

الدراسات اللغوية

في مصر
من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجري

دكتور
سعد الدين علي الراعي
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٥

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش. سويف - الإسكندرية
ت : ١٦٢ - ٢٨٢

الدراسات اللغوية
فك مطر
من القرن الخامس إلى القرن التاسع
الهجرى

دكتور شرف الدين على الراجحي

كلية الآداب

جامعة الاسكندرية

دار المعرفة الجامعية

١٩٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدمة :

فإن المصريين أصحاب حضارة تليدة ، كان لهم دور في الحركة العلمية التي انطلقت من مكة والمدينة والبصرة والكوفة لقيم الإسلام العظيمة وقد أصبحت مصر مصدر إشعاع ومركزاً من المراكز العلمية المهمة خاصة بعد أن سقطت بغداد سنة ٦٥٦ هـ في أيدي التتار الذين أحرقوا كثيراً من الكتب ودمروا كل شئ وفي أواخر القرن السابع الهجري أتى تيمور لنك فذهب بالبقية الباقية من بغداد وقرّ العلماء إلى مصر - ووجدوا العناية والرعاية من سلاطين المماليك وحاول العلماء انقاذ التراث الإسلامي من الضياع والوحشية وذلك بجمع النصوص وظهرت بذلك موسوعات كان لها دور كبير في حفظ كثير من النصوص لكثير من الكتب التي فقدت .

وقد حددت بحثي هذا بالفترة من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجري لأنني وجدت باحثاً له فضل السبق قد صنف في الدراسات اللغوية في مصر منذ نشأتها حتي نهاية القرن الرابع الهجري ذلكم هو الدكتور أحمد نصيف الجنابي فبدأت من حيث انتهى وقد وجدت أن هذه الفترة تعد من أزهي عصور العربية في مصر .

وقد قسمت البحث إلى أربعة فصول - تحدثت في الفصل الأول عن مكانة مصر في الحضارة والتاريخ الإسلامي والحركة العلمية بصفة عامة وبدأت بعلوم القرآن والحديث الشريف وقد نبغ من العلماء فيها يزيد بن حبيب وفي القراءات ظلت مدرسة القارئ المصري (ورش) ذائعة الصيت في الدول الإسلامية إلى يومنا هذا ومنهم ابن غليون وعلم الدين السخاوي وفي علوم الحديث الشريف كان هناك الإمام أبو جعفر الطحاوي والحافظ شيخ الإسلام أبو الطاهر السلفي نزيل الاسكندرية (م سنة ٥٧٦ هـ) والحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب أمهات كتب

الحديث الشريف مثل فتح الباري في شرح صحيح البخاري وفي علوم اللغة ظهر الإمام الحوفي المتوفي سنة ٤٣٠ هـ وابن برّي م ٥٨٢ هـ . والعلامة ابن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦ هـ . صاحب الكافية في النحو والشافية في الصرف ومنهم المرادي صاحب كتاب الجنّي الداني في حروف المعاني وابن هشام صاحب المؤلفات النفيسة في النحو واللغة وابن عقيل صاحب الشرح المعروف علي ألفية ابن مالك وتحدثت عن عناية المصريين بعلوم البلاغة ومن علمائهم ابن أبي الأصبع العدواني صاحب كتابي بديع القرآن وتحرير التعبير وتحدثت عن جهد المصريين في التاريخ والطب والهندسة وإنشاء المدارس العلمية وأشارت إلي أهمية الموسوعات التي حفظت التراث الإسلامي من الضياع.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن جهود المصريين في المستوي النحوي من خلال أمهات الكتب التي صنّفها ابن بابشاذ وابن الحاجب وابن هشام وابن عقيل وأشارت إلي المناهج التي اتبعوها في تحليلهم اللغوي .

وفي الفصل الثالث تحدثت عن جهود المصريين في المستوي الصرفي عند هؤلاء اللغويين .

وفي الفصل الرابع أشارت إلي جهود العلماء المصريين في المستوي الدلالي مثل ابن برّي في حواشيه علي الصحاح والسخاوي في تفسيره الذي مازال مخطوطاً وابن هشام في مغني اللبيب والاسنوي في الكوكب الدري .

وختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي وصلت إليها .

فلن كنت قد وفقت فله المنّة والفضل وإن كانت الأخرى فحسبي أني أبتغي وجه الله تعالى في عملي هذا .

والله الموفق والهادي إلي سواء السبيل .

الاسكندرية في يونيو ١٩٩٤م

شرف الدين الراجحي

الفصل الأول
الحياة العلمية في مصر
من القرن الخامس
إلى القرن التاسع الهجرى

تقدمة :

ذكرت المعاجم العربية المعاني اللغوية الآتية للمصر :

« المِصرُ : الحاجز والحد بين الشيتين .

قال ابن سيدة : وقيل هو الحد بين الأرضين ، والجمع مُصُور ويقال اشترى الدار بمصورها أي بحدودها .

والمصر : الحد في كل شئ ، وقيل : المصر الحد في الأرض خاصة .

ومصر : مدينة بعينها ، سميت بذلك لتمصرها ، وقد زعموا أن الذي بناها إنما هو المصر بن نوح ، عليه السلام .

وقال الليث : المِصرُ في كلام العرب كل كورة تقام فيها الحدود ويقسم فيها الفيئ والصدقات من غير مؤامرة للخليفة . وكان عمر رضي الله عنه ، مصرَ الأمصار منها البصرة والكوفة . (١)

ويحلل الدكتور عبد المجيد عابدين اسم (مصر) عند القدماء فيذكر أن المصريين الأوائل سمو بلادهم (دوشريت - كمت) أي الأرض الحمراء أو المغراء قبل أن يعرفوا اسم (مصر) . ويقصدون بالأرض الحمراء الصحاري الواقعة إلى الشرق والغرب من وادي النيل . أما السوداء فهي البقاع الخصبة العامرة التي ازدهرت علي ضفاف النيل . ولذلك تعلق المصريون بها ، حيث الخصوبة والرفاهة والعمران، فأحبوا الأرض السوداء ووصفوا جسد أوزيريس ، إله الحياة المتجددة ورطوبة الجو والنماء والخصب ، باللون الأخضر المائل إلى السواد .

(١) ابن منظور : لسان العرب ، باب الراء فصل الصاد .

وانظر : الفيروزبادي في القاموس المحيط باب الراء فصل الصاد .

وقارن بالراغب الأصفهاني في المفردات في غريب القرآن كتاب الميم .

وعلي العكس من ذلك كرهوا الأرض الحمراء ، وتمثلوا الإله (ست) رمزاً لهذه الأرض ، وتصوروا فيه القسوة والغلظة ، وعدوه رأس الأرواح الشريرة التي تعج بها الصحراء ، له صيحات منكرة ، تنطلق في السماء ، وصوته هو الرعد ، وهو الذي يهز الأرض هزاً . (١)

أما كلمة (مصر - مُصْرِي) - فقد أطلق الساميون لفظ « مصر » للدلالة في بادئ الأمر علي عدد من الأرضين في آسيا وأفريقية .

وقد عرفنا فيما سبق أن المصريين الأوائل سمو بلادهم : دو شريت ، كمت - أي الأرض الحمراء والأرض السوداء . أما لفظ « مصر » فلم يكن معروفاً لديهم منذ البداية ولم يرد في الآثار المصرية . وعندما ظهر في النقوش الآشورية لأول مرة لم تقتصر دلالاته علي أرض في إفريقية ، وإنما دل علي مواضع عديدة متفرقة في آسيا وإفريقية نذكر منها ثلاثة : أحدها موضع شمالي الشام يقع جنوب طوروس . والثاني في الشمال الغربي من جزيرة العرب متاخماً لأدوم شرقاً وأرض الجفار وشبه جزيرة سيناء غرباً ، والثالث : يأخذ من حدود سيناء وأرض الجفار إلي الفرع الشرقي للدلتا . وهذا يعني أن التاريخ القديم عرف مصوراً عديدة ، فكان هناك مصر شمالي الشام ، ومصر الجزيرة العربية ، ومصر شرقي الدلتا . وورد الاسم في النقوش الآشورية ، وفي رسائل تل العمارنة في صيغ مختلفة : مِصْرِي ، مُصْرِي ، مُصْر ، مِصْر ، مصاري ، مشري الخ .

واختلف العلماء في اشتقاق اللفظ فمنهم من حاول رده إلي أصل مصري قديم ، إلا أن الراجح عندهم أن الأصل سامي ، بمعنى الحد الفاصل بين أرضين .

(١) أدولف إيرمان : ديانة مصر القديمة ، ترجمة ومراجعة د. عبد المنعم أبو بكر ، د. محمد أنور شكري ، ص ٨٢ ، وقارن به (بلوتارخوس) في إيزيس وأوزيريس ، ترجمة د. حسن صبحي ، ومراجعة د. صقر خفاجة (١٩٥٨م) ، ص ٥٢ ، وانظر : د. عبد المجيد عابدين في لمحات من تاريخ الحياة الفكرية المصرية قبل الفتح العربي وبعده ، ص ٢ .

غير أن العلماء لم يتنبهوا فيما يظهر إلي أن مادة (م ص ر) في اللغات السامية ذاتها يمكن ردها إلي أكثر من أصل . فهناك معني التحديد والتقسيم والتجزئة ، ومنه في العربية : مصر : الحد الفاصل بين أرضين ، واشتري الدار بمصورها أي بحدودها . والمصر البلد واحد الأمصار . وهذا المعني شائع في معظم اللغات السامية ، وعليه اعتمد العلماء الذين ردوا الكلمة الواردة في النقوش ، علماً علي تلك المواضع ، إلي معني الحد الفاصل بين أرضين ، إلا أن هناك معني آخر احتفظت به العربية وقلما رأيناه عند أخواتها الساميات وهو في قولهم : المصر الطين الأحمر ، ويقال ثوب ممصر مصبوغ بالطين الأحمر أو بحمرة خفيفة ولعل هذا هو المعني الأقرب في تفسير الاسم الوارد في النقوش .

وقد يتساءل المرء ماذا حدث لمصر الجزيرة العربية ، ومصر شمالي الشام ؟ لقد اختفي هذا الاسم من هاتين البقعتين ، إلا آثاراً لا تزال ماثرة خلاف بين الباحثين ، ولم يبق من هذه المصور (إلا مصر) التي نعرفها وتلك التي ظفرت بالشهرة في كتابات العبرانيين وغيرهم .^(١)

(١) د. عبد المجيد عابدين : لمحات من تاريخ الحياة الفكرية في مصر ، ص ٥ ، ٦ . وفي هامش (٧) ، ص ٦ ، يرى أن العبرانيين أطلقوا علي مصر (مصرييم) في صيغة المثني بلغتهم ، ويرى بعض العلماء أن تشكيلها علي صيغة المثني جاء متأخراً ، وأن الميم النهائية ربما كانت في الأصل للظرفية ، وقد وردت الكلمة في بيت من الشعر في صيغة الجمع وهو قول الشاعر :

وَأَدَمَّتْ خَبْرِي مِنْ صَيِّيرٍ مِنْ صَيْرٍ مِصْرَيْنِ أَوْ الْبُحَيْرِ

قال ابن منظور : أراه إنما عني مصر هذه المشهورة فاضطر إليها فجمعها علي حد سنين ، قال ابن سيده : وإنما قلت إنه أراد مصر لأن هذا الصير قلما يوجد إلا بها وليس من مأكَل العرب ، قال : وقد يجوز أن يكون هذا الشاعر غلط بمصر فقال مِصْرَيْنِ وذلك لأنه كان بعيداً من الأرياف كمصر وغيرها ، وغلط العرب الأقحاح الجفافة في مثل هذا كثير ، وقد رواه بعضهم من صير مِصْرَيْنِ كأنه أراد المِصْرَيْنِ فحذف اللام . (أنظر لسان العرب لابن منظور باب الراء) .

ثم اتسع مدلولها - علي مر الزمن - حتي شمل الأراضي الحمر والمخضر الواقعة في وادي النيل وما حوله من صحار . وحل الاسم محل التسمية الفرعونية القديمة (دشرت - كمت) . (١)

وقد تميزت الشخصية المصرية في تاريخها الطويل بفطرة دينية ، وشحنة نفسية زاخرة ، تفاعلتا في نفس المصري منذ أن مارس حياته على أرض مصر الطيبة ، وطاقة كالموج الهادر تجلت في القول والعمل جميعاً وكان لتوسط الموقع الجغرافي لمصر أثر فعال في الطباع المصرية يتسم بالسماحة والذوق وكانت ترحب بالثقافات والحضارات المتنوعة ولكنها كانت تختار منها ما يناسب طبيعتها وقد كان (النيل) مؤثراً أساسياً في البيئة المصرية ووسمها بالسهولة والاستقامة والانبساط والوضوح والتوحيد وهذه من مميزات الشخصية المصرية وقد عرف المصريون القدماء فكرة التوحيد منذ زمن بعيد ولما جاء العرب بالإسلام انتشر في مصر مذهب أهل السنة ، وهو مذهب يمتاز بسهولة ووضوحه وأقبل المسلمون من أهل مصر عليه وعندما أتى الفاطميون مصر ومعهم مذهبهم المعروف بالتشيع وجدنا هذا المذهب الأخير يدخل مصر غريباً ويخرج منها غريباً . (٢)

وقد ذكر السيوطي في كتابه (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) . عن ابن زولاق أن مصر وردت في القرآن الكريم في أكثر من ثلاثين موضعاً وقع فيها اسم مصر صريحاً أو كناية . (٣)

أما الآيات التي وردت فيها اسم مصر صريحاً فمنها :

-
- (١) د. عبد المجيد عابدين : لمحات من تاريخ الحياة الفكرية في مصر ، ص ٦ .
(٢) د. عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية في مصر في العصرين المملوكي والأيوبي ، ص ١٢ .
(٣) السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ج ٢ ، ص ١٩٨ .

قوله تعالى : (اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا مَا سَأَلْتُمْ) . (١)
وقوله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَ لِقَوْمِكَ مِمَّا مَنَعَكَ) . (٢)

وقوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِمَرْأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ) . (٣)

وقوله تعالى : (وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ) . (٤)

وقوله تعالى : (قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) . (٥)

وقد ناقش اللغويون دلالة كلمة (مصر) التي وردت في سورة البقرة (٦)
منونة في قراءة وممنوعة من التنوين في قراءة أخرى كما يلي :

قال الفراء : « وقوله اهبطوا مِصْرًا » كتبت بالألف ، وأسماء البلدان
لاتنصرف حَقَّتْ أو ثَقَلَتْ ، وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شيء جري إذا كان علي
ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دَعْدٌ وهند وجُمْلٌ . وإنما انصرفت إذا سمي بها
النساء ، لأنها تُرَدَّدُ وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها ، وأسماء البلدان لا تكاد
تعود (أي تكرر في الذكر والكلام) .

-
- (١) من الآية ٦١ ، سورة البقرة .
(٢) من الآية ٨٧ ، سورة يونس .
(٣) من الآية ٢١ ، سورة يوسف .
(٤) من الآية ٩٩ ، سورة يوسف .
(٥) من الآية ٥١ ، سورة الزخرف .
(٦) من الآية ٦١ ، سورة البقرة .

فإن شئت جعلت الألف التي في (مِصْرًا) ألفاً يُوقَفُ عليها ، فإذا وصلت لم تنونَ فيها كما كتبوا « سلاسلاً » ^(١) و « قواريراً » ^(٢) بالألف ، وأكثر القراء علي ترك الأجزاء فيهما . وإن شئت جعلت « مِصْرَ » غير المصر التي تُعْرَفُ ، يريد اهبطوا مِصْرًا من الأمصار ، فإن الذي سألتهم لا يكون إلا في القري والأمصار . والوجه الأول أحب إليّ ، لأنها في قراءة عبد الله (اهبطوا مِصْرَ) بغير ألف .

وفي قراءة أبيّ : « اهبطوا فإن لكم ما سألتهم واسكنوا مِصْرَ » .

وتصديق ذلك أنها في سورة يوسف بغير ألف : « ادخلوا مِصْرَ إن شاء الله آمنين » . ^(٣)

وقال الأعمش وسئل عنها فقال : « هي مصر التي عليها صالح بن علي » . ^(٤)

وقال الزمخشري في (اهبطوا مِصْرًا) : « ويحتمل أن يريد العلم وإنما صرفه مع اجتماع السببين فيه وهما التعريف والتأنيث لسكون وسطه كقوله ونوحاً ولوطاً وفيهما العجمة والتعريف وإن أريد به البلد فما فيه إلا سبب واحد وأن يريد مِصْرًا من الأمصار وفي مصحف عبد الله وقرأ به الأعمش اهبطوا مِصْرَ بغير تنوين كقوله « ادخلوا مصر » وقيل هو مصراثيم معرب . ^(٥)

(١) من الآية ٤ ، سورة الإنسان .

(٢) من الآية ١٥ ، سورة الإنسان .

(٣) من الآية ٩٩ ، سورة يوسف .

(٤) الفراء : معاني القرآن ، ج ١ ، ص ٤٢ ، ٤٣ ، وصالح بن علي بن عبد الله بن العباس

أول من ولي مصر من قبل أبي العباس السفاح سنة ١٣٣ هـ ، وتوفي بقنسرين وهو عامل

علي حمص سنة ١٥٤ هـ . (انظر هامش (٥) من معاني القرآن للفراء ، ج ١ ، ص ٤٣) .

(٥) الزمخشري : الكشاف ، ج ١ ، ص ٧٢ .

وقد أجمل القرطبي الآراء المختلفة في دلالة كلمة (مصر) في الآية الكريمة السابقة كما يلي .

قال القرطبي في قوله تعالى « اهبطوا مصرًا » . ومِصرًا ، بالتنوين مُنْكَرًا قراءة الجمهور وهو خط المصحف . قال مجاهد وغيره فمن صرفها أراد مصرًا من الأمصار غير معين . وروي عكرمة عن ابن عباس في قوله (اهبطوا مصرًا) قال : مصرًا من هذه الأمصار . وقالت طائفة : فمن صرفها أيضاً أراد مصر فرعون بعينها . استدل الأولون بما اقتضاه ظاهر القرآن من أمرهم دخول القرية ، وبما تظاهرت به الرواية أنهم سكنوا الشام بعد التيه واستدل الآخرون بما في القرآن من أن الله أودث بني إسرائيل ديار آل فرعون وآثارهم ، وأجازوا صرفها .

قال الأخفش والكسائي : لحفتها وشبهها بهند ودعد : وأنشدا :

لم تَتَلَفَعْ بفضل مئزرها دَعْدُ ولم تُسَقْ دَعْدُ في العلب

فجمع بين اللغتين . وسيبويه والتحليل والفراء لا يجيزون هذا ، لأنك لو سميت امرأة بزيد لم تصرف . وقال غير الأخفش : أراد المكان فصرف .

وقرأ الحسن وأبان بن تغلب وطلحة : مصر ، بترك الصرف وكذلك هي في مصحف أبي بن كعب وقراءة ابن مسعود . وقالوا هي مصر فرعون .

قال أشهب قال لي مالك : هي عندي مصر قريتك مسكن فرعون : ذكره ابن عطية . (١)

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنكم ستفتحون مصر وهي أرض يُسمي فيها القيراط فإذا فتحتموها

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ١ ، ص ٣٦٦ .

فأحسنوا إلي أهلها فإن لهم ذمّة ورحماً أو قال ذمّة وصهراً » . (١)

وأخرج الطبراني في الكبير وأبو نعيم في دلائل النبوة بسند صحيح عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصي قبل وفاته فقال (الله الله في قبط مصر فإنكم ستظهرون عليهم ويكونون لكم عدة وأعواناً في سبيل الله) .

وأخرج ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الله الله في أهل الذمة أهل المدرة السود السحم الجعاد فإن لهم نسباً وصهراً) . (٢)

وأخرج ابن عبد الحكم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

(سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً فذلك خير أجناد الأرض ، فقال ولم يارسول الله ؟ قال لأنهم وأزواجهم في رباط إلي يوم القيامة » . (٣)

(١) الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ، م ٢٦١ هـ (الجامع الصحيح - الجزء السابع ، ص ١٣٦٨ ، باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر) .

(٢) يعني الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسب أن أم إسماعيل عليه السلام هاجر منهم وأما الصهر فلكون مارية أم إبراهيم منهم .

٢ (٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق المستشرق : تشارلس توري ، ص ٢ ، وانظر السيوطي : في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ج ١ ، ص ١١ ، ١٢ .

الحركة العلمية منذ الفتح العربي حتى القرن التاسع الهجرى :

(أ) القراءات القرآنية والتفسير :

عندما فتح العرب مصر دخل المصريون في دين الله أفواجاً وتابَعُوا الثقافة العلمية في الأمصار المختلفة وقامت الرحلات والهجرات بدور كبير وكان الحج بمثابة اللقاء والمدارس وكانت المدارس العلمية التي تألفت في مصر ، في شتى أنواع المعرفة ، ثمرة مزيج ثقافي من مرافد العلم في أقطار العروبة والإسلام .

وفي ميدان التفسير كان لابن عباس رضي الله عنهما مدرسة في مصر فقد دخل مصر من تلاميذ ابن عباس : مجاهد بن جبير (م ١٠٣ هـ) .

وعكرمة بن عبد الله (م ١٠٤ هـ) ومن تلاميذ مدرسة ابن عباس في مصر يزيد بن حبيب (م ١٢٨ هـ) وهو فقيه مصر ، ومُفْتِيهَا وعبد الله بن لهيعة (م ١٧٤ هـ) وأبو صالح عبد الله بن صالح (م ٣٢٣ هـ) ويموت بن المزرع (المتوفى ٣٠٣ هـ) ، وابن حسنون (م ٣٨٦ هـ) .

ومن مدرسة عبد الرحمن بن زيد بن اسلم المدني (ت ١٨٢ هـ) تتلمذ عبد الله بن وهب المصري (المتوفى ١٩٧ هـ) ويونس بن عبد الله الأعلي (م ٢٦٤ هـ) ونلاحظ أن اللغويين كان لهم دور كبير في التفسير ومنهم أبو جعفر النحاس (م ٣٣٧ هـ) وأبو بكر الأدقوي النحوي المقرئ المفسر (المتوفى عام ٣٨٩ هـ) وله كتاب في التفسير في مائة وعشرين مجلداً ومنهم أبو الحسن الخوفي النحوي (م ٤٣٠ هـ) وله تفسير جيد وله كتاب إعراب القرآن في عشر مجلدات .

وفي العصر الأيوبي ظهر مفسر كبير بمصر والشام هو السخاوي المصري (علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين - م ٦٤٣ هـ) وله تصانيف كثيرة منها تفسيره الذي وصل به إلى سورة الكهف .^(١)

(١) انظر طبقات المفسرين للسيوطي ، ص ١٥ ، ص ١٩ ، ص ٣٧ ، وما بعدها .

أما القراءات فقد ظهرت في مصر مدرسة للقراءات كان إمامها (ورش) وهو عثمان بن سعيد المصري ، يكنى أبا سعيد ، وورش لقب له ، لقب به لشدة بياضه (المتوفي عام ١٩٧ هـ) . وهو أحد راويين للإمام نافع بن أبي نعيم الليثي (المتوفي عام ١٦٩ هـ) وأصبح (ورش) صاحب مدرسة ذاع صيتها في العالم الإسلامي وقرأ بقراءته أهل المغرب والأندلس وجماعة من أهل بغداد واليمن وكان حسن الصوت ، جيد القراءة ، وله منهج في الرءاءات واللامات . وقد عنيت مدرسة القراءات في مصر بالقراءات المتواترة فألف أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله ابن غلبون (المتوفي عام ٣٨٩ هـ) . كتابه (الإرشاد في القراءات السبع) وألف ابنه أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (المتوفي عام ٣٩٩ هـ) كتابه (التذكرة في القراءات الثمان) وقد دخل الإمام الشاطبي (المتوفي عام ٥٩٠ هـ) مصر وأكرمه القاضي الفاضل وأنزله بمدرسته التي بناها داخل القاهرة وبهذه المدرسة نظم الشاطبي قصيدته اللامية والرائية في القراءات . (١)

ومنهم علم الدين السخاوي (الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد) تلميذ الإمام الشاطبي . وقد وصل إلينا من مصنفاته كتاب نفيس هو جمال القراء وكمال الاقراء (٢) ومنظومته في التجويد شرحها ابن أم قاسم المرادي المصري (المتوفي ٧٤٩ هـ) بعنوان (المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد) . (٣)

(١) ابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ، ج ٢ ، ص ٢٢ ، ترجمة رقم ٢٦٠٠ .

(٢) السخاوي : جمال القراء وكمال القراء ، حققه الدكتور علي حسين البواب - نشر مكتبة الخالجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

(٣) المرادي : المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد (للسخاوي) تحقيق د. علي حسين البواب - نشر مكتبة المنار - الأردن - ١٩٨٧ م .

ومنهم غياث بن نارس بن مكى بن عبد الله أبو الجود اللخمي المنذري
المصري الضرير - إمام كامل أستاذ ثقة . قرأ الروايات الكثيرة بالروضة للمالكي
والتذكرة لابن غلبون - انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية وتصدر للإقراء
من شبيبته وكان مقرئاً نحويّاً فرضياً أديباً عروضياً ديناً فاضلاً حسن الأخلاق
تام المروءة . (١)

ومنهم تقي الدين أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي (المتوفي ٧٢٥ هـ)
وكان إماماً أستاذاً نقالاً ثقة عدلاً محرراً صابراً علي الإقراء . (٢)

ومنهم محمد بن أحمد بن محمد أبو الفتح العسقلاني ثم المصري « آخر من
تلا بالعرش بل السبع علي الصائغ مقري متصدر صالح صحيح التلاوة (توفي عام
٧٩٣ هـ) .

ونلاحظ أن كثيراً من القراء المصريين كان لهم باع بعلوم اللغة ذلك لأن
القراءات تحتاج إلي إتقان النحو وعلوم العربية ولذلك ذاع صيت من عمل بالقراءات
لكل من ذاع صيته في النحو ومنهم الإمام أبو حيان الأندلسي (المتوفي عام ٧٤٣ هـ)
.

ويُعدُّ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المصري أحد
العلماء الثقات الذين فجموا بمصر في القرن الثامن الهجري وهو علم من أعلام الفقه
والحديث والتفسير وأصول الدين (المتوفي عام ٧٩٤ هـ) وله مصنفات نفيسة من
أهمها كتاب البرهان في علوم القرآن وهو من أمهات كتب علوم القرآن ذكر فيه
سبعة وأربعين نوعاً يدور كل نوع في موضوع خاص من علوم القرآن .

(١) ابن الجزري : طبقات القراء ، ج ٢ ، ص ٤ ، ترجمة رقم ٢٥٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٥ ، ترجمة رقم ٢٧٣٨ .

وله أيضاً كتاب الإجابة لايراد ما استدركته عائشة علي الصحابة (١) وإعلام
الساجد بأحكام المساجد (٢) وتخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعي المتوفي عام
٦٢٣ هـ . وتفسير القرآن ذكره السيوطي وقال إنه « وصل فيه إلي سورة مريم » .
وكتاب التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٣) وكتاب (معني لا إله إلا الله وإعرابها)
وكتاب زهر العرش في أحكام الحشيش ولقطة العجلان وبله الظمان في أصول الفقه
والحكمة والمنطق .

وقد وقف الإمام السيوطي المتوفي عام ٩١١ هـ علي كتاب البرهان في علوم
القرآن للزركشي فسار علي منواله في كتابه النفيس (الإتقان في علوم القرآن) .

(ب) وفي علوم الحديث كان لمصر دور كبير فقد نزل بها منذ الفتح كثير
من الصحابة ومنهم الصحابي الجليل أبو هريرة فقد أتى مصر في عهد مسلمة بن
مخلد (من ٤٧ هـ - ٦٢ هـ) وعبد الله ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وعبد
الله بن عمرو بن العاص .

وفي مصر نشأت مدرسة الحديث النبوي وكان من روادها يزيد بن حبيب
المتوفي عام ١٢٩ هـ وكان من تلاميذه الليث بن سعد المتوفي عام ١٧٥ هـ .
وحيوة بن شريح التجيبي المتوفي عام ١٥٨ هـ . وعبد الله بن لهيعة المتوفي
١٧٤ هـ . وعبد الله بن وهب عام ١٩٧ هـ . (٤)

(١) طبع بالمطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٣٩ م ، بتحقيق سعيد الأفغاني .
(٢) نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بتحقيق الشيخ أبو الوفا مصطفى المراغي ، سنة
١٣٨٥ هـ . والطبعة الثانية عام ١٤٠٣ هـ .
(٣) طبع بالمطبعة العصرية ، سنة ١٩٣٣ م ، وانظر مقدمة كتاب البرهان في علوم البرهان ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص ٧ - ١٣ .
(٤) انظر في تفصيل ذلك تذكرة الحفاظ للذهبي ، ج ١ ، ص ١١٩ ، ص ١٨٣ ، ص ١٨٤ .

وقد أسس يزيد بن حبيب وتلاميذه الدرس الحديثي في مصر ونبه التلاميذ إلى تمحيص السند ومعرفة رواته .

وفي نهاية القرن الثاني الهجري (١٩٩ هـ) دخل الإمام الشافعي مصر وأقام بها إلى أن مات عام ٢٠٤ هـ ، وعمره أربعة وخمسون عاماً . وألف بمصر كتاب الرسالة ، وكتاب الأم وكتاب اختلاف الحديث ، وقد ملأ الشافعي في حياة أهل الحديث في مصر جانباً فكرياً كانوا بحاجة إلى مثله .

وفي القرن الثالث الهجري ظهر عالم كبير في الحديث هو أبو جعفر الطحاوي المتوفي عام ٣٢١ هـ . وله مصنفات نفيسة أهمها معاني الآثار وأحكام القرآن .

وفي القرن الرابع الهجري كان في مصر محدث أبو بكر أحمد بن محمد ابن اسماعيل المهندس والحافظ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري .

وفي القرن الخامس الهجري الحافظ أبو سعيد أحمد بن محمد الماليني المتوفي عام ٤١٢ هـ .

وفي القرن السادس كان علي رأس الحديث في مصر الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني نزيل الاسكندرية المتوفي عام ٥٧٦ هـ .

وفي القرن السابع ابن دحية المتوفي عام ٦٣٣ هـ . والحافظ ولي الدين المنذري المصري الشافعي .

وفي القرن الثامن الحافظ الإمام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي وهب ابن دقيق العيد القشيري الصعيدي المالكي والشافعي المتوفي عام ٧٠٢ هـ .

ومن أعلام الحديث في القرن الثامن الإمام الحافظ شيخ الإسلام وقاضي القضاة أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني -

المصري الشافعي المتوفى عام ٨٥٢ هـ . وهو صاحب أمهات كتب الحديث وأهمها فتح الباري بشرح صحيح البخاري والوقوف على مافي صحيح مسلم من الموقوف. (١) والقول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد (٢) وبذلك كان لمصر دور كبير في علوم الحديث الشريف وقد صنّف حفاظها من أمهات كتب الحديث التي تعد المصادر الأساسية للباحثين وطلاب العلم .

(ج) في الفقه عرف المصريون مذهب مالك بن أنس على يد تلاميذه من المصريين مثل عثمان بن الحكم الجذامي المتوفى عام ١٦٣ هـ . وأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقي المتوفى ١٩١ هـ . (٣)

وعرف المصريون مذهب الإمام أبو حنيفة عندما تولي إسماعيل ابن اليسع الكندي قضاء مصر في سنة ١٦٤ هـ .

وفي نهاية القرن الثاني للهجرة ، جاء الإمام الشافعي إلى مصر ، ونشر بها مذهبه إلى أن توفي عام ٢٠٤ هـ .

أما مذهب الإمام أحمد بن حنبل فلم يظهر بمصر كما يقول السيوطي إلا في القرن السابع وما بعده . (٤)

وفي العصر الفاطمي ظهر مذهب الشيعة الإمامية ولما زالت الدولة الفاطمية عادت مصر إلى مذهب أهل السنة . وكان مذهب الإمام الشافعي هو الأثير عند

(١) نشرته مكتبة القرآن ، بتحقيق مجدي السيد ابراهيم ، عام ١٩٨٨ م .

(٢) نشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

المصريين خاصة في عهد الناصر صلاح الدين وأولاده إلا الملك عيسى بن أخي صلاح الدين الذي اختار مذهب الإمام أبي حنيفة . وفي عهد الماليك كان مذهب الإمام مالك هو المختار . ومن الفقهاء الذين كان لهم مكانة في مصر الشيخ عز الدين ابن عبد السلام الدمشقي السلمي كان شيخاً للإسلام عالماً ورعاً زاهداً المتوفي عام ٦٦٠ هـ وله مواقف تدل على الشجاعة وقد مصر وأقام بها إلى أن مات وتولي خطابة الجامع العتيق والقضاء بها ، واستقر بتدريس الصالحية بالقاهرة . (١)

ومن علماء القرن الثامن الهجري الإمام جمال الدين الأسنوي المتوفي عام ٧٧٢ هـ الذي نشأ في بيت علم وفضل فقد كان والده من كبار الصالحين المنقطعين للعبادة وله عم وخال وأخ معدودون من العلماء الثقات وقد وصل إلينا من مصنفات الإمام الأسنوي كتاب التمهيد في تنزيل الفروع علي الأصول (٢) وكتاب طبقات الفقهاء الشافعية (٣) أما أهم مصنفاته فهو الكوكب الدري فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع الفقهية (٤) وهو كتاب نفيس في بابه فهو يبين العلاقة بين النحو والفقه وهي علاقة تبين أهمية علوم العربية للباحثين في أصول الفقه ولذلك صار النحو شرطاً في رتبة الاجتهاد ، ومعرفة النحو والصرف فرض كفاية.

يقول الإمام فخر الدين الرازي : « اعلم أنّ معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة

(١) أبو بكر بن هداية الله الحسيني الملقب بالمصنف م ١٠١٤ هـ (طبقات الشافعية) ، ص ٢٦٧.

(٢) طبع الكتاب بالمطبعة الماجدية في مصر ، سنة ١٣٥٣ هـ .

(٣) طبع الكتاب في بغداد في مجلدين ، بتحقيق عبد الله الجبوري ، ١٩٧٠ م .

(٤) حقق الكتاب تحقيقاً ممتازاً وقدم له الدكتور محمد حسن عواد . ونشرته دار عمار للنشر والتوزيع . الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م .

الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، فلا بد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة ، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف ، فهو واجب ، فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة .^(١)

ويقول الإمام جمال الدين الأسنوي في مقدمة كتابه « الكوكب الدرّي » :
فإن علم الحلال والحرام الذي به صلاح الدنيا والأخري ، وهو المسمي بعلم الفقه - مستمد من علم أصول الفقه وعلم العربية .
فأما استمداده من علم الأصول فواضح ، وتسميته بأصول الفقه ناطقة بذلك .
وأما العربية ، فلأن أدلته من الكتاب والسنة عربية ، وحينئذ فيتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها والعلم بمدلولها علي علمها .^(٢)

وبذلك كان كتاب الأسنوي يمثل تطبيق أثر النحو في مباحث الفقه . وإذا كان السابقون من الفقهاء قد ضمنوا كتبهم مسائل فقهية علي أسس نحوية مثل الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة الذي أودع كتابه الجامع الكبير مباحث فقهية علي أسس نحوية وفي كتب الفروع مثل الروضة للنووي والوجيز للإمام الغزالي ، وشرحه الكبير للإمام الرافعي ، نلاحظ مسائل كثيرة تقدم نتائجها علي القواعد النحوية .

ويري الدكتور محمد حسن عواد « أن هذه الكتب ، في الفروع الفقهية ،

(١) الرازي : المحصول في علم الأصول ، ص ١٥ .

(٢) الأسنوي : الكوكب الدرّي فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع الفقهية - المقدمة ، ص ١٨٥ .

فهى تدبر كثيراً من المسائل الفقهية على أساس النحو ، ولكنها لا تنص فى كل فرع فقهي استقر عليه النظر على ما يقابله من القواعد النحوية التى استقر النظر النحوي عليها وبذلك انفصلت الفروع الفقهية عن أساسها الذى انتزعت أحكامها منه، وحصرت فى كتب الفروع وكذلك حصرت القواعد النحوية فى كتب النحو ، دون أى ربط بينها وبين تلك الفروع . (١)

ويعد الدكتور عواد كتاب الأسنوي « أول كتاب - فيما يعلم - يجمع بين دفتيه الفروع الفقهية منزلة على القواعد النحوية » . (٢)

وقد وضع الإمام الأسنوي منهجه فى الكتاب بأن يذكر المسألة النحوية مهذبة منقحة ثم يتبعها بذكر جملة ما يفرع عليها من الفروع الفقهية وقد بين أنه اعتمد على كتابين لشيخه أبى حيان الأندلسى م ٧٤٥ هـ وهما ارتشاف الضرب من لسان العرب وشرح التسهيل وذلك فى الأصول النحوية أما الأحكام الفقهية فقد اعتمد على كتاب فتح العزيز فى شرح الوجيز للإمام الرافعى (م ٦٢٣ هـ) وكتاب روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام النووى (م ٦٧٦ هـ) .

وقسم الإمام الأسنوي كتابه إلى أربعة أبواب :

الباب الأول فى الأسماء ، والباب الثانى فى الأفعال ، والباب الثالث فى الحروف ، والباب الرابع فى التراكيب ومعان متعلق بها .

وألقى المؤلف الكتاب بباب يبحث فى الحقيقة والمجاز وهو من باب البلاغة أدخل ولذلك أهمله أكثر النحاة لولا أن أبى حيان الأندلسى ذكره تبعاً لجماعة - ولذلك قال الأسنوي فى مقدمة هذا الباب « اعلم أن أكثر النحاة قد أهملوا هذا

(١) د. محمد حسن عواد : مقدمة كتاب الكوكب الدرى (الدراسة) ، ص ١٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٦ .

الباب ، وقد ذكره شيخنا (أي أبي حيان) في آخر الارتشاف - تبعاً لجماعة - فتبعته علي ذلك . (١)

ومن نماذج باب الأسماء تحدث في فصل عن الموصولات عن مَنْ وما فقال :

« الأصل في (مَنْ) إطلاقها علي العاقل ، وتقع أيضاً علي المختلط بمن يعقل كقوله تعالى (ومنهم مَنْ يمشي علي رجلين) (٢) فإنه يشتمل علي الإنسان والطائر ، وعلي المنزل منزلة من يَعْقِل كقوله تعالى (ومن أضل ممن يدعو من دون الله مَنْ لا يستجيب له) (٣) يعني الأصنام . وقول الشاعر (٤) :

أَسْرِبُ القِطَا هَلْ مِنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ

لَعَلِّي إِلَى مَنْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

فإن عبادة الأصنام ومخاطبة القِطَا ، تنزِيل لهما منزلة العاقل . وذهب قطرب إلى أن مَنْ تقع علي ما لا يعقل من غير اشتراط شئ بالكلية وأما ما فهمي لما لا يعقل - وتقع أيضاً كما قاله ابن مالك علي المختلط بالعاقل كقوله تعالى : (والله يسجد ما في السموات وما في الأرض مِنْ دَابَّةٍ) . (٥) ولصفات من يعقل كقوله تعالى (والسماء وما بناها) (٦) . أي وبانيها وقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) . (٧)

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٣٢ .

(٢) من الآية ٤٥ ، سورة النور .

(٣) من الآية ٥ ، سورة الأحقاف .

(٤) البيت لمجنون بني عامر والشاهد في ديوانه ، ص ١٢٧ ، وطبقات ابن السبكي ، ج ٩ ، ص ٣٧٧ ، وانظر ابن هشام في أوضاع المسالك ، ج ١ ، ص ١٠٥ .

(٥) من الآية ٤٩ ، سورة النحل .

(٦) الآية ٥ ، سورة الشمس .

(٧) من الآية ٣ ، سورة النساء .

وذهب جماعة إلي أنها تطلق أيضاً علي من يعقل بلا شرط ، وادعي ابن خروف أنه مذهب سيبويه .

وتطلق أيضاً (ما) علي العاقل إذا كان مبهماً - لا يعلم أذكر هو أم أنثي كقوله تعالى (إني نذرت لك ما في بطني محرراً) (١) .

واعلم أن ما وقع في هذا الفصل جميعه من التعبير بالعقل ، هو التعبير المعروف عند النحاة . والصواب ، كما قاله ابن عصفور في شرح المقرب ، وفي تصنيفه المسمي بأمثلة المقرب إنما هو التعبير بأولي العلم ، لأن مَنْ يطلق علي الله تعالى كقوله (أفمن يخلق) (٢) . وقوله (ومن عنده علم الكتاب) (٣) .

والبارئ سبحانه وتعالى يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل ، ولأجل ذلك يقسمون العقلاء إلي ثلاثة أنواع فقط وهي الملائكة والأنس والجن إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا وقع عليه حَجَرٌ من سطح فقال الزوج : إن لم تخبرني الساعة من رماء فأنت طالق ففي فتاوي القاضي الحسين أنها إن قالت رماء مخلوق لم تطلق وإن قالت رماء آدمي طلقت لجواز أن يكون رماء كلب أو ربح كذا نقله عنه الرافعي في الطرف السابع من تعليق الطلاق وأقره ، لكن الاكتفاء بلفظ المخلوق مع كون السائل بمن الموضوعه للعقلاء لا يستقيم ثم إن السائل بها إنما يجاب بتعيين الشخص لا بالنوع . (٤)

وفي الباب الرابع : في التراكيب ومعان متعلقة بها (٥) تحدث عن حد

(١) من الآية ٣٥ ، سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١٧ ، سورة النحل .

(٣) من الآية ٤٣ ، سورة الرعد .

(٤) الأسنوي : الكوكب الدرّي ، ص ٢٠٩ إلي ص ٢١٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ .

الاستثناء ومسائل الاستثناء في النحو وتطبيق ذلك في فروع الفقه وكذلك الحال والعدد والقسم وغير ذلك ومن نماذج ذلك ما ذكره عن (القسم) قال الأسنوي : (جواب القسم إذا وقع في الإيجاب ، أو كان جملة إسمية يجب اقترانه باللام أو بأن مخففة كانت كقوله تعالى (والسما والطارق إلي قوله ... (إنْ كُلُّ نفس لما عليها حافظ) (١) أو مشددة نحو : والله إنْ زيدا لقائم ، سواء كان في خيرها اللام أم لا ، وقبل لابد معها من اللام ، وإن كانت جملة فعلية ، فإن صدرت بماض جامد كنعم وبئس ، وجبت اللام ، وامتنعت قد ، أو متصرف كقام ، جاز دخول اللام وقد . ودخول اللام وحدها وقد وحدها كقوله تعالى (والشمس وضحاها) (٢) . إلي أن قال (قدْ أفلح مَنْ زكّاهَا) (٣) . كقوله (والسما ذات البروج) (٤) . إلي أن قال (قُتِلَ أصحاب الأخدود) (٥) . وإن كان مضارعاً مثبتاً وجب اللام وإن .

وقال الكوفيون والفارسي : يجوز الاقتصار علي أحدهما . وإن كان منفيّاً بلا ، جاز إثباتها وحذفها كقوله (تالله تفتّوْ تذكُرُ يوسف) (٦) أي لا تفتّوْ . إذا علمت ذلك ، فيتفرع علي هذا الأخير ما إذا قال : والله أقوم فقياسه أنه إن قام حنث ، وإن ترك القيام فلا ، لأن المحلوف عليه هو نفي القيام ، إذ لو حلف علي إثباته لاقترن باللام والنون علي ماسبق . (٧)

(١) الآية ١ ، سورة الطارق إلي الآية ٤ ، سورة الطارق .

(٢) الآية ١ ، سورة الشمس .

(٣) الآية ٩ ، سورة الشمس .

(٤) الآية ١ ، سورة البروج .

(٥) الآية ٤ ، سورة البروج .

(٦) من الآية ٨٥ ، سورة يوسف .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٩٠ ، ص ٣٩١ .

(د) وفي علوم اللغة : كان للمصريين شأو كبير بعد أن تغلبت العربية علي اللغة القبطية واللغة اليونانية التي كانت لغة البلاد الرسمية وقد قامت هناك في أول الأمر مدرسة تعني بعلوم القرآن والقراءات والحديث الشريف في جامع عمرو ابن العاص في القسطنطينية وفي أواخر القرن الثاني الهجري ظهرت مدرسة مستقلة للنحو في مصر وذاع صيت أسرة كان لها بالنحو عناية ورعاية وكان عميدها الوليد بن محمد التميمي المصادري المعروف بولاد المصادري التميمي ... وأصله بصري ونشأ بمصر ، ورحل إلي العراق ، وسمع بها علي العلماء ، ولم يكن بمصر كبير شئ من كتب النحو واللغة قبله (١) .

ثم ظهر الدينوري (أبو علي أحمد بن جعفر) م ٢٨٩ هـ . وأصله من الدينور ، وقدم البصرة ، ثم رحل إلي بغداد ثم نزل مصر ، وقد عدّه الزبيدي في طبقاته في الطبقة الثانية من النحويين واللغويين المصريين (٢) . وقد توفي الدينوري بمصر سنة ٢٨٩ هـ .

وقد صنف مصنفات لم تصل إلينا غالبها مثل إصلاح المنطق ولحن العامة ، وكتاب الهجاء ، وله كتاب مختصر في ضمائر القرآن استخرجه من كتاب المعاني للفرّاء (م ٢٠٧ هـ) وكتاب المذهب في النحو وكتاب وقف التمام (٣) .

وكان يعاصر الدينوري أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولاد التميمي (م ٢٩٨ هـ) وهو من أعمدة الطبقة الثانية من النحويين المصريين . وقد عني بالنحو مثل أبيه وألف في النحو كتاباً سمّاه المنقّ وله كتاب في المقصور والمدود لم يصل إلينا وألف في (وقف التمام) كتاباً تحدّث عنه النحاس في مقدمة (القطع

(١) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص ٢١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

(٣) القفطي : إنباء الرواة ، ج ١ ، ص ٣٤ .

والانتفاف) (١) . وقد ورد علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير مصر سنة ٢٨٧ هـ وخرج عنها سنة ٣٠٠ هـ . وتوفي ببغداد سنة ٣١٥ هـ . وكان مقامه بمصر ثلاث عشرة سنة وأشهر وله من المصنفات كتاب الأتواء وكتاب الجراد والتعليقات علي الكامل وله شرح كتاب سيبويه في خمسة مجلدات ملكها القفطي في مصر وكتاب المذهب في النحو وكتاب التثنية والجمع ولكن هذه الكتب لم تصل إلينا (٢) .

وفي القرن الرابع الهجري ظهر في مصر ثلاثة لغويين كان لهم سمة التميز والأصالة وشملت معارف عديدة وانتشرت مؤلفات المصريين في العالم الإسلامي وهؤلاء الثلاثة هم : كراع النمل (أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المتوفي حوالي ٣١٠ هـ) .

وأبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد المتوفي سنة ٣٣٢ هـ .

وأبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس م ٣٠٧ هـ .

أما كراع النمل فله مصنفات لغوية قيمة وصل إلينا منها كتاب المنجد في اللغة (٣) وهو معجم لغوي قسمه إلي أبواب ستة تحدث فيها عن أعضاء البدن من الرأس إلي القدم والباب الثاني في ذكر صنوف الحيوان من الناس والسباع والبهائم والهوام . وهكذا « ويعد أول لغوي مصري يؤلف معاجم لغوية علي صورة فريدة من التخصص والتركيز في ناحية واحدة » (٤) . وله مصنفات أخرى منها كتاب الفريد

(١) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص ٢١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٥ .

(٣) حققه الدكتور فوزي مسعود ونال به درجة الماجستير من كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ م .

(٤) د . أحمد نصيف الجنابي : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتي نهاية القرن الرابع الهجري ، ص ٢١٠ .

وكتاب المجرد وكتاب المنضد . (١)

أما أبو العباس أحمد بن ولاد فله مصنفات لغوية وصل إلينا منها كتاب المقصور والممدود وهو أشبه بمعجم الألفاظ (٢) . وله كتاب الانتصار لسيبويه من المبرد وفيه يرد رداً قاسياً على المبرد في المسائل التي حاول فيها تخطئة سيبويه .

أما أبو جعفر النحاس فهو صاحب التصانيف المفيدة في إعراب القرآن ومعاني القرآن والقطع والائتناف وله كتاب تفسير أسماء الله عز وجل : أحسن فيه ونزع في صدره لاتباع السنة والانقياد للأثار . وله ناسخ القرآن ومنسوخه . كتاب حسن وله كتاب سماه : « المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين » وغيرها من المصنفات المفيدة . (٣)

وفي القرن الخامس الهجري ظهر الإمام الحوفي ، وهو علي بن إبراهيم المتوفي عام ٤٣٠ هـ أخذ عن الإمام أبي بكر الأدفوي المقرئ النحوي المتوفي عام ٣٨٨ هـ - وله كتاب في إعراب القرآن في عشر مجلدات وله البرهان في تفسير القرآن ، علوم القرآن ، الموضع في النحو (٤) .

(١) انظر : معجم الأدباء لياقوت الحموي ، ج ١٣ ، ص ١٣ ، وإنباه الرواة للقفطي ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ ، وبغية الوعاة للسيوطي ، ج ٢ ، ص ١٥٨ .

(٢) طبع المقصور والممدود لابن ولاد مرتين : الأولى نشره المستشرق الألماني (برونلة) في ليدن ١٩٠٠ م والأخرى من نشر الخالجي ، وطبع مطبعة السعادة بمصر ١٣٢١ هـ .

(٣) انظر في مصنفات النحاس : إنباه الرواة للقفطي ، ج ١ ، ص ١٠١ . وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ص ٢٢٠ . ود. أحمد نصيف الجنابي في الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتي نهاية القرن الرابع الهجري ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٤) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ١٤١ .

وفي عصر المستنصر الفاطمي يظهر نحوي قارئ كبير هو ابن بابشاذ وهو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ و(بابشاذ) كلمة أعجمية معناها الفرخ والسرور نشأ ابن بابشاذ في العراق ثم رحل إلى القاهرة مع والده الذي كان تاجراً في الجواهر - وأخذ عن علمائها وبرع في النحو وعين في منصب ديوان الانشاء في عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله وكانت مهمته في ذلك أن يتأمل ما يخرج من الديوان من الانشاء ويصلح ما يراه من خطأ في الهجاء أو في النحو أو في اللغة وظل متصديراً لفترة طويلة للاقراء في جامع عمرو بن العاص وكان من حذاق نحاة المصريين علي مذهب البصريين . (١)

تزهّد ابن بابشاذ وانقطع في آخر حياته وعاش بقية حياته بجامع عمرو ابن العاص حتي مات فيه . وذكروا في سبب زهده أنه كان له قط قد أنس به ورياه ، وكان لا يخطف شيئاً ، ولا يؤذي شيئاً من خارج ، وإنه يوماً اختطف من يده فرخ حمام مشوي فعجب منه كثيراً ، ثم عاد بعد أن غاب ساعة فاخطف فرخاً آخر وذهب فتبعه الشيخ إلي حُرْق في البيت ، فإذا هو يحمل الفرخ إلي قطة عمياء ، فعجب وقال ، إنّ الذي سحرّ هذا لهذه ليجيئها بقوتها قادر علي أن يغنيني عن هذا العالم ، ثم قطع علاقته ، وترك راتبه وانقطع في غرفة بجامع عمرو بن العاص ، وجمع في انقطاعه تعليقة كبيرة في النحو فسامها تلاميذه تعليق الغرفة في النحو . يقال إنها لو تبيضت قاربت خمس عشرة مجلدة .

وقالوا في سبب موته : أنه كان قد لزم منارة الجامع بمصر وخرج بعض الليالي منها ، والليل مقرر ، وفي عينه بقية من النوم فزلت رجله في بعض الطاقات المؤدية للضوء إلي الجامع فسقط ، وأصبح ميتاً وكان ذلك عشية اليوم

(١) كمال الدين الأتباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص ٢٦١ .

الثالث من شهر رجب سنة ٤٦٩ هـ بمصر الموافق ١٠٧٧ م عن حوالي سبعين عاماً
قضاها في التدريس والاقراء . (١)

أما مصنفاته فمنها المقدمة النحوية وهي مازالت مخطوطة (٢) ومنها شرح
المقدمة النحوية (٣) وشرح كتاب الجمل للزجاجي (٤) وشرح كتاب الأصول لابن
السراج والتذكرة في القراءات السبع وكتابه تعليق الغرفة في النحو .

وفي القرن السادس الهجري يتألق عالم كبير في اللغة عند المصريين هو (ابن
برّي) (أبو محمد عبد الله بن برّي المصري المتوفي سنة ٥٨٢ هـ) .

ذكره الفيروزبادي في كتابه البلغة بقوله : اللغوي ، الإمام ، رئيس النحاة
بمصر . (٥)

(١) انظر السبوطي في بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ١٧ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ، ج
١٧ ، ص ٥ .

(٢) منه نسخة بالمتحف البريطاني بلندن تحت رقم ٣٧٧٧ ، ونسخة بالمكتبة القومية بباريس
تحت رقم ٥٨٧٧ ، ونسخة محفوظة بمكتبة الفاتيكان بإيطاليا تحت رقم ٣٤٢ ، ونسخة
محفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٢٨١ نحو .

(٣) حققها وقدم لها الدكتور محمد أبو الفتوح شريف عام ١٩٧٨ م ، نشر الجهاز المركزي
للكتب الجامعية والمدرسية ، وكذلك نشرها الدكتور خالد عبد الكريم جمعة في الكويت
١٩٧٦ م ، ١٩٧٧ م في جزأين .

(٤) منه نسخ مخطوطة : نسخة توينجن تحت رقم ٦٢ ، ونسخة فاتيكان ثالث تحت رقم
١٠٩١ ، ونسخة المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ٨٣ ونسخة بدار الكتب المصرية تحت
رقم (فيض الله - ١٩٤٨ - نحو) .

(٥) الفيروزبادي : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - تحقيق محمد المصري ، ص ١٢١ .

وقال السيوطي : شاع ذكره ، واشتهر ، ولم يكن في الديار المصرية مثله. (١)

قرأ ابن بري علي علماء مصر والأندلس واختير ليتولي التصفح في ديوان الاتشاء ، وهو في الحادية والعشرين من عمره وقد ولي هذا العمل خلفاً لمحمد بن بركات بن هلال السعيد م ٥٢٠ هـ تلميذ ابن بابشاذ .

وسرعان ما صار إماماً في اللغة والنحو ، وتصدر للاقراء بجامع عمرو ابن العاص ، وقصده الطلبة ، ورحلوا إليه من الآفاق ، وكان محباً لتلاميذه محبوباً منهم ، والمصريون يرون عنه من الحذق وحسن الجواب عما يسأل عنه .

ومن مصنفاته : التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح . وهو أهم مصنفاته ويعرف عند القدماء بحواشي ابن بري علي الصحاح وقد وصل إلينا منها ما علق به ابن بري علي الصحاح إلي مادة (وقش) في جزأين بتحقيق وتقديم مصطفى حجازي ومراجعة علي النجدي ناصف وقد أشار إلي هذه النسخة السيوطي في بغية الوعاة .

قال : قال الصفدي : لم يكملها ، بل وصل إلي « وقش » وهو ربع الكتاب؛ فأكملها الشيخ عبد الله بن محمد البسطي (٢) . غير أن القفطي في إنباه الرواة يقول في ترجمة ابن بري « وأما حاشيته علي كتاب الصحاح فإنها نُقلت عن أصلها ، وأُفردت ، فجاءت ستة مجلدات (٣) .

(١) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٣٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) القفطي ، إنباه الرواة ، ج ٢ ، ص ١١٠ .

وقد علق مصطفى حجازي محقق كتاب التنبيه والإيضاح لابن بري على ذلك بقوله : والذي نرجّحه - بعد ما تقدّم - هو أن ابن بري وضع حواشيه على الصحاح كله ، وأنه علقها لنفسه ، على نسخته من الصحاح ، فكانت كاملة على تلك النسخة ، وهذه النسخة هي أصل الكتاب الذي أراد القفطي بقوله ، فإنها نقلت عن أصلها ، ولعله انصرف بعد ذلك إلى غيرها من الأعمال العلمية ، أو شغلته عنها أعباء وظائفه الديوانية الأخرى زمناً لا ندرى مدّته حتى إذا كانت سنة ٥٧٦ هـ - وهو في السابعة والسبعين من عمره - جلس لإملائها على طلابه ، في جامع عمرو بن العاص ، فأملى عليهم من أولها مجالس انتهى فيها إلى مادة «وقش» . (١)

ومن مصنفاته أيضاً جواب المسائل العشر وهي المسائل التي سأل عنها أبو نزار (الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار) الملقب بملك النحاة المتوفي عام ٥٦٨ هـ . وهذه المسائل أوردها السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» في الجزء السادس من صفحة ٦٠ إلى صفحة ١١٧ بعنوان «المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر» (٢) . وله حاشية علي درة الغواص علي أوهام الخواص للحريري (٣) . وحاشية علي العرب للجواليقي ، وفيها استدرك بعض ما فات الجواليقي من الكلمات الأعجمية ، وعلق علي بعض ماورد في العرب واللباب في الرد علي ابن

(١) مصطفى حجازي : مقدمة كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح . لابن بري المصري (تحقيق وتقديم) نشر مجمع اللغة العربية - وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١ . ١٩٨٠ م ، ص ١٠ .

(٢) السيوطي : الأشباه والنظائر ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الجزء السادس ، ص ٦٠ إلى ص ١١٧ .

(٣) ذكر مصطفى حجازي محقق كتاب التنبيه والإيضاح لابن بري : أن بين يديه نسخة من هذه الحاشية يشتغل بتحقيقها .

ومنهم بهاء الدين ابن التحاس الحلبي النحوى شيخ الديار المصرية فى علم اللسان (محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نصر الإمام أبو عبد الله) م ٦٩٨ هـ أخذ العربية عن الجمال بن عمرو، والقراءات عن الكمال الضرير ، وكان من الأذكىاء، وله خبرة بالمنطق واقلیدس وكتب الخط المنسوب .

قال السيوطي : وكان معروفاً بحل المشكلات والمعضلات ، وله أوراد من العبادة والتلاوة والذكر والصلاة ، ثقة حجة يسعى في مصالح الناس ، واقتنى كتباً نفيسة ... ولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني ، ولم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب المقرب . (١)

ومن أبرع علماء القرن السابع فى النحو الإمام ابن الحاجب العلامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الكردى الدوينى الأصل الاسنائى المولد ، المقرئ النحوى المالکى الأصولى الفقيه - صاحب التصانيف المنقحة م ٦٤٦ هـ .

ولد بإسنا من صعيد مصر سنة سبعين وخمسمائة - وكان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي - أخذ بعض القراءات عن الإمام الشاطبي ، وقرأ بالسبع علي أبى الجود اللخمي ، وسمع من البوصيري وجماعته ، ولكنه برع في النحو والأصول وكان من أذكىاء العالم .

وتصدر بالمدرسة الفاضلية من القاهرة مدة ، وله إملاء غزير علي آيات من القرآن ، وأبيات من الشعر . ورزق السعد في تصانيفه ، شرقت وغربت - واعتني بشرحها . (٢)

(١) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ١ ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) الفيروزىادي : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ص ١٤٣ ، ترجمة رقم ٢٢٠ .

صنّف في الفقه مختصراً ، وفي الأصول مختصراً ولكن مصنفاته في النحو والصرف طبقت الآفاق وأهمها الكافية وقد شرحها ابن الحاجب بنفسه وتبعه كثير من العلماء بالشرح وعدّ صاحب كشف الظنون من شراح الكافية أكثر من ٥٠ عالماً فضلاً عن كتبوا حواشي لهذه الشروح ... ومن أهم هذه الشروح شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي الذهوي المتوفى ٦٨٦ هـ وهو أوسع الشروح انتشاراً. (١)

وله أيضاً الوافية وشرحها ولكنه لم ينتشر مثل الكافية وله في التصريف الشافية وشرحها . وقد شرحها أيضاً فريق من العلماء ولكن شرح رضي الدين الاسترأبادي م ٦٨٦ هـ ذاع صيته بين العلماء . (٢) وقد اعتمد هذان الشرحان (شرح الكافية وشرح الشافية) شيوخ ذلك العصر ، ونلاحظ أنه كان فيها يميل إلى البصريين غالباً ولكنه قد يوافق الكوفيين وينفرد أحياناً برأي .

وقد ذكر صاحب كشف الظنون من شراح الشافية السيد ركن الدين حسن ابن الاسترأبادي صاحب المتوسط م ٧١٥ هـ . وشرحها ابن هشام المصري م ٧٦٢ هـ في مجلدين سماه (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب) والفاضل فخر الدين أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦ هـ حاشيتين علي شرح الجاربردي وقد وصل إلينا شرح الجاربردي وحاشيتا ابن جماعة . (٣)

(١) طبع هذا الشرح في مطبعة (الشركة الصحافية العثمانية) في الأستانة عام ١٣١٠ هـ ، ونشرته دار الكتب العلمية - بيروت مصوراً عن تلك الطبعة .

(٢) حقق شرح رضي علي شافية ابن الحاجب محمد نور الحسن ومحمد الزفزاق ومحمد محبي الدين عبد الحميد - نشر دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٧٥ م .

(٣) طبع شرح الجاربردي وحاشيتا ابن جماعة في دار الطباعة العامة بالأستانة عام ١٣١٠ هـ ، ونشرتهما عالم الكتب - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٤ م .

ونلاحظ أن ابن الحاجب كان ينزع بالنحو نزعة فلسفية لم تكن تتفق تماماً والبيئة المصرية التي نشأ فيها .

ويرجع د. عبد اللطيف حمزة أن ذلك ربما كان مرجعه أنه كان أصولياً نظاراً توفر علي دراسة المفصل للزمخشري واستفاد منه واستخلص خلاصته وذلك في مقدمته الكافية والشافية في النحو والصرف ...

ونلاحظ أيضاً أن كتب ابن الحاجب قد انتشرت في العراق وفارس والهند ولم تلق الانتشار الواسع في مصر وأن مصنفات الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك المتوفي سنة ٦٧٢ هـ . قد انتشرت في مصر خاصة الألفية وشرح التسهيل ذلك لأنه كان يكتب بأسلوب واضح ، وبديباجة عربية ، يؤثر السهولة التي تتفق مع المصريين ومنهجهم . (١)

ونستطيع أن نضيف إلي علماء مصر الذين كان لهم أثر كبير في النهضة اللغوية بها عالم الأندلس أبو حيان الأندلسي م ٧٤٥ هـ ذلك لأنه رحل عن موطنه واستقر به المقام بالقاهرة سنة ٦٧٩ هـ وأخذ عنه أكابر عصره من المصريين مثل تقي الدين السبكي م ٧٥٥ هـ والمرادي المعروف بابن أم قاسم م ٧٤٩ هـ وابن عقيل م ٧٦٩ هـ . وجمال الدين الأسنوي م ٧٧٢ هـ ... وغيرهم . وتوفي بالقاهرة عام ٧٤٥ هـ .

أما تلميذه المرادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي) المعروف بابن أم قاسم المتوفي عام ٧٤٩ هـ فهو لغوي نابه وأم قاسم جدته أم أبيه واسمها زهراء . وفي مصر ولد الحسن ونسب إلي جدته وكانت أول ما جاءت من العرب ، عرفت بالشيخة فكانت شهرته تابعة لشهرتها . (٢)

(١) د. عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية في مصر (في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول) ، ص ٢٢٨ .

(٢) السيوطي : بغية الرعاة ، ج ١ ، ص ٥١٧ .

وقد أخذ العلوم الإسلامية والعربية عن علماء عصره منهم أبو حيان الأندلسي كما ذكرنا ومنهم السراج الدمنهوري المتوفي سنة ٧٥٢ هـ . وهو شيخ قراء زمانه وشمس الدين ابن اللبان مفسر ومن علماء العربية توفي بمصر سنة ٧٤٩ هـ .

ولابن أم قاسم مصنفات نفيسة منها إعراب القرآن وتفسير القرآن في عشر مجلدات . والجني الداني في حروف المعاني وقد وصل إلينا وحققه د . فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل (١) ، وشرح ألفية ابن مالك وشرح التسهيل لابن مالك وشرح الجزولية وشرح الحاجبية النحوية وشرح الحاجبية العروضية وشرح الفصول ليحيى بن عبد المعطي م ٦٢٨ هـ . وشرح المفصل وغير ذلك ونلاحظ أن المرادي كان يتصدي لأستاذه أبي حيان كثيراً خاصة حين يعارض ابن مالك (٢) .

وفي القرن الثامن بسطع نجم من علماء مصر في علوم العربية هو ابن هشام الأنصاري المصري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري) ولد في القاهرة في ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ - ١٣٠٩ م .

نشأ ابن هشام في القاهرة - وأدرك الفترة التي حكم فيها الناصر محمد بن قلاوون (٧٠٩ - ٧٤١ هـ) . وكانت القاهرة آنذاك موئلاً لطلاب العلم بعد تشجيع الحكام للعلماء وتخلي بغداد عن مسئوليتها أمام العالم الإسلامي والعربي ، وبسبب ما حل بها من دمار عندما غزاها المغول سنة ٦٥٦ هـ .

تتلمذ ابن هشام علي التاج الفاكهاني وأخذ الحديث عن بدر الدين بن جماعة وحضر دروس تاج الدين التبريزي . وأخذ القراءات من شمس الدين بن السراج

(١) نشر كتاب الجني الداني بتحقيق د . فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل من منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٣ م ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .

(٢) د . شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص ٣٤٣ .

وسمع علي أبي حيان الأندلسي ديوان زهير بن أبي سلمى غير أنه لم يقرأه أمامه، فلم يلازمه ولكنه تأثر به تأثراً واضحاً وقد شرح كتابه اللوحة البدرية في علم اللغة العربية . (١) ومع ذلك فقد كان يخالف أستاذه أبا حيان في كثير من المسائل النحوية وكان يتهمه بالخلط والسفه ولذلك قال الدكتور شوقي ضيف (أما أبو حيان فإنه كاد أن لا يوافقه في شيء) . (٢)

توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة . (٣)

ومن أهم مصنفات ابن هشام شرحه علي الألفية المسمى « أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك » وقد طبع الكتاب عدة طبعات وشرحه الشيخ خالد الأزهرى م ٩٠٥ هـ باسم « التصريح علي التوضيح » وكتب عليه حاشية يس العليمي الحمصي.

وله « شذور الذهب في معرفة كلام العرب » ، وقد طبع بتحقيق العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد .

« والجامع الصغير في النحو » وطبع في القاهرة بتحقيق د. أحمد محمود الهرميل عام ١٩٨٠ م .

« والإعراب عن قواعد الأعراب » وطبع في دار الفكر بيروت ١٩٧٠ م بتحقيق د. رشيد العبيدي .

(١) شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام المصري ، حققه د. هادي نهر - بغداد - مطبعة الجامعة ، ١٩٧٧ م .

(٢) د. شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص ٣٥٤ ، وانظر مغني اللبيب ، ص ٢١٢ ، ص ٢١٨ ، ص ٢٤١ ، ص ٣٤٢ ، ص ٤٣١ وغيرها .

(٣) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٦٩ .

« وشرح جمل الزجاجي » بتحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله -
مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب - بيروت ، طبعة ثانية ، ١٩٨٦ م .

« وشرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية » لأبي حيان الأندلسي ، حققه
د. هادي نهر طبع بمطبعة الجامعة ببغداد ، ١٩٧٧ م .

وله « شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية » وقد طبع الكتاب علي
حاشية الشيخ أحمد سيف الغزي مرتين سنة ١٣٠٤ هـ وسنة ١٣٢٢ هـ .

ومن أهم كتب ابن هشام كتاب « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » وقد
طبع الكتاب مرات كثيرة - وقد ذاع صيت الكتاب في حياته وأقبل الناس عليه
وقد ذكر السيوطي أنه كتب عليه حاشية .^(١) ومن طبعات الكتاب طبعة حققها
العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ، وطبعة أخرى بحاشية الأمير علي المغني
وأخرى بحاشية الدسوقي عليه . بالقاهرة ١٣٥٨ هـ . وحقق الكتاب وخرج شواهد
الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني - ونشرته دار
الكتب الإسلامية بـلاهور بباكستان ، طبعة أولى ، أغسطس ١٩٧٩ م .

وبعد كتاب « مغني اللبيب » من الكتب النفيسة لابن هشام فقد قدم فيه
منهجاً لم يكن مبتكراً كل الابتكار فقد سبقه إليه كثير من العلماء ولكن الكتاب
يتميز بتقسيم جديد فقد قسم الكتاب إلي قسمين كبيرين جعل الأول للحروف
والأدوات وجعل القسم الثاني لأحكام الجمل وأشباه الجمل وأحكامها ومايتصل بها
من قواعد .

وبعد الدكتور عبده الراجحي « من اللاتين إلي الدرس البلاغي في كتابه
ذلك لأنه لم يقدم إلي المبتدئين في درس النحو شأن شذور الذهب ، وإنما قدمه للذين

(١) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٧٨ .

عرفوا أصول العربية واستمسكوا منها - كما يقول - بأوثق الأسباب .(١)

وفي القرن الثامن أيضاً ظهر نحوي كبير في مصر هو ابن عقيل المتوفي عام ٧٦٩ هـ (عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي الهمداني الأصل) ثم البالسي المصري ، نحوي الديار المصرية .

أخذ القراءات عن التقي الصائغ م ٧٢٥ هـ والفقهاء عن الزين الكتاني والعلاء القونوي ثم لازم الجلال القزويني م ٧٤٥ هـ . وأبا حيان الأندلسي م ٧٤٥ هـ . درس بالقبطية والخشابية والجامع الناصري بالقلعة ، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان .(٢)

ولابن عقيل مصنفات منها التفسير وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران ، والجامع النفيس في الفقه .

وقد وصل إلينا من مصنفاته شرحه علي الألفية وهو من الشروح التي ذاعت وانتشرت وعني به كثيرون فكتبوا عليه حواشي ، ومن أهمها حاشية الخضري (محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري م ١٢٨٧ هـ) .(٣)

ومنها كتاب المساعد علي تسهيل الفوائد وهو شرح منقح علي كتاب التسهيل لابن مالك .(٤)

(١) د. عبده الراجحي : دروس في المذاهب النحوية ، ص ٢٥٣ .

(٢) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

(٣) طبعت حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ، المطبعة الأزهرية ، سنة ١٣١٩ هـ ، وبمكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، بالقاهرة ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٤٠م/١٣٥٩هـ .

(٤) حقق كتاب المساعد علي تسهيل الفوائد الدكتور محمد كامل بركات في أربعة أجزاء ، ونشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بمكة وطبع دار المدني - جدة ، ١٩٨٤م .

وفي القرن التاسع ظهر نحويون نابھون في مصر - منهم ابن الدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الاسكندراني) .

ولد بالاسكندرية سنة ٧٦٣ هـ . وتفقه وفاق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط ، وشارك في الفقه ، وغيره ، وناب في الحكم ، ودرس بعدة مدارس ، وتصدر بالجامع الأزهر لاقراء النحو . (١)

وطاف بالبلاد فارتحل إلى اليمن وسافر إلى الهند ، فذاع صيته وأخذوا عنه وعظموه ولبي نداء ربه هناك في بلدة كليرجا من الهند سنة ٨٣٧ هـ . وقيل سنة ٨٣٨ هـ . (٢)

وله من المصنفات : « تحفة الغرب في حاشية مغني اللبيب » ، و « شرح البخاري » ، و « شرح التسهيل » وغيرها .

ومنهم الشُّمْنَى الاسكندراني المتوفى سنة ٨٧٢ هـ (أحمد بن محمد بن خلف الله بن خليفة) .

إمام النحاة في زمانه برع في التفسير والحديث والفقه والأصول - ولد بالاسكندرية سنة ٨٠١ هـ وقدم القاهرة مع والده وأخذ النحو عن الشمس الشطنوفى ، وأخذ الشيخ عن ولى الدين العراقي .

وأجاز له السراج البلقيني والزين العراقي وغيرهم .

ولي المشيخة والخطابة بتربة قايتباي الجركسي بقرب الجبل ، ومشيخة مدرسة اللالا .

(١) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ١ ، ص ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٦٧ .

كان مُفْرِي باختصار كتب الأدب المطوكة ، اختصر الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني والعقد الفريد لابن عبد ربه والذخيرة لابن بسام ومفردات ابن البيطار والتواريخ الكبار ، وذكر ولده قطب الدين أنه ترك بخطه خمسمائة مجلدة .

وكان عنده تشييع بلا رفض - خدم بديوان الانشاء بمصر (١) ، أما أهم مصنفاته فهو معجم لسان العرب اتبع فيه منهج الجوهري في الصحاح بترتيب المادة علي الحرف الأخير منها وقد جمع مادة هذا الكتاب من خمسة كتب هي : تهذيب اللغة للأزهري ومحكم ابن سيده ، وصحاح الجوهري ، وحواشي ابن بري علي الصحاح ، والنهاية لابن الأثير .

وذكر ابن حجر العسقلاني والسيد مرتضي الزبيدي تبعاً له ، جمهرة ابن دريد من مراجعة باعتبار الصحاح وحواشيه كتاباً واحداً (٢) ويري الدكتور حسين نصار أن هذا القول خاطئ ، لأن الجمهرة ليست من مراجعة الخمسة (٣) .

وكان ابن منظور ناقلاً أميناً عن هذه الكتب حاول أن يؤلف بين نصوص هذه الكتب وأن يكمل النقص الذي اعتري بعضها مثل نسبة الشواهد إلي قائلها .

يقول ابن منظور في مقدمة المعجم : وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها ، ولا وسيلة أتمسك بسببها ، سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم ، وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير ، وطالب العلم منهموم ، فمن وقف فيه على صواب أو زلل ، أو صحة أو خلل ، فعهدته على المصنف الأول ، وحمده وذمه لأصله

(١) ابن حجر العسقلاني : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ج ٤ ، ص ٢٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٦٣ ، وانظر تاج العروس للزبيدي ، ج ٤ .

(٣) د. حسين نصار : المعجم العربي - نشأته وتطوره ، ج ٢ ، ص ٣٥ .

الذي عليه المعول . لأتني نقلت من كل أصل مضمونه ، ولم أبدل منه شيئاً ، فيقال فإنما إثمه على الذين يبدّلونه ، بل أدبت الأمانة في نقل الأصول بالقص ، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النص ، فليعدّ من ينقل عن هذه الأصول الخمسة ، وليغن عن الاهتداء بنجومها فقد غابت لما اطلّعت شمسها . (١)

وقد استحسن ابن منظور منهج الجوهري كما ذكرنا في جمع المادة فقد اعتمد علي الحرف الأخير الأصلي من حروفها فجعله باباً ، وبدأ بباب الهمزة وأدار بقية الحروف الأبجدية في فاء المادة وعينها وسمي الحرف الأول فصلاً .

وبعد أن قدم ابن منظور لمعجمه مهد لمعجمه بباين أحدهما في تفسير الحروف المقطعة فذكر الآراء المختلفة في معناها وإعرابها أو بنائها والثاني في ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها وذكر فيه ألقاب الحروف مثل المجهور والمهموس والرخو والشديد وبعد أن مهد لمعجمه كان يصدر لكل باب نبذة عن الحرف يتناول فيه مخرجه وصفته وأحكامه مع غيره من الحروف .

وقد توسع في شرح المادة وأثبت كثيراً من أقوال اللغويين وعني بضبط الألفاظ وكان ضبطه في الغالب بالقلم تبعاً لمن نقل عنهم إلا أنه كان ينصّ أحياناً علي الضبط بالفتح أو بالكسر أو بالتحريك أو بالوزن . (٢)

وقد حشد ابن منظور في كتابه كثيراً من لغات العرب وعني بغريب القرآن العظيم والحديث الشريف متأثراً بمعاني القرآن للفراء والزجاج وناقلاً من نهاية ابن الأثير في غريب الحديث .

(١) ابن منظور : لسان العرب - المقدمة ، ص ٢ .

(٢) مصطفى عبد الحفيظ سالم : النسخ المعجمي في العربية ، ص ١٥٦ .

والحق أنه ثاني اثنين في دنيا المعاجم العربية ، وهو من أشمل المعاجم للألفاظ ومعانيها وهو كتاب لغة ، ونحو وصرف ، وفقه ، وأدب ، وشرح للحديث الشريف ، وتفسير للقرآن الكريم . (١)

(هـ) وفي علوم البلاغة نبغ من المصريين ابن شيث (عبد الرحمن ابن علي بن شيث) .

يقول ناشر كتابه (معالم الكتابة ومغانم الأصابة أنه عاش في القرن السادس، في زمان الملك الناصر صلاح الدين ، وأخيه الملك العادل أبي بكر ابن أيوب وهو مصري المولد واستوطن القدس الشريف) .

أما أنبه البلاغيين المصريين فهو (ابن أبي الإصبع) ذكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن أبي الإصبع العدواني المصري المتوفي سنة ٦٥٤ هـ . (٢)

كان إماماً في الأدب ومن مصنفاته : كتاب بديع القرآن وهو مختصر لكتاب البرهان في إعجاز القرآن .

ومن أهم تصانيفه كتاب تحرير التعبير وهو في البديع وقد تتبع فيه فنون البديع - وزاد علي ما كان يعرفه الناس من قبله واحداً وثلاثين باباً ، صحح له المحدثون منها عشرين باباً وقد قسم ابن أبي الإصبع كتابه علي ثلاثة أجزاء ذكر في الجزء الأول منها أبواب البديع عند ابن المعتز وقدامة ثم ذكر في الجزء الثاني أبواب

(١) أحمد فارس الشدياق مقدمة كتاب لسان العرب ، ص ٢ ، وقد طبع لسان العرب في المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠٠ هـ في عشرين مجلداً كبيراً ونشرته دار صادر - بيروت، د.ت.

(٢) ابن سعيد : المغرب في حلي المغرب ، ج ٤ ، ص ١٢١ .

المتقدمين - عدا ابن المعتز وابن قدامة وفي الجزء الثالث ذكر مجموعة من الأبواب زعم أنه استنبطها وحده منها التدبيج ، والتخريج والبسط ، والهجاء في معرض المديح ، والإيضاح ، والتشكيك . (١)

(و) وفي التاريخ كان من أوائل الذين أرخوا لمصر ابن عبد الحكم ومن أهم مصنفاته فتوح مصر والمغرب وهو كتاب في سبعة أجزاء منه جزء خاص بمصر (طبع هذا الجزء تحت إشراف المسيو هنري ماسيه Massé عام ١٩١٤م ونشره كذلك المستشرق توري Tor-rey عام ١٩٢٠م .

وفي العصر الأيوبي والملوكي ظهر مؤرخون عني بعضهم بكتابة السير ومن هؤلاء ابن شداد في كتابه (النوادر السلطانية) في سيرة السلطان صلاح الدين الأيوبي .

وعني آخرون بكتابة التراجم وهما طبقتان ، طبقة عنيت بالتراجم الإسلامية عامة ومن هؤلاء القفطي في كتابه (أخبار العلماء بأخبار الحكماء) وابن أبي أصيبعة في كتابه (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) ، وابن خلكان في كتابه (وفيات الأعيان) .

أما الطبقة الثانية فعنيت بالتراجم المصرية خاصة . ومن أهمهم الأدفوي م سنة ٧٤٨ هـ في كتابه (الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد) . وعني بعض المؤرخين بكتابة السيرة النبوية ومن أهمهم ابن سيد الناس (فتح الدين البعمرى الأندلسي بن سيد الناس المتوفي عام ٧٣٤ هـ) وله كتابان : « عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير في غزوات سيد ربيعة ومضر إذ هي أشرف

(١) د. عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والملوكي الأول ، ص ٢٢٠ .

شمائل البشر وهو من مطولات السيرة النبوية وكتاب بشري اللبيب في ذكرى الحبيب ونستطيع أن نقف مع عالين من هذه الطبقات لما لهما من مكانة في التصنيف والانتشار والمكانة عند المصريين .

أما أولهما : فهو الوزير جمال الدين أبي الحسن علي ابن يوسف القفطي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . ولد القفطي في (قفط) بالصعيد الأعلى بمحافظة قنا - وكانت معروفة في التاريخ المصري القديم ودار حولها كثير من القصص والأساطير وبعد الفتح الإسلامي لمصر كان لها مكانة علمية هي وغيرها من مدن الصعيد مثل قنا وقوص وأدفو وغيرها .

وكان أبوه يوسف بن إبراهيم الملقب بالقاضي الأشرف كاتباً بليغاً استوزر للملك الأشرف موسى بن العادل وغيره .

أما القفطي الابن فيسمي بالقاضي الأكرم استوزر لميمون القيصري وتولي أمور الديوان في عصر الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين ابن أيوب . واستمر القفطي في هذه المدة نحو اثنتي عشرة سنة (٦١٦ - ٦٢٨ هـ) . (١)

وكان القفطي وزيراً للناصر بن العزيز إلي أن توفي سنة ٦٤٦ هـ . وقد أولع صاحبنا بالكتب وبذل الجهد في شرائها وأصبحت داره في حلب قبلة الوراقين ، ومقصد النساخين .

قال ابن شاعر « جمع من الكتب ما لا يوصف ، وقصد بها من الآفاق ، وكان لا يحب من الدنيا سواها ، ولم تكن له دار ولا زوجة ، وأوصي بكتبه للناصر صاحب حلب ، وكانت تساوي خمسين ألف دينار » . (٢)

(١) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ، ص ٢٩٧ .

(٢) ابن شاعر الكتبي : فوات الوفيات ، ج ٢ ، ص ١٢١ .

ومن أهم مصنفاته « إخبار العلماء بأخبار الحكماء » وقد اختصره محمد بن علي بن الزوزني وسماه (المنتخبات الملتقطات من كتاب تاريخ الحكماء) طبع هذا المختصر في ليبزج سنة ١٩٠٣م ، ومطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦ هـ . وكتاب « أخبار المحمدين من الشعراء » ، و « أخبار مصر من ابتدائها إلى أيام صلاح الدين » ، و « إصلاح الخلل الواقع في الصحاح للجوهري » ، وكتاب « إنباه الرواة علي أنباه النحاة » وقد وصل إلينا وحققه محمد أبو الفضل إبراهيم . (١)

وكتاب إنباه الرواة معجم شامل لتراجم مشايخ علمي النحو واللغة ، فمن تصدر لإفادتهما تصنيفاً وتدريساً ورواية . (٢)

من عصر أبي الأسود الدؤلي حتي عصر المؤلف في القرن السابع وقد ذكر أيضاً كثيراً من العلماء الذين يشاركون بعلمهم في اللغة فقد ترجم لبعض القراء والفقهاء والمحدثين والمتكلمين والمتصوفين والعروضيين والأدباء والشعراء والكتاب والمؤرخين والمنجمين ؛ وبهذا اجتمع فيه قرابة ألف ترجمة من تراجم العلماء .

ولم يختص هذا المعجم بعصر دون عصر أو إقليم دون آخر بل شمل كل من كان له شأن مذكور في « أرض الحجاز واليمن والبحرين وعمان واليمامة والعراق وأرض فارس والجبّال وخراسان وكرمسير وغزنة وماوراء النهر وأذربيجان والمذار ، وإرمينية ، والموصل ، وديار بكر ، وديار مُضَرَ ، والجزيرة ، والعواصم ، والشام ، والساحل ، ومصر وعمالها ، وإفريقية ، ووسط المغرب وأقصاه ، وجزيرة الأندلس ، وجزيرة صقلية » . (٣)

(١) كتاب انباه الرواة علي أنباه النحاة ، للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م ،

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٥م

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢ .

أما منهج القفطي في كتابه فليس واضحاً فهو يذكر المترجم باسمه ، ثم يتبعه بشهرته ، ويذكر أخباره ومصنفاته بعد ذلك ثم يذكر سنة وفاته ، وإقليمه الذي عاش فيه وقد يذكر سنة ولادته قليلاً ، وربما ترجم للشخص مرتين ، مرة باسمه ، ومرة بكنيته أو شهرته ، وهذا قليل . وقد يتجاوز حد الرواية والنقل إلى النقد والتحليل ، وكثيراً ما أبدي رأيه فيمن ترجم لهم .

ويتهمه محقق الكتاب بأنه لم يرتبه ترتيباً دقيقاً . « فيذكر مثلاً إبراهيم ابن عبد الله قبل إبراهيم بن إسحاق ، والخليل ابن أحمد قبل خلف بن محرز ، ومثل هذا كثير . وقد صرح المؤلف بأن الترتيب لم يكن من عمله ، بل كان من عمل الناسخ ، قال « وقد ترجمت أنباءهم علي الترتيب في أوراق مفردة في أول الجزء ليبيضه الناسخ له علي ذلك الترتيب . فإن الجمع عند التأليف عقد أعجل عن ترتيبه علي الوجه ، فليعلم ذلك من يريد العمل موقفاً إن شاء الله » . (١)

ويؤخذ علي المؤلف أيضاً أنه كرر بعض التراجم بأسماء مختلفة ، كما فعل في ترجمة إبراهيم بن صالح الوراق ، فإنه ذكره وذكر أخباره مع من يسمي إبراهيم ، ثم عاد في حرف الصاد فذكر هذه الترجمة بعينها لصالح بن إبراهيم الوراق . (٢)

أما الأدفوي (كمال الدين جعفر بن ثعلب بن جعفر الأدفوي الشافعي المتوفي عام ٧٤٨ هـ) فكان فقيهاً لغوياً . ولد عام ٦٨٥ هـ بأدفو من مدن الصعيد وعاش بقرية بالقرب من القاهرة ومات بها .

وهو من كتاب التراجم إلا أنه اقتصر على تراجم المصريين خاصة بل كان متعصباً فوضع كتاباً في تراجم النابيين من صعيد مصر خاصة لذا ذاع صيت اثنين من كتبه وهما (البدر السافر

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٤١ .

(٢) محمد أبو الفضل إبراهيم : مقدمة كتاب إنباه الرواة للقفطي ، ص ٦ .

وتحفة المسافرين ، فى تراجم مشاهير القرن السابع (وكتاب (الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد) (١).

ومن كتاب السير فى مصر الكاتب الشاعر محيى الدين أبو الفضل عبد الله ابن عبد الظاهر المصري المتوفى عام ٦٩٢ هـ وكان والده عبد الظاهر مقرئ الديار المصرية وجيهاً عند الخاصة والعامة . (٢) وكان ابنه من المتعصبين لطريقة القاضي الفاضل فى التزام السجع واتباع المحسنات البديعية ، خاصة التورية . وكان رئيس ديوان الانشاء فى زمن الملك الظاهر بيبرس وله مؤلفات ورسائل سلطانية كثيرة ومن مؤلفاته فى التاريخ « الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية القاهرة » وقد استعان بها المقرئ فى تأليف خطه .

(ز) الموسوعات :

كثرت المؤلفات فى العصر الأيوبي والملوكي كثرة مدهشة وشغف العلماء بالكتب وتوجهت نفوسهم إلى سد كل حاجة دينية أو فنية وابتكر بعضهم مباحث وعلوم لم يكن للناس عهد بها . وقد كانت مصر والشام فى هذا العصر حافلتين بالمدارس ودور العلم وكانت القاهرة والاسكندرية وقوص وقفت ثم دمشق وحلب .

وكانت مصر تحفل بالمدارس العلمية منذ العصر الفاطمي - فقد أسس الحاكم بأمر الله دار الحكمة عام ٣٩٥ هـ . وذاع صيتها وقد ألحق بها مكتبة تحتوي على ردهة كبيرة للمطالعة وقد عني الأيوبيون بانشاء المدارس فقد أنشأ صلاح الدين الأيوبي مدارس كثيرة - منها مدرسة للشافعية بجوار الجامع العتيق وعرفت بأسماء كثيرة منها المدرسة الناصرية ، والمدرسة الشرفية وقد أنشأ القاضي الفاضل عبد

(١) د. عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية فى مصر ، ص ٢٧٨ ، وقد نشر كتاب الطالع

السعيد بمطبعة الجمالية ، سنة ١٣٣٢ هـ .

(٢) السيوطي : بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

الرحيم بن علي البيساني مدرسة سميت بالمدرسة الفاضلية ذكرها المقرئزي م سنة ٨٤٥ هـ في خطه فقال: « هذه المدرسة بدرب ملوخيا في القاهرة بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني بجوار داره في سنة ٥٨٠ هـ ووقفها علي طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية وجعل فيها فاتحة للاقراء أقرأ فيها الإمام أبو محمد الشاطبي ناظم الشاطبية ، ثم تأميده أبو عبد الله محمد بن عمر القرطبي ثم الشيخ علي بن موسى الدهان وغيرهم ، ورتب لتدريس فقه المذهبين الفقيه أبا القاسم عبد الرحمن بن سلامة الاسكندراني ، ووقف بهذه المدرسة جملة عظيمة من الكتب في سائر العلوم يقال إنها كانت مائة ألف مجلد ، وذهبت كلها وكان أصل ذهابها أن الطلبة التي كانت بها لما وقع الغلاء بمصر سنة ٦٤٩ هـ - والسلطان يومئذ الملك العادل كتبغا المنصوري - مسَّهم الضر فصاروا يبيعون كل مجلد برغيف خبز حتي ذهب معظم ما كان فيها من الكتب ثم تداولت أيدي الفقهاء عليها بالعارية ففرقت . (١)

ومنها المدرسة الصالحية ذكرها المقرئزي في خطه « بأنها تقع بخط بين القصرين بالقاهرة وكان موضعها من جملة القصر الكبير الشرقي ، فبني فيه الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل محمد بن العادل أبي بكر بن أيوب هذه المدرسة وبدأ بدك أساسها سنة ٦٤٠ هـ . (٢)

ومنها المدرسة الظاهرية القديمة تميزاً لها عن المدرسة الظاهرية الجديدة التي أنشئت سنة ٧٨٨ هـ .

أما المدرسة الظاهرية القديمة فقد شرع في بنائها السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦١ هـ وتمت سنة ٦٦٢ هـ وكان بها دروس للفقهاء الشافعي والحنفي والقراءات .

(١) المقرئزي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ ، ص ٣٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

ومنها المدرسة المنصورية ، ذكرها المقرئى فى خطفه بقوله وأنشأها هى والقبة التى تجاهاها والمارستان الملك المنصور قلاوون الألفى على يد الأمير علم الدين سنجر الشجاعى ورتب فيها دروساً أربعة لطوائف الفقهاء الأربعة ودرساً للطب ورتب للقبة درساً للحديث النبوى ودرساً لتفسير القرآن الكريم وكان لايلها فى التدريس إلا أجل الفقهاء المعتبرين (١).

ومنها مدرسة السلطان حسن نسبة إلى السلطان حسن بن الناصر محمد بن قلاوون شرع فى بنائها سنة ٧٥٨ هـ وقال المقرئى عنها : « لا يعرف ببلاد الإسلام معبد من معابد المسلمين يحكى هذه المدرسة فى كبر قاليبها وحسن هندامها ، وضخامة شكلها أقامت العمارة فيها مدة ثلاث سنين لا تبطل يوماً واحداً وبها أربع مدارس للمذاهب الأربعة (٢).

ومنها المدرسة المؤيدية تمت عمارتها سنة ٨١٩ هـ . وبلغت النفقة عليها أربعين ألف دينار . وكان الناظر على عمارتها بهاء الدين بن البرجى .

ولعلنا نسرع فنقول إن سبب انتشار المدارس والتأليف الموسوعى فى مصر مرجعه تطلع العلماء فى الأقطار الإسلامية إلى مصر والشام بعد أن سقطت بغداد سنة ٦٥٦ هـ فى أيدي التتار الذين أحرقوا كثيراً من الكتب ودمروا كل شئ . وفى أواخر القرن السابع الهجرى أتى تيمور لك فذهب بالبقية الباقية من بغداد . وفر العلماء إلى مصر وقد وقف ملوكها أمام التتار واتجه العلماء إلى إنقاذ التراث الإسلامى من الضياع والوحشية وذلك يجمع النصوص فى كتب كثيرة على شكل موسوعات وكان لسلطين المالكى ميل إلى العلم والعلماء وكان كثير منهم ولوعاً

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٧٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .

باقتناء الكتب النادرة وإنشاء الخزانات الخاصة لأنواع شتى من المؤلفات ، وكانوا يختارون لخزائنتهم خير ما انتجه المؤلفون فدفع ذلك المؤلفين إلى الإجادة والتنافس وكان السلاطين يشجعون العلماء علي التأليف بما كانوا يبذلون من المال والمناصب ، ورفع السلاطين من شأن ديوان الانشاء وقد شجع الديوان العلماء علي التأليف إذ كان كثير من الباحثين يرون أن هذا البصر لم يكن فيه التأليف مبتكراً فإن هذا القول فيه مبالغة فمن المبدعين ابن خلدون في مقدمته والمقرئزي في خطظه وابن مالك والشاطبي وابن هشام كانوا مبدعين في ميدان اللغة .

أما أهم الموسوعات في ذلك العصر فمنها موسوعة نهاية الأرب في فنون الأدب لصاحبه أبو العباس شهاب الدين أحمد النويري . المولود في قرية من قرى بنى سويف اسمها نوير سنة ٦٧٧ هـ . وقد سافر إلى قوص وهي بيئة علمية لها صيت ذائع في مصر في ذلك العصر . وقد صاحب النويري السلطان الناصر محمد ابن قلاوون وألف كتابه (نهاية الأرب) في ثلاثين مجلداً ، وبه مباحث كثيرة في الفلك والجغرافيا والتاريخ الطبيعي والطب والسياسة والتاريخ والأدب توفي النويري سنة ٧٣٣ هـ .

ومنها موسوعة ابن فضل الله العمري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى فضل الله العمري) المتوفى سنة ٧٤٨ هـ . وهي (مسالك الأبصار في ممالك الأبصار) وهو كتاب ضخم في بضعة وعشرين مجلداً ، يبحث في الجغرافيا والأدب والتاريخ وتقويم البلدان والتاريخ الطبيعي وغيرها ومن مصنفات العمري كتاب (التعريف بالمصطلح الشريف) وهو مجموع رسائل في فن إنشاء الدواوين وعلى هديه وضع القلقشندي كتابه (صبح الأعشى) ومن مصنفات العمري كتاب (فواصل السمر في فضائل آل عمر) وله مؤلفات في فنون كثيرة .

ومنها موسوعة (صبح الأعشى فى كتابة الإنشاء) لأبى العباس شهاب الدين أحمد بن على بن أحمد القلقشندي المصرى ولد بقلقشنده (قرية بجوار قليب) فنسب إليها ، تلقى العلم بالأزهر ، واشتهر بين أقرانه بالذكاء وبرع فى الفقه والانشاء وأيام العرب وأنسابها .

تولى ديوان الأنشاء بمصر فى عهد المالك سنة ٧٩١ هـ . ألف موسوعته (صبح الأعشى) وهو كتاب ضخم يستفيد منه الباحثون فى تاريخ الأدب والكتابة والجغرافيا .

وقد قدم موسوعته بمقدمة بين فيها فضل الكتابة وفضل مصر وعناية الكتاب بها - ثم بين أن المؤلفين فى هذه الصنعة قد اختلفت مقاصدهم فى التصنيف وتباينت مواردهم فى الجمع والتأليف - ففرقة أخذت فى بيان أصول الصنعة وذكر شواهدا . وأخرى جنحت إلى ذكر المصطلحات وبيان مقاصدها وطائفة اهتمت بتدوين الرسائل ليقتبس من معانيها ويتمسك بأذيالها . (١)

وبين فى المقدمة أن كتاب ابن فضل الله العمري (التعريف بالمصطلح الشريف هو أنفس الكتب المصنفة فى هذا الباب عقداً . وأعدلها طريقاً وأعذبها ورداً إلا أنه قد أهمل من مقاصد المصطلح أموراً لا يسوغ تركها ولا ينجر بالفدية لدى القوات نُسُكُها . كالبطائق ، والملطفات ، والمطلقات . المكبرة فى جملة كثيرة من المكاتبات .

ثم تلاه المقر التقوي ابن ناظر الجيش رحمه الله بوضع دستور المسمى «بتشريف التعريف» مقتفياً أثره فى الوضع ، وجارياً على سننه فى التأليف . مع إيراد ما أهمله فى تعريفه وذكر ما فات من مصطلح ما يُكتب أو حدث بعد تأليفه.

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، المقدمة ، ص ٧ .

فاشتهر ذكره وعز وجوده . ووقع الضن به حتي بخل باعارته من عرف كرمه وجوده . وكان مع ذلك قد ترك مما تضمنه التعريف مقاصد لا غني بالكاتب عنها ، كالوصايا والأوصاف ، التي هي عمدة الكاتب ، ومراكز البريد وأبراج الحمام ، وغير ذلك من متممات الواجب ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . (١)

وقد ذكر أنه كان قد كتب مقامة بناها علي أنه لابد للإنسان من حرفة يتعلق بها ، ومعيشة يتمسك بسببها وأن الكتابة هي الصناعة التي لا يليق بطالب العلم من المكاسب بسواها ولا يجوز له العدول عنها إلي ماعداها . فأشار إلي بعض العلماء بأن يتبعها بمصنف مبسوط يشتمل علي قواعد الكتابة وأصولها . فألف هذا الكتاب واستوعب فيه من المصطلح ما اشتمل عليه كتاباً التعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري وتثقيف التعريف لابن ناظر الجيش « موضحاً لما أبهماه بتبيين الأمثلة مع قرب المأخذ وحسن التأليف - متبرعاً بأمر زائدة علي المصطلح الشريف لا يسع الكاتب جهلها . متنقلاً من توجيه المقاصد وتبيين الشواهد ، بما يُعرف به فرع كل قضية وأصلها . آتياً من معالم الكتابة بكل معني غريب » . (٢)

وقد رتب الكتاب علي مقدمة وعشر مقالات وخاتمة .

وتناولت كل مقالة بعض الأبواب وفي المقدمة وهي في المبادئ التي يجب تقديمها قبل الخوض في كتابه الإنشاء وفيها خمسة أبواب عن فضل الكتابة ومدلولها وصفات الكتاب وآدابهم والتعريف بحقيقة ديوان الإنشاء وأصل وضعه في الإسلام .

(١) المصدر نفسه : المقدمة ، ص ٧ ، ص ٨ .

(٢) المصدر نفسه : المقدمة ، ص ١٠ .

وفي المقالة الأولى فيما يحتاج إليه الكاتب وفيه بابان .

وفي المقالة الثانية عن المسالك والممالك وفيها أربعة أبواب .

وفي المقالة الثالثة فيها أربعة أبواب عن أمور تشترك فيها أنواع المكاتبات والولايات وغيرهما من ذكر الأسماء والكنى والألقاب .

والحق أن الكتاب موسوعة علمية تفيد الناقد والأديب والسياسي واللغوي.

ومن الموسوعيين في هذا العصر المقرئ (أبو العباس تقي الدين بن علاء الدين الحسيني - أصله من بعلبك ونسب إلي حارة فيها تعرف بحارة المقارزة، وكان جده من كبار المحدثين ببعلبك ، وانتقل أبوه إلي القاهرة ، فولد له فيها تقي الدين سنة ٧٦٦ هـ وتلقي العلم ودراسة الحديث الشريف علي جده لأمه شمس الدين بن الصائغ وغيره ، وسمع الحديث الشريف في مكة من كثيرين ، وكان حنفي المذهب في أول أمره ، فلما بلغ العشرين تحول إلي مذهب الشافعي ولما ذاع صيته تقلد كثيراً من المناصب الدينية والسياسية ، مثل الخطابة بجامع عمرو بن العاص ، والسلطان حسن ، والإمامة بجامع الحاكم ، وقراءة الحديث الشريف بالمؤيدية، وتولي النيابة في الحكم وكتابة التوقيع والحسبة ، ورحل إلي مكة والشام ، وتقلد مناصب بدمشق، واتصل بالظاهر برقوق ثم أقام بالقاهرة واشتغل بالتأليف في التاريخ ومن أهم مصنفاته « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » جعل فيه وصف الخطط (أي الأحياء والنواحي) والمباني والبلاد المصرية وسيلة إلي الإفاضة في تاريخها وتاريخ مؤسسيها وما توالي عليها من حوادث .

وله في أثناء ذلك بحوث اجتماعية تدل علي معرفة ثاقبة ، وبالكتاب كثير من التراجم والمباحث التي لا توجد في سواه ، ولكثرة فوائده ترجم إلي لغات عدة ، وسار علي دربه علي مبارك في كتابه المعروف بالخطط التوفيقية .

ومن مصنفات المقرئزي كتاب « السلوك لمعرفة دول الملوك » وهو يشتمل على تاريخ مصر من سنة ٥٧٧ هـ إلى سنة ٨٤٤ هـ .

ومن مؤلفاته « الدرر المضيئة في تاريخ الدولة الإسلامية » يبتدئ من مقتل عثمان رضي الله عنه ، وينتهي بالمستعصم آخر الخلفاء العباسيين ببغداد ، وكانت وفاة المقرئزي سنة ٨٤٥ هـ .

ومن الموسوعات في الحديث الشريف وشروحه موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني م ٨٥٢ هـ (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) وهي من أمهات شروح صحيح الإمام البخاري ومنها موسوعة الحافظ القسطلاني القاهري الشافعي المتوفي ٩٢٣ هـ (إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري) .

وفي العلوم الطبيعية والهندسة والمنطق كان للمصريين دور في هذا الجانب . ففي معرفة الهيئة والنجوم والموسيقى والطبيعة والرياضيات ذاع صيت أبا الصلت أمية بن عبد العزيز بن أم الصلت م ٥٢٩ هـ .

وابن البيطار (ضياء الدين عبدا لله بن أحمد المالقي) م ٦٤٠ هـ صاحب كتاب (الأدوية المفردة) .

أما ابن النفيس (علاء الدين على بن أبي الحزم القرشي) فهو شيخ الطب بالديار المصرية - كان ذكياً ذا ذهن حاذق له كتاب (المختار من الأغذية) توفي عام ٦٨٧ هـ .

ومنهم ابن الشاطر المتوفى سنة ٧٧٧ هـ وله مؤلفات في الجغرافية والرياضيات .

ومنهم شهاب الدين بن الهائم الفرضي المتوفى سنة ٨١٥ هـ . وله كتاب يسمى (مرشد الطالب في الحساب) .

ويفلك تهرأت مصر مكانة عظمى بين الأقطار الإسلامية فى
العصرين الأيوبي والمملوكى بفضل الأزهر وشيوخه وتشجيع
السلطين والأمراء للعلماء .

الفصل الثانى

المستوى النحوى

تقدمة :

اتصلت الدراسات النحوية بمصر في وقت مبكر بأئمة النحو في البصرة والكوفة مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي والكسائي والفراء والمبرد فقد رحل كثير من علماء مصر إلى البصرة والكوفة ثم غني المصريون بالمدرسة البغدادية في القرن الرابع الهجري وخير من يمثل ذلك الاتجاه (أبو جعفر النحاس المتوفي سنة ٣٣٨ هـ) وفي كتابه المختصر (التفاع في النحو) نجده يستخدم مصطلحات المدرستين : البصرة والكوفة لكن اختياره المفضل من المدرسة البصرية وقد استعمل بعض المصطلحات الكوفية مثل مصطلح واو الصرف الذي يعني واو المعية عند البصريين « (١) . وكذلك استخدم مصطلح الجحد عند الكوفيين ويعني عند البصريين النفي « (٢) واستخدم مصطلح النعت وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح الصفة « (٣) .

وقد وافق الكوفيين في مسائل منها أن المثني يرفع بالألف وينصب ويُجرّ بالياء مخالفاً بذلك سيبويه وغيره من البصريين الذين يرون أنه معرب بحركات مقدرة في الألف والياء . (٤)

(١) ابن بابشاذ :

أما ابن بابشاذ المتوفي عام ٤٦٩ هـ فكان قد رحل إلى بغداد وأخذ عن

(١) النحاس : كتاب التفاع في النحو ، تحقيق كوركيس عواد ، ص ١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٥ ، وانظر د. شوقي ضيف في المدارس النحوية ، ص ٣٢٣ ، ود. أحمد

نصيف الجنابي في الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتي نهاية القرن الرابع

الهجري ، ص ٣٧٨ .

النحويين بها وفي كتابه شرح المقدمة النحوية نجده يعرض مسائل البصريين والكوفيين ويرجع أحدهما بالدليل وكان يقف أحياناً موقفاً محايداً بين المدرستين وفي بعض المباحث كان يعطي رأياً مستقلاً واضحاً يدعمه بالحجة . (١)

وفي كتابه « شرح المقدمة النحوية » نجده يقسم كتابه بمنهج جديد يختلف عن السابقين - فقد قسمه إلى عشرة فصول بعد المقدمة وهذه الفصول هي:

(فصل الاسم ، فصل الفعل - فصل الحروف - فصل الرفع - فصل النصب - فصل الجر - فصل الجزم - فصل العامل - فصل التابع - فصل الخط) .

ونجد في أسلوبه الوضوح والتيسير في عرض مسائل الفصول وعني بحسن الترتيب وإيراد الحجة والتسلسل المنطقي في عرض القضايا والمسائل المختلفة وكان أحياناً يستقصي الحديث في مسألة تحتاج إلى تفصيل ويجعل الأمر بعد تفصيل ، ونجده يقول في كتابه ... وجملة الأمر ... وهذه جملة المضمرات ... وهكذا .

أما شواهد فهم القرآن الكريم والقراءات القرآنية .. ولم يقف استشهاده على القراءة المشهورة بل تعداها إلى القراءات العشر الأخرى ، وقد احتج بالحديث الشريف قليلاً وهو في ذلك يرجع إلى تأييده للمدرسة البصرية التي تحفظت في الاستشهاد بالحديث الشريف . (٢)

واحتج بكلام العرب والشعر وكان احتجاجه بالشعر في عصر الاحتجاج حيث لم يأت ابن بابشاذ لشاعر بعد القرن الثالث الهجري وقد كان له اصطلاحاته التي

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧ .

(٢) د. محمد أبو الفتوح شريف : مقدمة كتاب شرح المقدمة المحتسبة لابن بابشاذ ، ص ١٣٥ ، ص ١٤١ ، ص ١٤٧ .

يميل إلى استخدامها أخذ غالبها عن سيبويه ولكنه استحدث كثيراً من الاصطلاحات مثل المفعول المطلق والمفعول فيه ، والمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء .

وقد ادعى د. محمد كامل بركات أن ابن مالك هو الذي استحدث هذه المصطلحات ولكن باستقصاء كتاب شرح المقدمة المحتسبة نجد ابن بابشاذ له أفضل السبق في ذلك . (١)

ومن نماذج تحليله النحوي : قوله في الفصل الأول - فصل الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة (ومنها أسماء الاستفهام) (٢) .

قال : وأما قولنا : وفي الأسماء أسماء مشكلة مثل أسماء الاستفهام التسعة وهي : مَنْ وما وكم وكيف وأين وأني ومتي وأبأن وأي - كلها أسماء لأنها مفعولة ويدخل علي أكثرها حروف الجر ، ومعانيها تتفسر بأجوبتها وكلها مبني سوي أي - فإن هذه جملة مختصرة في معرفة أسماء الاستفهام . وإنما كانت مشكلة لما عرض فيها من البناء وامتناعها من الألف واللام ومن التنوين ومن الإضافة، وهذه خواص الأسماء وعلاماتها ، فإذا لم توجد في اسم صار مشكلاً ، ألا تري أنك لا تقول (المنُ) ولا : مَنْ ولا مَنْك (أي أنك لا تعرف من الاستفهامية ولا تنونها ولا تضيفها إلي ضمير متصل) وكذلك باقي التسعة سوي أي المعربة فإن إعرابها مكّنها فالتنوين تارة يدخلها إذا قلت : أي جاءك ؟ والإضافة تارة تدخلها إذا قلت : أيهم جاءك ؟ فإن قيل : فما الدليل علي كونها

(١) د. محمد كامل بركات : مقدمة كتاب التسهيل لابن مالك (تحقيق) ، ص ٤٩ ، وانظر

د. محمد أبو الفتوح شريف في مقدمة كتاب شرح المقدمة المحتسبة ، ص ١٥١ .

(٢) ابن بابشاذ : شرح المقدمة النحوية ، ص ١٠٨ .

أسماء ؟ فقل : دخول حروف الجر علي أكثرها مثل مِنْ مِنْ (وفيم أنت مِنْ ذِكْرَها^(١) وإلي كم تغيب ؟) .

وانظر إلى كيف تصنع ؟ حكاها قطرب ، وَمِنْ أَيْنَ ، وإلي متى ، وَمِنْ أَنَّى ، وَمِنْ أَيَّانَ ، ودليل آخر وهو إبدال الاسم الصريح منها تقول : مَنْ جاءك أزيد أم عمرو ؟ فزيد وعمرو بدل مَنْ مَنْ ، ولا يبدل الاسم إلا من الاسم ، وكذلك : ماأكلت - أخبزاً أم لحماً ، فخبزاً ولحماً بدل من ما .

وكذلك كم مالك أعشرون درهماً أم ثلاثون ؟ فعشرون وثلاثون بدل مِنْ كم وكذلك أين زيد - أفي الدار أم في السوق ؟ فالدار والسوق بدل من أين ، وكذلك : متى الخروج اليوم أم غداً ؟ وكذلك : أي الناس صاحبك أزيد أم عمرو فزيد وعمرو بدل من أي - فهذا أحسن ما استدل به على كون هذه الأسماء التسعة أسماء .

ودليل ثالث : وهو أنها كلها تصلح أن تكون مفعولة إذا قلت : مَنْ رأيت ؟ فموضع مَنْ نصب وهو برأيت مفعول مقدم وما أكلت فموضع ما نصب وهو مفعول مقدم وكذلك الباقي علي هذه الصفة . فإن أدخلت علي هذه الأفعال مضمرات ترجع إلي هذه الأسماء كانت الأسماء في موضع رفع بالابتداء . وكان جوابها مرفوعاً كقولك : مَنْ رأيت ؟ لأن مَنْ مبتدأ ، وقد اشتغل الفعل عنها بضميرها^(٢)

(١) الآية ٤٣ ، سورة النازعات .

(٢) يعني ابن بابشاذ بقوله (اشتغل الفعل عنها بضميرها) مبحث الاشتغال عند النحويين وهو أنك إذا قلت مَنْ رأيت ؟ فلا يصح أن يكون من مفعولاً مقدماً لأن الفعل رأي بعده تاء الفاعل والهاء ضمير مبني في محل نصب مفعول به ولذلك اشتغل الفعل واستغني بالضمير عن اسم الاستفهام ليكون مفعولاً به وقد دعا كثير من النحويين المحدثين إلي طرح باب الاشتغال في مثل قولنا زيداً رأيت علي أن زيداً مفعول به لفعل محذوف تقديره رأيت زيداً رأيت لما فيه من التكلف والتعسف .

فصارت الجملة التي هي رأيت في موضع رفع لكونها خبراً لمن كأنك قلت : من رأي؟ فالجواب بالرفع لا غير . وإذا لم نأت بالهاء كان الجواب منصوباً لأن الاسم المتقدم منصوب ومفعول مقدم منصوب فجوابه منصوب وكذلك تجري معاني الباقي علي هذا المجري إلا ما كان منها ظرفاً مثل متي وأين فإنه لا يكون جوابها مرفوعاً لأن الظروف لا يبتدأ بها كالابتداء . بمن وكم فإن قيل : كيف تتأثر معاني هذه الأسماء بأجوبتها ؟ قيل : لأن من سؤال عن من يعقل ، وما سؤال عما لا يعقل عن مكان . وأني سؤال عن جهة ، ومتي سؤال عن زمان وأيان مثل متي إلا أنها مستعملة في الأمور العظيمة وأي سؤال عن بعض من كل ، فيجب أن يكون جواب كل واحدة من هذه التسعة بحسب معناها ، فيكون الجواب مفسراً للمعني ومفسراً للإعراب . (١)

ونلاحظ هنا أن ابن بابشاذ يحاول الاستدلال علي اسمية أسماء الاستفهام ويحاول أن يبين محل بعض أسماء الاستفهام ، وإعراب (أي) ولكنه لا يفصل ذلك تفصيلاً وقد يكون في تراكيبه غموض وإبهام علي الباحث .

وفي الفصل نفسه تحدث عن : أسماء الأفعال ، فقال : ، وأما قولنا : ومثل أسماء الأفعال مثل صة وصيه ، ومة وميه ، وإيه وإيه ، وأف وأف ، وأفا . كل هذه لغات فيها وتخفف فيقال : أف ، وتمأل فيقال أفي ، ولا يقال ما عدا ذلك - وكلها أسماء لأنها في موضع المفعول ويدخلها تنوين التثنية - فإن هذه جملة مختصرة في أسماء الأفعال ، والدليل علي كون هذه الأشياء أسماء دخول تنوين التثنية عليها مثل : صة وصيه وإيه وإيه بمنزلة : سيبويه وسيبويه آخر ، وعمرويه وعمرويه آخر فإنها في موضع المفعول لأن صة وقعت موقع سكوتاً أي اسكت سكوتاً ، والمصادر مفعولات ، وكل مفعول فهو اسم وكذلك الباقي . فإن قيل : فلم أتى بها في أول الكلام ؟

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ - ١١١ .

فقل : للاختصار والإيجاز لأنك تستعملها للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد فتقول : صَهْ يازيدُ ، صَهْ يازيدانُ ، صَهْ يازيدونُ ، صَهْ يَاهُنْدُ صَهْ يَاهُنْدانُ - بخلاف اسكت في جميع ذلك وكذلك الباقي .

فإن قيل فما الفرق بين صَهْ وصَهْ ؟ - فقلُ : صَهْ اسم للفعل معرفة ، وصَهْ اسم للفعل نكرة - فكأنك قلت في الأول : اسكت السكوت المعروف منك ، وفي الثاني اسكت سكوتاً ما وكذلك الباقي يفسر هذا التفسير وكل ما رأيته مبنياً علي السكون كَصَهْ وصَهْ فعلي الأصل ، وما بُني علي حركة كإيه وَأَفْ ولغاتها فلالتقاء الساكنين فمن كسر فعلي أصل التقاء الساكنين ، ومن فتح فلطلب الخفة ، ومن ضَمَّ فلإلتباع ، ومن خَفَّفَ فقال : أَفْ فلاستثقال التضعيف ومن قال : أَفِي ، وأمال فلأن الألف رابعة وهي اسم فجاز إمالتها كحبلي وغيرها .

فإن قيل : فما معني هذه الأسماء المذكورة ؟ قيل : معني صَهْ اسكت ومعني مَهْ اكثَّفْ ، ومعني إيه - زدني من الحديث - فإن تَوَنَّتْ فقلت : إيه فمعناه ، زدني زيادة ما ، ومعني أَفْ - في جميع لغاتها - التضجر ، وكلها أسماء للعلتين المذكورتين وغيرهما . (١)

وما ذكره (ابن بابشاذ) هنا فيه نقص كبير لتحليل اسم الفعل فقد ترك اسم الفعل الماضي واسم الفعل القياسي وكان هدفه أن يثبت أنها أسماء بأدلة وفي ذلك تناقض وإبهام ونستطيع أن نعقب علي ما ذكره ونتمم النقص بما يلي :

١ - أسماء الأفعال هي من الألفاظ التي تدل على معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها . وهي علي ثلاثة أنواع : اسم فعل ماض مثل هيهات بمعني بَعْدُ وشتان بمعني افترق واسم فعل مضارع مثل وَيْ بمعني أتعجب

(١) المصدر نفسه ، ص ١٢١ - ص ١٢٢ .

وَأَنْ بِمَعْنَى أَتَضَجِرُ وَأَوْءَ وَأَهْ وَوَأَمَّا وَوَيْهَا بِمَعْنَى أُتَوَجِّعُ - واسم فعل أمر مثل صه
بمعنى اسكت وآمين بمعنى استجب ومَهْ بِمَعْنَى انكف وإيه بمعنى زدني وبَلَّةٌ بِمَعْنَى دَعْ
(١) وَحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ بِمَعْنَى أَسْرِعْ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَتَنْقَسِمُ إِلَى مَرْتَبَلَةٍ - وَهِيَ مَا وَضَعْتَ
مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهَا أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ - وَمَنْقُولَةٌ وَهِيَ مَا اسْتَعْمَلْتَ فِي غَيْرِ اسْمِ الْفِعْلِ ثُمَّ
نَقَلْتَ إِلَيْهِ وَالنَّقْلُ إِذَا عَنِ جَارٍ وَمَجْرُورٍ مِثْلَ عَلَيْكَ نَفْسُكَ أَيْ الزَّمَمَا وَإِلَيْكَ عَنِي -
أَيْ تَنَحَّ أَوْ عَنِ ظَرْفٍ مِثْلَ دُونَكَ الدَّرْهَمَ أَيْ خَذْهُ وَمَكَانَكَ أَيْ أَثْبِتْ أَوْ عَنِ مَصْدَرٍ
كَرَوَيْدِ أَخَاكَ أَيْ امْهَلْهُ وَبَلَّةٌ الْكَفُّ أَيْ أَتْرَكْهَا .

وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ تَكُونُ بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ لِلوَاحِدِ وَالْمُثْنِيِّ وَالْجَمْعِ سِوَاءٍ فِي التَّذْكِيرِ
وَالْمُؤَنَّثِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا كَافُ الْخَطَابِ مِثْلَ عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ فَتَتَصَرَّفُ عَلَى حَسَبِ هَذِهِ
الْأَحْوَالِ فَتَقُولُ : عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ وَعَلَيْكُمَا وَعَلَيْكُمْ وَعَلَيْكُنَّ .

وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ كُلُّهَا سَمَاعِيَّةٌ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ مِثْلَ نَزَالَ بِمَعْنَى انْزَلَ
وَدَرَاكَ بِمَعْنَى أَذْرَكَ وَتَرَاكَ بِمَعْنَى أَتْرَكَ ، وَحَذَارُ بِمَعْنَى احْذَرِ فَيَنْقَاسُ فِي كُلِّ فِعْلٍ
ثَلَاثِيٌّ مُتَصَرِّفٌ غَيْرُ نَاقِصٍ .

(١) يَجُوزُ فِي الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ بَلَّةٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : الْجَرُّ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَلَّةٌ مَفْعُولًا مُطْلَقًا عَلَى
اعْتِبَارِهِ مَصْدَرًا بِمَعْنَى تَرَكَ وَلَا فِعْلٌ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِلْمَفْعُولِ
وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَالنَّصْبُ عَلَى اعْتِبَارِ بَلَّةٍ اسْمِ فِعْلٍ أَمْرٍ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ مِثْلَ (بَلَّةُ الْكَفِّ) أَيْ أَتْرَكْتُهَا وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ الرُّفْعُ
عَلَى اعْتِبَارِ بَلَّةٍ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ ، وَالْكَفُّ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ
وَفِي هَذَا الْوَجْهِ شَذُوزٌ وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ سَاحِيَا هَامَاتَهَا بَلَّةَ الْكَفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقْ

(وَبُرُوِي الْبَيْتَ بِنَصْبِ الْكَفِّ وَجَرَّهَا وَرَفَعَهَا شَذُوزًا) .

انظر مغني اللبيب لابن هشام ، ص ١٢٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ، ص ٤٠٠ .

وقد ذكروا وجوهاً في الاتفاق والافتراق بين الفعل واسم الفعل
كما يلي :

أما أوجه الاتفاق :

(١) فهو دلالتها جميعاً على المعنى الواحد مثل قولك هيهات بمعنى
بعد وصلة بمعنى اسكت وآه بمعنى أتوجع .

(٢) وأن كل اسم يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدى واللزوم غالباً
- ومن غير الغالب (أمين) فإنه لازم فلم يحفظ عن العرب
تعديه لمفعول مع أن الفعل الذي بمعناه وهو استجب - يتعدى
إلى مفعول به وكذلك إيه فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه
وهو زد يتعدى لمفعول .

(٣) وأن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله
واضماره ففاعل هيهات وبعد يجوز إظهار فاعلها واضماره ،
وقاعل أمين واستجب وصه واسكت لايجوز إظهاره .

أما أوجه الافتراق بين الأفعال وأسماء الأفعال فسبعة :

(١) أن الأفعال تبرز مع الضمائر فتقول : اسكتا واسكتوا واسكتى
واسم الفعل لا يبرز مع ضمير أبداً فتقول صه بلفظ واحد
للمفرد والمثنى والجمع ويستثنى من ذلك اسم الفعل المنقول
من الجار والمجرور أو الظرف مثل إليك وعليك ودونك فهي
تتصل بكاف الخطاب .

(٢) يجوز في مفعول الفعل أن يتقدم عليه أو يتأخر عنه وأما
مفعول اسم الفعل فلا يكون إلا متأخراً عنه .

(٣) يجوز أن يعمل الفعل مذكوراً أو محذوفاً ، وأما اسم الفعل فلا
يعمل إلا مذكوراً .

(٤) أن الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها باختلاف الزمان مثل سكت
يسكت اسكت وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها
لاختلاف الزمان.

(٥) يجوز تأكيد الفعل باسم الفعل فنقول : اسكت صه ولايجوز تأكيد
اسم الفعل بالفعل فلا نقول نزال انزل - ولا صه اسكت .

(٦) يجوز أن ينصب المضارع في جواب الفعل إذا دل على الطلب
مثل قولك انزل فأكرمك ، ولا ينتصب المضارع في جواب اسم
الفعل ولو دل على الطلب .

(٧) إن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق وهم
الكوفيون ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل للاشتقاق
أصلاً .

وقد ذكر النحاة أن أسماء الأفعال بالنسبة للنكرة والمعرفة ثلاثة
أنواع :

- (١) ما هو واجب التنكير مثل وبها وواها .
- (٢) ما هو واجب التعريف مثل نزال ودراك وتراك وبأيهم .
- (٣) ما هو جائز التنكير والتعريف مثل صه وإيه وأف ومه - فما نون منها
وجوباً أو جوازاً فهو نكرة وما لم ينون منها وجوباً أو جوازاً فهو
معرفة. (١)

وفي الفصل نفسه تحدث ابن بابشاذ عن « التنوين » فقال :

(١) ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص ٤٠٧ - ٤٠٩ ، وانظر الهامش رقم (١) ص ٤٠٨
بقلم المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد .

« وأما قولنا : وجملة التنوين خمسة : تنوين تمكين مثل : زيد وعمرو ، وتنوين تنكير مثل : سيبويه وسيبويه آخر ، وصَّه وصَّه ، وتنوين عوض ، مثل : يومئذٍ وساعتئذٍ (وتنوين ترنم) مثل قول الشاعر :

يا صاح ما هاج الدموع الذُرَقْنَ ومن طلل كالأتحمي أنهجن

وقول الآخر : يا أبتاعلك أو عساكاً .

وتنوين مقابلة بإزاء نون في المذكر مثل : عرفاتٍ ومسلماتٍ فإنه لما ذكر التنوين في فصل أسماء الأفعال سيق معه جملة مما يأتي عليه التنوين ، ولما كان التنوين لا يخلو في الكلام من هذه الأقسام الخمسة التي عدت علي ما بنيت فأكثرها وأوسعها تنوين التمكين لأن التنوين ، كما قال سيبويه رحمه الله : دخل الكلام علامة للأمكن عندهم ، والأخف عليهم ^(١) ، وهو الواحد النكرة كرجل وفرس وزيد وعمرو لأن الأعلام في أصلها نكرات ، وإنما تعرف بالنقل والوضع علي من وُضِعَ عليه من المسمين وهذا التنوين الذي هو تنوين التمكين هو الذي يعتقب عليه في النكرات أبداً شيئان الألف واللام من أول الاسم أو الإضافة من آخر الاسم فلا يوجد التنوين مع واحد منهما من نحو رجلٌ والرجل ورجلك ، والمعارف من الأسماء التي لا تنصرف مثل : أحمد وإبراهيم وجميع الأسماء الستة ، إذا نكرت دخلها التنوين ولحقت تنوين التمكين لأن الاسم قد زال عنه بزوال احدي علتيه شبه الفعل . فعاد إلي الأصل في الاسمية ، وكان تنوينه تنوين تمكين ، وبلي ذلك تنوين التنكير في المبنيات والمعارف إذا تنكرت مثل : سيبويه وعمرويه وخالويه كل هذه أسماء وأصوات بنيت بناء الاسم مع الصوت ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وكسرت علي أصل التقاء الساكنين ، فإذا أنونت تنوين التنكير فالاسم مبني علي حاله لا معرب كصه ومه وقد ذُكِرَ .

(١) سيبويه : الكتاب ، ج ١ ، ص ٧ .

ويلي ذلك تنوين العوض في مثل : يومئذ وساعتئذ ، وإنما سمي هذا التنوين عوضاً لأنه عوض من جملة كان الظرف مضافاً إليها الذي هو إذ لأنه قد تقدم أن إذ تضاف إلى الجملة فحذفت تلك الجملة ، وعوض عنها التنوين اختصاراً فلذلك سمي تنوين عوض كقوله سبحانه : ، إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها ، وقال الإنسان مالها ، يومئذ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ، (١)

فالأصل : يومئذ تزلزل الأرض زلزالها ، وتخرج أثقالها ، ويقول الإنسان مالها ، حذفت هذه الجمل الثلاث ، وناب منابها التنوين فاجتمع ساكنان الذاَل والتنوين فكسرت الذاَل لالتقاء الساكنين - وهذا من الاختصار العجيب فاعرفه ، وقس عليه .

ويلي ذلك تنوين الترتم ، وهذا النوع يستعمل في الشعر والقوافي لد الصوت عن الهداء (٢) فيدخل علي الاسم ، وإن كان فيه ألف ولام كالذرفاً وعلي الفعل كقوله : أنهجاً . وعلي المضمر كقوله : أوعساکاً لأنه ليس بشئ من التنوين المتقدم وإنما دخل لمعني الترتم وتحسين الصوت فهو مما يختص بشئ دون شئ.

ويلي ذلك تنوين المقابلة ، وهو يكون في جمع المؤنث السالم إذا سمي به نحو : امرأة سميتها بمسلمات ففيها التعريف والتأنيث فكان يجب ألا ينون لاجتماع علتين ، ولكن التنوين بإزاء النون التي تكون في المذكرين من قولك : المسلمون ، سمي هذا التنوين تنوين مقابلة فخرج عن الأقسام المتقدمة يدل علي ذلك قوله

(١) الايات من (١ - ٤) سورة الزلزلة .

(٢) انظر ابن منظور في لسان العرب باب الياء والقاموس المحيط للفيروزبادي باب الياء ، والهداء : يقال جدا الابل : حذابها يحدو حذواً وحذاءً ممدود : زجرها خلفها وساقها - والحدو سوق الابل والغناء لها .

سبحانه وتعالى : « فإذا أفضتم من عرفات » ^(١) فعرفات معرفة مؤنثة، وقد دخله التنوين مع اجتماع علتين ، فليس لذلك علة غير ما ذكرنا من الحكاية والمقابلة فاعرف ذلك وقس عليه إن شاء الله وبالله التوفيق . ^(٢)

وما ذكره ابن بابشاذ في التنوين تحليل جيد لكنه لم يستقص هذا الباب ونستطيع أن نوضح ذلك بما يلي :

(١) لم يوضح ابن بابشاذ التنوين في اللغة والمصطلح وتعريفه في اللغة. التنوين في الأصل مصدر قولك : نونت الكلمة إذا جعلت فيها نوناً . وهو بهذا المعنى أعم من أنواع التنوين الستة في الاصطلاح (تنوين التمكين - التنكير - العوض - المقابلة - الترتم الغالي) .

والتنوين في الاصطلاح يراد به « النون الساكنة أصلاً التي تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطأً لغير تركيد » . ^(٣)

(٢) ذكر ابن بابشاذ أن أقسام التنوين خمسة وهي عند جمهور النحويين ستة فهو لم يذكر الغالي .

(٣) لم يوضح ابن بابشاذ تنوين العوض توضيحاً كاملاً وإنما حصر شرحه في تنوين العوض في (يومئذ وحينئذ ونحوهما) ولم يذكر لنا بقية المسائل ومجمل ذلك أن تنوين العوض يقع عوضاً من محذوف سواء أكان حرفاً أم اسماً أم جملة . ولا يلحق كل الأسماء العربية بل قليلاً منها ، مثل جوارٍ وغواشٍ وقواضٍ وسوارٍ ... الخ.

(١) من الآية ١٩٨ ، سورة البقرة .

(٢) ابن بابشاذ : شرح المقدمة النحوية ، ص ١٢٣ - ١٢٨ .

(٣) خالد الأزهرى : التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٣٠ ، وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٤٠ .

والتنوين هنا عوض عن حركة الياء في رأى سبويه أو عن الياء نفسها كما ذهب المبرد في المقتضب أو الزجاج في ما ينصرف (١).

ويأتي تنوين العوض في كل وبعض تعويضاً عن اسم محذوف هو (المضاف إليه) للإيجاز في الكلام مثل قوله تعالى : كُلْ لَهُ قانتون . (٢)

(٤) لم يوضح ابن بابشاذ الإشارات اللغوية للتنوين ، منها دلالة علي خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ودلالته علي التنكير ووقوع التنوين للمناسبة أو المشاكلة ودلالته علي تمام الصفات في الإيجاب ونقصانها في النفي وتغير معني الكلمة حين تنون عنه حين يترك تنوينها . (٣)

(٥) لم يذكر ابن بابشاذ النوع السادس من التنوين وهو التنوين الغالي وقد أثبتته الأخفش الأوسط وهو الذي يلحق القوافي المقيدة (إذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً) وذلك مثل قول رؤية . (٤)

وقا تم الأعماق خاوى المخترقن

مشتبّه الأعلام لماع الخلقن

والحق أن ابن بابشاذ كان عالماً لغوياً يمتاز بالتحليل والاستقصاء والترتيب ولكنه أحياناً لا يوفي المسألة حقها .

(١) انظر : المبرد في المقتضب ، ج ١ ، ص ١٣٨ ، والزجاج في ما ينصرف ، ص ١١٢ .

(٢) من الآية ١١٦ ، سورة البقرة ومن الآية ٢٦ سورة الروم .

(٣) د. عبد الرحمن محمد اسماعيل : البدائع ، ص ١٢٣ ، ص ١٣٠ .

(٤) انظر هذا الشاهد في شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٧ ، والمحصل في شرح الفصول (شرح

فصول ابن معط) لابن إياز ٦٨١ هـ - رسالة دكتوراة (تحقيق) د. محمد صفوت مرسي ،

ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) أما ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب) م ٦٤٦ هـ . فيختلف منهجه في الدرس النحوي عن ابن بابشاذ فقد كان مجادلاً عنيداً صبغ فكره بنهج فلسفي منطقي وقد طارت مؤلفاته في الآفاق وقد خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم اشكالات والزامات مفحمة يعسر الجواب عنها .^(١)

ومن نماذج تحليله النحوي ما قاله في أول (باب المرفوعات) في كتابه الكافية التي شرحها الرضي الاسترأبادي .

قال : (المرفوعات هو ما اشتمل علي علم الفاعلية)^(٢) قدم المرفوعات علي المنصوبات والمجرورات لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشبه بها بعض العُمد كاسم إن وخبر كان وإخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الأصل منصوب المحل لما تقدم تحقيقه (قوله هو ما اشتمل) ذكر الضمير مع رجوعه إلي المؤنث أي المرفوعات نظراً إلي خبر الضمير أعني ما كان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للمعود إليه ومثله قولهم من كانت أمك (ويعني باشماله علي علم الفاعلية تضمنه إياه بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه) .

قوله (فمنه الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه علي جهة قيامه مثل قام زيد وزيد قائم أبوه) .

قوله (فمنه الفاعل) أي وما اشتمل علي علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر حملاً علي معني ما (إنما قدم الفاعل علي سائر المرفوعات بناء منه علي أنه أصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية (قوله ما أسند إليه) قد

(١) السبوطي : بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .

(٢) الرضي : شرح كافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ٧٠ .

عرفت في حد الكلام معني الإسناد ولم يقل ما أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو بَعْتُ وهل ضرب زيد ونحوه .

قوله (أو شبهه) يعني به أسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل أو معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك أو في الدار أو الظاهر نحو زيد أمامك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل أو اسم الفاعل المقدر خلافاً لمن قال إنه الظرف والجار علي مايجئ في باب المبتدأ .

قوله (علي جهة قيامه به) أي قيام الفعل أو شبهه والضمير في به لما أي علي طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائماً أو لا يقال عملت هذا العمل علي وجه عملك وعلي جهته أي علي طرزه وطريقته والجار في قوله علي جهة متعلق بأسند أو صفة لمصدره أي إسناداً علي طريقة إسناد القيام (ويعني بتلك الجهة أن لا يغير صيغة الفعل إلي فَعَلَ وَيَفْعُلْ وأشباهاها وذلك إن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظَرَفَ زيد عدم التغيير فكل ما أسند الفعل إليه علي هذا النمط من الإسناد فاعل عند النحاة وإن لم يكن الفعل قائماً به علي الحقيقة كالأمر النسبية نحو قَرُبَ وَبَعُدَ زيد وكذا الأفعال المتعدية نحو ضرب وقتل لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم بأحدهما دون الآخر بل بهما لصدوره عن أحدهما ووقوعه علي الآخر (ويقوله علي جهة قيامه به) يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً فلا يحتزان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع إلي أنه أصل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أو لا وليس خلافاً معنوياً) .

(وتمثيله بزيد قائم أبوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد لاحتمال كون قائم خبراً مقدماً علي أبوه ولو قال أبواه لكان نصاً .

(قوله والأصل أن يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زَيْدٌ وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (فلذلك جاز) أي جواز هذه المسألة معلل يكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل وذلك أن يقال إنما جاز ضرب غلامه زَيْدٌ مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه لأن زيد فاعل وأصله أن يلي الفعل فهو متقدم علي الضمير تقديراً وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك أن يقال إنما لم يجز ضرب غلامه زيدا لأن غلامه فاعل وأصل الفاعل أن يلي الفعل فهو مقدم علي زيد لفظاً وأصلاً فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهماً ثم مفسراً ليكون أوقع في النفس كما يجيء (وليس هذا الغرض مقصوداً فيما نحن فيه أو في الضمير الذي يجيء بمفسره فيما بعده منصوباً علي التمييز لأن ذلك المنصوب لا يجيء به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسألتنا فإن مجيئه ليكون مفعولاً لا لكونه للتمييز فقط وأنت إذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام وأما إذا جئت بعده بشئ الغرض الأصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لأنه يحمل علي ما هو المراد الأصلي منه ويبقى الإبهام بما له فمن منع الفراء والكسائي في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلي المتنازع فيه بالفاعلية .

كما يجيء خلافاً للبصرية (وقد جوز الأخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة انقضاء الفعل للمفعول به كاقترانه للفاعل واستشهد بقوله :

جزى ربّه عنّي عديّ بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقوله :

لما عصي أصحابه مصعباً

أدّي إليه الكيل صاعُ بصاع

ويجوز التأويل برب الجزاء ، وأصحاب العصيان .

ويقوله :

ألا ليت شعري هل يلومن قومه

زهيراً علي ماجر من كل جانب

والأولي تجويز ما ذهبنا إليه لكن علي قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا .

(وكذا نقول يحسن أعطيت درهمه زيداً لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني وإن تأخر عنه لكونه فاعلاً معني كما يجيء في باب مفعول ما لم يسم فاعله ويقل نحو أعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيداً .

(وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدي إليه الفعل بنفسه فمرتبته أقدم مما يتعدي إليه الفعل بحرف الجر ظاهراً نحو قتلت بأخيه زيداً أو مقدراً نحو اخترت قومه زيداً أي من قومه فمن ثمة حسن رجوع الضمير إلي المتأخر عنه في المسألتين.

قوله (وإذا انتفي الإعراب لفظاً فيهما والقرينة أو كان ضميراً متصلاً أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناه وجب تقديمه) .

هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل علي المفعول بعد أن كان جائزاً التأخير عنه (قوله لفظاً) منصوب علي التمييز أي انتفي لفظ الإعراب لا تقديره

(قوله فيهما) أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام أي إذا انتفي الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة علي تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما أي الإعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة علي تعيين أحدهما من الآخر كما يجئ فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو ضرب موسى عيسى الطريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى جبلي أو اتصال الثاني بالأول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو أكل الكمثري موسى واستحلف المرتضي المصطفى صلي الله عليه وسلم ونحو ذلك .

(وكذا إن كان الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه علي المفعول سواء كان المفعول اسماً ظاهراً كضربت زيداً أو مضمراً منفصلاً كما ضربت إلا إياك أو مضمراً متصلاً كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلاً . فإن قيل ففي المثال الذي أوردته أخيراً أعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلاً عن عامله . قلت لما كان التاء فاعلاً وضميراً متصلاً وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صارب بهما كبعض حروف الفعل ألا تري إلي إسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك إنهم لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملةً فصار ضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل . أما لو تقدم المفعول علي الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزاء من عامله لأن المفعول وإن كان من حيث كونه ضميراً متصلاً كالجزاء لكنه من حيث كونه مفعولاً فضلة .

(قوله أو وقع مفعوله بعد إلا) أي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد إلا عمرو - (وينبغي أن تعرف أولاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون

ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصوراً. وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً علي الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما إذا قلت مثلاً ما ضرب زيد إلا عمراً فضارية زيد محصورة في عمرو أي ليس ضارباً لأحد إلا لعمرو أما مضروبية عمراً فعلي الاحتمال أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً وبالعكس لو قلت ماضرب عمراً إلا زيد مضروبية عمرو مقصورة علي زيد أي لم يضربه إلا زيد وضارية زيد باقية علي الاحتمال أي يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً وكذا في نحو ماجاء زيد إلا راكباً يجوز أن يكون حالة الركوب لغير زيد أيضاً بخلاف ما جاء راكباً إلا زيد (فإذا تقرر هذا تبين أن ضرب زيد في قولك ماضرب زيداً إلا عمراً مقصور علي عمرو ومضروبية عمرو علي الاحتمال فلو قدمت عمراً علي زيد فإما أن تقدمه عليه من دون إلا نحو ماضرب عمراً إلا زيد وفيه انعكاس المعني إذ تصير المضروبية خاصة والضارية باقية علي الاحتمال فلا يجوز وإما أن تقدمه عليه مع إلا نحو ماضرب إلا عمراً زيد فعند هذا نقول إن أردت أن عمراً وزيداً يستثنيان معاً والمراد ماضرب أحداً أحد إلا عمراً زيداً اختل أيضاً لأن مضروبية عمرو في أصل المسألة أعني في ماضرب زيد إلا عمراً كانت علي الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن صارت مضروبيته مختصة بزيد لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصاً نحو ماضربت إلا زيداً أما إذا لم تذكرهما أو ذكرتهما عامين فليس فيما بعد إلا الاحتمال المذكور فاعلاً كان أو مفعولاً نحو ماضرب إلا زيد وماضرب أحد إلا زيد في الفاعل وماضرب إلا زيداً وماضرب أحد إلا زيداً في المفعول وكذا إذا ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامين نحو ماضرب أحد أحد إلا زيد عمراً أو قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ماضرب إلا زيد عمراً بقي المستثنيان غير محتملين وإنما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان

حين ذكرتهما خاصين فيكون في ماضرب إلا عمراً زيد المضروبة المطلقة مقصورة
علي عمرو الضاربية المطلقة مقصورة علي زيد وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو
عكس المعني هذا مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً عند
الأكثرين لضعف أداة الاستثناء إذ الأصل فيه إلا وهي حرف فلا يستثنى بها شيان
لا علي وجه البدل ولا علي غيره فلا تقول في البدل ماسخاً أحد بشئ إلا عمرو
بدرهم ولا تقول في غير البدل ماسخاً أحد بشئ إلا عمراً الدينار ويجوز مطلقاً عند
جماعة وبعضهم فصلوا . (١)

وما ذكره ابن الحاجب وما شرحه الرضي في هذا الباب فيه غموض وإبهام
وتعسف ويشق علي كثير من الباحثين أن يلموا شعته ويوضحوا مشكله ولذلك
نحاول توضيح باب الفاعل من خلال شراح الألفية وحواشيها كما يلي :

(١) الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً (اسم) صريح ظاهر أو مضمّر
بارز أو مستتر أو مافي تأويله أي الاسم أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد أو
مافي تأويله يقدم الفعل ومافي تأويله علي المسند إليه .

فالاسم الصريح مثل تبارك الله والمضمّر البارز مثل تباركت يا الله والمستتر
نحو أقوم وقم .

(والمؤول به) أي بالاسم ما اقترن به مسابك لفظاً أو تقديراً (أي مصدر
مؤول) من أنْ وأنْ وما ولو المسبوقه بفعل دال علي الود وكي المسبوقه باللام الجارة
لفظاً أو تقديراً .

وذلك مثل قوله تعالى : (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) . (٢)

(١) الرضي : شرح كافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ٧٠ - ٧٤ .

(٢) من الآية ٥١ ، سورة العنكبوت .

أي إنزالنا وقوله تعالى : (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) . (١) أي خشوع قلوبهم .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر إليه مثل قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) (٢) أو بمن والياء الزائدتين مثل قوله تعالى (ما جاءنا من بشير) (٣) . أي ما جاءنا بشير وقوله تعالى (وكفى بالله شهيداً) (٤) أي كفى الله شهيداً .

والمؤول بالفعل يشمل اسم الفاعل مثل قوله تعالى : (مختلف ألوانه) (٥) فمختلف في تأويل يختلف ألوانه .

واسم الفعل مثل هيهات العقيق واسم المصدر مثل عجبت من إعطاء الدنانير زيد . (٦)

قالوا وأحكام الفاعل سبعة .

(١) أحدها الرفع لأنه عمدة إذ لا يستغنى الكلام عنه وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس إذا فهم المعنى وقد سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وقول الشاعر :

(١) من الآية ١٦ ، سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٥١ ، سورة البقرة ومن الآية ٤٠ ، سورة الحج .

(٣) من الآية ١٩ ، سورة المائدة .

(٤) من الآية ٧٩ ، سورة النساء ، ومن الآية ١٦٦ سورة النساء ، ومن الآية ٢٨ سورة الفتح .

(٥) من الآية ٦٩ سورة النحل ، ومن الآية ٢٨ سورة فاطر .

(٦) خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح (بهامشه حاشية الشيخ يس العليمي ، ج ١ ،

ص ٢٦٧ - ٢٦٩ ، وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٥٨ .

مثل القنافذ هــاجـون قد بلغت

نجرانُ أو بلغت سـوآتـهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سوآت وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً ولكن الجمهور علي أن هذا مخصوص بالسمع ويمكن في تعليل الأمثلة السابقة أن يقال أن الثوب مرفوع بالضممة لأنه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لأنه قام مقام المفعول .

(٢) أن يتأخر الفاعل عن الفعل أو شبهه ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر جوازاً تقديره هو وهذا مذهب البصريين أما الكوفيون فأجازوا التقديم .

(٣) أنه عمدة فلا بد من وجوده فإن ظهر الفاعل في اللفظ فهو واضح وإن لم يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر وقد أجاز الكسائي حذف الفاعل مطلقاً وقد تمسك بقوله تعالى :

(كلا إذا بلغت التراقي) (١) .

والحديث الشريف (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) .

وقول العرب : (إذا كان غداً فأتني) .

وقد رد البصريون رأي الكسائي في الشواهد السابقة بأن الفاعل في كلها مستتر لا محذوف ففي الآية القرآنية الكريمة يكون الفاعل ضمير مستتر في بلغت راجع إلي الروح أي بلغت هي أي الروح الدال عليها سياق الكلام .

(١) الآية ٢٦ ، سورة القيامة .

وفي الحديث الشريف الفاعل ضمير مستتر في يشرب .

وفي قول العرب : في كان ضمير مستتر يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أي إذا كان هو أي مانحن عليه من السلامة غدا فأتني ويجوز في كان أن تكون ناقصة أو تامة فإن كانت ناقصة كان غدا خبرها وإن كانت تامة كان غدا منصوباً علي الظرفية متعلقاً بكان . وحكي سيويه إذا كان غدا بالرفع علي أنه فاعل كان وقد قيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم . (١)

وقيل إن بعض الأفعال لا يطلب فاعلاً مثل الفعل المؤكد في قولك أتاك أتاك اللاحقون والمبنى للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما مثل قلما وطالما وكثر ما وقيل ما وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي إن قلما ترد لاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي مثل لا وقيل يطرد حذف الفاعل في مواضع أخر منها المؤكد بالنون للجماعة مثل ولا يَصُدُّكَ وفعل المخاطبة المؤكد بالنون مثل اضربن ياهند ولا تضربن بكسر الباء وتشديد النون والاستثناء المفرغ مثل ماقام إلا هند والتقدير ماقام أحد إلا هند وفي صيغة أفعل به في التعجب إذا دل عليه فتقدم مثل قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (٢) .

وفي المصدر مثل قوله تعالى : (أوِ اطْعَامٌ فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَةٍ) (٣) . وقد نازع بعض النحويين في هذه المواضع فقالوا بأن يجعل ما في التعجب من الحذف ولا يقال بأن يجعل فاعل أبصر مستتراً فيه بعد حذف الجار لا محذوفاً وأما المصدر فصحح السيوطي

(١) خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢٧٢ .

(٢) من الآية ٣٨ ، سورة مريم .

(٣) الآية ١٤ ، سورة البلد .

تحمله للضمير لتأويله بالمشتق فإطعام بمعنى أن يطعم ففاعله مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعد إلا ويكون الأصل ماقام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تصريحية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فإنما حذف فاعله لسد النائب مسده . (١)

(٤) إن الفاعل يجوز حذف فعله جوازاً إن أجيب به نفي كقولك بلي زيد جواباً لمن قال ماقام أحد فزيد فاعل فعل محذوف جوازاً دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية .

أى بلى قام زيد لي مطابق الجواب مدخول النفي فى الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق . أو أجيب به استفهام ملفوظ به مثل قولك نعم زيد جواباً لمن قال هل جاءك أحد أو من قرأ فتقول زيد ويحذف فعله وجوباً بعد كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فهو مرفوع بفعل محذوف وجوباً مثل قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجاره فأجره) . (٢)

فأحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وقوله تعالى : (إذا السماء انشقت) (٣) .

فالسما فاعل بفعل محذوف تقديره إذا انشقت السماء انشقت وأجاز

(١) الخضرى : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، ص ١٦٠ .

(٢) من الآية ٦ ، سورة التوبة .

(٣) الآية ١ ، سورة الانشقاق .

(٤) خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

الكوفيون أن يكون المرفوع بعد (إن وإذا) مبتدأ وهو رأي وجيه فيه تيسير للباحثين ولا يحتاج إلي تقدير . (١)

(٥) إن فعله وما هو بمنزلته لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، في الأمر الغالب تقول : قام أخوك وقام أخواك وقام إخوتك وقام نسوتك . وحكى البصريون عن طيبي وحكى بعضهم عن أزد شنوءة ونقل الصفار في شرح الكتاب أنهم بنو الحارث بن كعب - أنهم يقولون ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني أخواك .

واستشهد النحويون بشواهد شعرية على ذلك منها قول أمية بن أبي الصلت :

يلومونني في اشتراء الذ خيل أهلى فكلهم ألوم

فقد ألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلي اسم ظاهر هو (أهلي) .

وقول عبد الله بن قيس الرقيات يرثي فيه مصعب بن الزبير :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

وقول الآخر :

رأى الغواني الشيب لاح يعارضني فأعرضني عني بالحدود والنواضر

وقول أبي فراس الحمداني :

نتج الربيع محاسناً

ألقبها غراً السحاب

(١) خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

فقد أتى الشعراء السابقون بالأفعال وألحق الأول علامة التثنية مع الفعل أسلم مع أنه مسند إلى اسم ظاهر وهو (مبعد) وأتى الثاني بالفعل (رأي) ملحقات بنون النسوة مع أنه مسند إلى اسم ظاهر وهو (الغواني) وهكذا . وهي لغة بعض العرب كما مر .

وقد حاول النحويون أن يقيسوا عليها قوله صلى الله عليه وسلم ، يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، .

ولكن هذا مردود فهذا الحديث الشريف رواه مالك في الموطأ وهو حديث مختصر من حديث روى مطولاً ، إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، .

ومن أجل ذلك امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك التي يحتج بها ابن مالك صاحب الألفية ، حتى إنه سمي هذه اللغة ، لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ، كما سماها غيره من النحاة ، لغة أكلوني البراغيث ، لأن الرواية المطولة تدل على أن من روى الرواية المختصرة لم يراع اللفظ الذي ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فأخطأ الصياغة . (١)

وقد حاول النحويون حل مشكلة هذه اللغة فذكر سيبويه ومن تابعه أن الألف والواو والنون في ذلك المسموع أحرف وإن هذه الجماعة من العرب دلوا بها على التثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً .

قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن

(١) ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص ١٧٧ ، وانظر الهامش رقم (١) ص ١٧٧ بقلم المحقق المغفور له العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد .

يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة (١).

ويجوز لك أن تجعل الفعل الملحق بالضمير خبراً مقدماً والاسم الظاهر بعده مبتدأ مؤخراً أو أن تجعل الاسم الظاهر بدلاً من الضمير أو أن تجعل الضمير الملحق بالفعل علامة للتثنية أو للجمع وما بعده فاعل .

(٦) إن الفعل يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً وفي ذلك تفصيل عند النحويين :

(أ) التأنيث الواجب : ويكون ذلك في حالتين :

١ - إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث ، مفرداً أو مثني أو جمعاً بالألف والتاء . مثل قوله تعالى : (إذ قالت امرأة عمران) (٢) وشذ قول بعضهم : قال فلاتة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو ردى لا ينقاس فيقتصر فيه علي السماع .

٢ - أن يسند الفعل إلي ضمير مؤنث متصل (أي يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلي مؤنث حقيقي أو مجازي) . فيكون التأنيث واجباً مثل هند قامت والشمس طلعت .

(ب) التأنيث الراجع وذلك في مسألتين :

١ - أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً مجازي التأنيث مثل طلعت الشمس وطلع الشمس .

(١) سيبويه : الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٥ .

(٢) من الآية ٣٥ ، سورة آل عمران .

٢ - أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التانيث منفصلاً بغير (إلا) مثل قولك : قام اليوم هند وقامت اليوم هند .

ويضاف إلى النوع الأول أن يكون الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع تقول : قام الرجال وقامت الرجال وجاء النساء وجاءت النساء . ومنه قوله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) ^(١) وقوله تعالى (وقال نسوة) ^(٢) ومثل ذلك اسم الجنس مثل أ ورق الشجر وأورقت الشجر فالتانيث في كل ذلك راجح على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع .

ويضاف إلى هذه الأنواع قولهم نعمت المرأة هند ، ونعم المرأة هند فالتانيث هنا راجح على مقتضى الظاهر . والتذكير على معنى الجنس ، لأن المراد بالمرأة الجنس ، لا واحدة معينة ، مدحوا الجنس عموماً ، ثم خصوا من أرادوا مدحه وكذلك بنس للذم .

وذهب البصريون إلى وجوب تانيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التانيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم وذهب الكوفيون إلى جواز التانيث في جميع أنواع الجمع وذهب أبو علي الفارسي من البصريين إلى تجويز الوجهين في جميع الأنواع إلا نوعاً واحداً وهو جمع المذكر السالم ، فإنه أوجب فيه تذكير الفعل . ^(٣)

(ج) التانيث المرجوح : وذلك في مسألة واحدة وهي أن

(١) من الآية ١٤ ، سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٣٠ ، سورة يوسف .

(٣) أنظر في تفصيل ذلك : شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ، ج ١ ، ص ٢٨٠ ، وحاشية الحضري على شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

يكون الفاعل مفصلاً بيلاً مثل : ما قام إلا هند ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى لأن التقدير : ما قام أحد إلا هند فالفاعل في الحقيقة مذكر ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ مثل قول الشاعر :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم

(٧) إن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ثم يجرى المفعول وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفاعل ثم يجرى الفاعل بعدهما وقد يتأخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وينقسم ذلك إلى جائز وواجب وممتنع .

(أ) جواز تقديم الفاعل على المفعول - وذلك إذا خلا من موجب التقديم ومن مانعه أو توسطه وذلك مثل قوله تعالى : (وورث سليمان داود) ^(١) ومن شواهد تقديم المفعول جوازا قوله تعالى : (ولقد جاء آل فرعون النذر) ^(٢) .

(ب) وجوب تقديم الفاعل على المفعول وهو الأصل فيكون ذلك في مسألتين :

المسألة الأولى : إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الأعراب ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب أن يكون موسى فاعلاً وعيسى مفعولاً - وهذا مذهب جمهور النحويين وأجاز بعضهم تقديم المفعول وقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية .

ومن صور هذه المسألة ست عشرة صورة قامت به من ضرب أربع في مثلها بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم . قالوا :

(١) من الآية ١٦ . سورة النمل .

(٢) الآية ٤١ . سورة القمر

وإذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية جاز تقديم المفعول على الفاعل ومثل اللفظية :
ضربت موسى سلمي وضرب موسى العاقل عيسى ومثل المعنوية : أرضعت الصغري
الكبري وأكل الكمثري موسى .^(١)

المسألة الثانية : أن يكون المفعول محصوراً بإنما مثل إنما
ضرب زيد عمراً ، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً لأنه لو
آخر انقلب .

أما المحصور (بالآ) فقد اختلف فيه النحويون فمذهب أكثر
البصريين والفراء وابن الأنباري من الكوفيين أنه لا يخلو إما أن
يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه فلا
يجوز ما ضرب إلا زيد عمراً وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه
فتقول ما ضرب إلا عمراً زيد والثاني مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم
المحصور بالآ فاعلاً كان أو مفعولاً - والثالث مذهب بعض البصريين
أنه لا يجوز تقديم المحصور بالآ فاعلاً كان أو مفعولاً .^(٢)

(ج) امتناع تقديم الفاعل على المفعول وذلك في مسألتين :

المسألة الأولى : أن يكون الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على المفعول به
مثل : زرع الأرض صاحبها . ومنه قوله تعالى : (وإذا ابتلي إبراهيم ربه)^(٣)
فإبراهيم هنا مفعول مقدم وجوباً (وربه) فاعل مؤخر وجوباً وذلك حتي لا يعود
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(١) انظر في تفصيل ذلك : السهيلي في نتائج الفكر في النحو ، ص ١٧٣ ، وخالد الأزهرى
في شرح التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢٨٢ ، والخضري في حاشيته على شرح ابن
عقيل ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٢) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٤٠ .

(٣) من الآية ١٢٤ ، سورة البقرة .

ومن أجل ذلك لا يجوز أكثر النحويين مثل زان نوره الشجر . بتقديم الفاعل
علي المفعول لافي شر ولا في شعر وأجاز فيها الأخفش ، وابن جني من البصريين
وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين واستدلوا علي ذلك بشواهد شعرية منها قول
الشاعر :

لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا

وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقول الشاعر :

ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً

وقول الآخر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة .

المسألة الثانية : أن يحصر الفاعل بإنما باتفاق مثل قوله
تعالى : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ^(١) .

وقد أجمل السهيلي أوجه تقديم الفاعل أو المفعول في أربعة أقسام :

القسم الأول : لايجوز فيه إلا تقديم الفاعل علي المفعول نحو ضرب موسى
عيسي ، وضربت حذام قطام وكل موضع لا يظهر فيه علامة إعراب .

القسم الثاني : لايجوز فيه تأخير المفعول نحو قوله تعالى : (وإذا ابتلي
إبراهيم ربه) ^(٢) من أجل الضمير الذي لايجوز تقديمه قبل الذكر .

(١) من الآية ٢٨ . سورة فاطر . وانظر في الشواهد الشعرية السابقة حاشية الخضري علي

شرح ابن عقيل ج ١ . ص ١٦٧

(٢) من الآية ١٢٤ سورة البقرة

القسم الثالث : يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيرهِ نمو : ضرب زيد
عمرأ .

القسم الرابع : قسم يكون فيه تقديم المفعول أحسن نحو : أعجب زيداً
ماكره عمرو لأن الفاعل لا يظهر فيه الأعراب ، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه
الإعراب أولى ، حرصاً علي إفهام المخاطب (١) .

(٣) أما الإمام ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين
ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري
المتوفى سنة ٧٦١ هـ) :

صاحب التصانيف الذائعة في النحو العربي ، سلك فيها منهج التيسير
والتحقيق وقد بذل فيها جهوداً مخلصاً لتيسير النحو للمبتدئين في بعضها وخص
من ملك ناصية النحو بمباحث نافعة .

وقد أشار الدكتور محمود أحمد نحلة في كتابه « صور تأليف الكلام عند
ابن هشام » إلي أن نص ابن هشام عن صور تأليف الكلام . لم يرد له ذكر علي
هذا النحو المفصل إلا في كتاب واحد من كتب ابن هشام هو « شرح قطر الندي وبل
الصدى » ولم يعن بإعادة ذكره كاملاً أو الإشارة إليه في كتاب آخر من كتبه علي
نحو ما فعل في كثير من قواعد النحو وشواهد ، وكل ما نجده إشارة موجزة في
بعض كتبه إلي أقل ما يتألف منه الكلام . (٢)

(١) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ، تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، ص ١٧٣ .

(٢) د. محمود أحمد نحلة : صور تأليف الكلام عند ابن هشام ، ص ٣ ، وانظر ابن هشام في
شرح قطر الندي وبل الصدي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص ٤٤ - ٤٥ ،
وأوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج ١ ،
ص ١١ .

لقد سلك ابن هشام منهجاً رائداً لتيسير النحو العربي والتدريج بالناشئة ليتعلموا النحو من خلال مصنفاته حتي يصلوا إلي المستوي المرجو فمن مؤلفاته للمبتدئين - الأعراب عن قواعد الإعراب وشرح قطر الندي وشرح شذور الذهب وللمستوي المتقدم أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك وشرح جمل الزجاجي أما موسوعته النحوية (مفني اللبيب) فتخص الباحث الذي بلغ شأواً كبيراً في علوم اللغة.

وفي مؤلفاته نجد التقسيم الجيد والتحليل والاستنباط والتيسير .

ومن نماذج ذلك ما نجد في كتاب شرح قطر الندي وبل الصدي في باب المبتدأ والخبر ، وهو يبدأ المسائل بالمتن ثم يشرح هذا المتن شرحاً وافياً مبسطاً ، لا يستطرده إلي مسائل فرعية كما فعل في شرح شذور الذهب .

قال ابن هشام : في الشرح عن (المبتدأ والخبر) (١) :

(أ) المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو « زيد قائم » والمؤول في نحو (وأن تصوموا) في قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) (٢) فإنه مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بخير ، وخرج بالمجرد نحو (زيد) في (كان زيد عالماً) : فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ، ونحو ذلك في العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، فإنها تجردت لكن لا إسناد فيها .

ودخل تحت قولنا : « للإسناد » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه مابعد ، نحو « زيد قائم » وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلي مابعد ، نحو « أقائم الزيدان » .

والخبر هو « المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة » فخرج بقولي « المسند »

(١) ابن هشام : شرح قطر الندي وبل الصدي ، ص ١١٦ إلي ص ١٢٦ .

(٢) من الآية ١٢٤ ، سورة البقرة .

الفاعل في نحو « أقائم الزيدان » فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة ، لكنه مسند إليه ، لا مسند ، ويقول « مع المبتدأ » نحو قام في قولك « قام زيد » وحكم المبتدأ والخبر الرفع .

(ب) وقال عن المبتدأ النكرة :

« ويقع المبتدأ نكرة إن عمَّ أو خَصَّ نحو : ما رجل في الدار (أإله مع الله)
و (العبد مؤمن خير من مشرك و (خمس صلوات كتبهن الله) .

وقد شرح هذا المتن بقوله :

« الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لا نكرة ؛ لأن النكرة مجهولة غالباً ،
والحكم علي المجهول لا يفيد ، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصاً ، فالأول
كقولك : « ما رجل في الدار » وكقوله تعالى : (أإله مع الله) ^(١) فالمبتدأ فيهما
عام ، لوقوعه في سياق النفي والاستفهام . والثاني كقوله تعالى : (ولعبد مؤمن
خير من مشرك) ^(٢) . وقوله عليه الصلاة والسلام (خمس صلوات كتبهن الله في
اليوم واللييلة) . فالمبتدأ فيهما خاص ، لكونه موصوفاً في الآية ومضافاً في
الحديث.

وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً ، وأنهاها
بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً ^(٣).

(١) من الآيات (٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤) ، من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٢١ ، سورة البقرة .

(٣) نلاحظ أن ابن هشام جعل مسوغات الابتداء بالنكرة في كتابيه شرح قطر الندي وشرح
شذور الذهب إلى العموم والخصوص وجعلها في مغني اللبيب عشرة أما السيوطي فقد
حصر مواطن الابتداء بالنكرة نقلاً عن غيره في كتابه الأشباه والنظائر فوصل بها إلى نيف
وأربعين مسوغاً (انظر ابن هشام في شرح شذور الذهب ، ص ١٨٢ ، ومغني اللبيب ،
ج ٢ ، ص ٥٢٠ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ، ج ٣ ، ص ١١٢ .

وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم ، فليتأمل ذلك .

(ج) وذكر ابن هشام الخبر الجملة كما يلي :

« ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة :

أحدها : الضمير ، وهو الأصل في الربط ، كقولك ، زيد أبوه قائم ، فزيد : مبتدأ أول ، وأبوه : مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إليه ، وقائم : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير .

الثاني : الإشارة كقوله تعالى : (ولباس التقوي ذلك خير)^(١) ، فلباس مبتدأ ، والتقوي : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثان ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو (الحاقة ما الحاقة)^(٢) : فالحاقة : مبتدأ أول ، وما : مبتدأ ثان ، والحاقة : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه .

الرابع : العموم ، نحو ، زيد نعم الرجل ، فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأن (أل) في الرجل للعموم ، وزيد فرد من أفراده ، فدخل في العموم ، فحصل الربط .

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى : فإن كانت كذلك لم

(١) من الآية ٣٦ ، سورة الأعراف .

(٢) الأيتان ١ ، ٢ ، من سورة الحاق .

يُحْتَجَّجُ إِلَى رَابِطٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ^(١) فَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَاللَّهُ أَحَدٌ : مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَهِيَ مُرْتَبِطَةٌ بِهِ : لِأَنَّهَا نَفْسُهُ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ « هُوَ » بِمَعْنَى الشَّأْنِ ، وَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(د) وَتَحَدَّثَ ابْنُ هِشَامٍ عَنْ وَقُوعِ الظَّرْفِ خَبَرًا : فَقَالَ : « وَيَقَعُ الْخَبَرُ ظَرْفًا مَنْصُوبًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالرَّكْبُ أَهْلُ مَنْكَبٍ) ^(٢) وَجَارًا وَمَجْرُورًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(٣) وَهُمَا حِينَئِذٍ مُتَعَلِّقَانِ بِمَحْذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ مُسْتَقَرٌّ أَوْ اسْتَقَرَّ ، وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُفْرَدًا ، وَالثَّانِي اخْتِيَارُ الْأَخْفَشِ ، وَالْفَارَسِيِّ ، وَالزَّمَخْشَرِيِّ ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَحْذُوفَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي لَفْظِ الظَّرْفِ وَمَحَلُّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا .

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ لَا يَقَعُ خَبَرًا عَنْ اسْمِ الذَّاتِ ، فَلَا تَقُولُ زَيْدٌ الْيَوْمَ ، أَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فَيَقَعُ خَبَرًا لِلذَّاتِ وَالْمَعْنَى تَقُولُ زَيْدٌ أَمَامَكَ وَالْخَيْرُ أَمَامَكَ ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : يَنْقَسِمُ الظَّرْفُ إِلَى زَمَانِي ، وَمَكَانِي ، وَالْمُبْتَدَأُ إِلَى جَوْهَرٍ (أَيِ ذَاتٍ) كَزَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَعَرَضٍ (اسْمُ مَعْنَى) كَالْقِيَامُ وَالْقَعُودُ ، فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ مَكَانِيًّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ ، تَقُولُ : « زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَالْخَيْرُ

(١) الْآيَتَانِ (١) سُورَةُ الْإِخْلَاصِ وَفِي الْآيَةِ وَجْهٌ آخَرٌ فِي الْإِعْرَابِ وَهُوَ (هُوَ) ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ وَأَحَدُ خَبَرِ ثَانٍ أَوْ بَدَلٍ مِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (أَنْظُرْ مُشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، ج ٢ ، ص ٨٥٣ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٥٢ ، سُورَةُ الْأَنْفَالِ .

(٣) الْآيَةُ ١ ، سُورَةُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ .

أمامك» وإن كان زمانياً صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر ، تقول : الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم ، فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله كقولهم: « الليلة الهلال »^(١) فهذا علي حذف مضاف ، والتقدير : الليلة طلوع الهلال.

(هـ) وذكر ابن هشام أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر وذلك إذا كان المبتدأ وصفاً (أى اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو فعل تفضيل) ولتوضيح ذلك يقول ابن هشام :

« إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً علي نفي أو استفهام استغني بمرفوعه عن الخبر تقول : « أقائم الزيدان » و « ماقائم الزيدان » ، فالزيدان فاعل بالوصف ، والكلام مُسْتغْنَى عن الخبر ، لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ، ألا تري أن المعنى : أيقوم الزيدان ، ومايقوم الزيدان ؟ والفعل لا يصح الإخبار عنه ، فكذلك ماكان في موضعه ، (وقد مثل في المتن بقوله أقاطن قوم سلمي) ، و (مامضروب العمران) .^(٢) وقال إنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل أو النائب عن الفاعل .

(١) وقد ورد من ذلك أمثلة كثيرة منها قول امرئ القيس ابن حجر الكندي وقد أخبر بمقتل أبيه اليوم خمر ، وغدا أمر ، يريد اليوم شرب خمر ، ومثله قولهم الرطب شهري ربيع - يريدون طلوع الرطب في شهري ربيع ، هنا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم ابن مالك إلي جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد والإفادة تكون إما بتخصيص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بنفي وكذا بعلمية علي الظاهر مثل نحن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو بتقدير مضاف مثل اليوم خمر وغدا أمر (انظر حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٩٦ - ٩٧) .

(٢) لم يثل ابن هشام في شرح قطر الندي بشواهد شعرية وقد مثل ابن عقيل لذلك بقول الشاعر :
غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن
انظر شرح ابن عقيل علي الألفية الشاهد رقم (٣٩) .

ومن شواهد النفي قوله :

خليلي ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطع^(١)

ومن شواهد الاستفهام قوله :

أقاطن قوم سلمى أم نونا ظعنا

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا^(٢)

ونلاحظ أن ابن هشام لم يوضح هنا خلاف النحويين في هذه المسألة وكأنه أراد أن يصرف المبتدئين عن هذا الخلاف وقد ذكروا أن هذا مذهب البصريين إلا الأخفش بأن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام وذهب الأخفش والكوفيون إلي عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان ومضروب الولدان وذهب ابن مالك إلي جوازه بقبح^(٣).

(و) وفي تعدد الخبر ذكر ابن هشام ذلك بقوله :

(١) موطن الشاهد قوله (ماواف أنتما) حيث اكتفي بالفاعل الذي هو قوله (أنتما) عن خبر المبتدأ وهو (واف) لأن هذا المبتدأ وصفاً (أي اسم فاعل) معتمداً على حرف النفي ما (وانظر شرح شذور الذهب لابن هشام الشاهد رقم (٨٤) وأوضح المسالك لابن هشام الشاهد رقم (٦٤) وشرح الأشموني علي ألفية ابن مالك الشاهد رقم (١٣٦) .

(٢) موطن الشاهد (أقاطن قوم سلمى) حيث اكتفي بالفاعل الذي هو (قوم سلمى) عن خبر المبتدأ وهو (قاطن) لأن المبتدأ وصف (اسم فاعل) قد اعتمد على حرف الاستفهام وهو الهمزة.

(انظر شرح شذور الذهب لابن هشام الشاهد (٨٥) وشرح الأشموني علي الألفية الشاهد (١٣٤) .

(٣) انظر حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٩٠ .

يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل ، نحو ،
زيد قائم ، أو بأكثر ، كقوله تعالى : (وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد ، فقال لما يريد) .^(١)

وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده ، وقدرّر لما عدا الخبر الأول في هذه
الآية مبتدآت ، أي : وهو الودود ، وهو ذو العرش ، وأجمعوا على عدم التعدد في
مثل « زيد شاعر وكاتب » وفي نحو « الزيدان شاعر وكاتب » وفي نحو « هذا
حلو حامض » لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة أما الأول فلأن الأول خبر ،
والثاني معطوف عليه ، وأما الثاني فلأن كل واحد من الشخصين مُخبر عنه بخبر
واحد ، وأما الثالث ، فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد : إذا المعني مُز .

وما ذكره ابن هشام في تعدد الخبر يحتاج إلى توضيح - ونورد
هنا ما ذكره السيوطي في مع الهوامع عن الخلاف في تعدد الخبر .
قال : « اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال أحدها وهو الأصح
وعليه الجمهور الجواز . كما في النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا فالأول كقولك
زيد فقيه وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى : (وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعّال لما يريد) .^(١)

وقول الشاعر :

مَنْ يَكْ ذَا بَتَ فَهَذَا بَتَّى مَقِظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى ^(٢)

(١) الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من سورة البروج .

(٢) ينسب هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج (والبَتّ)

الكساء الغليظ المريع وقيل طيلسان من خز .

والشاهد فيه (هذا بتي ، مقظ ، مصيف ، مشتى) فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من
غير عاطف ولا يجوز أن يكون الثاني نعتاً للأول ، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً ، وتقدير كل
واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل فلا يصار البتة .

(وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الشاهد (٥٩)

والقول الثاني المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة وعلى هذا فما ورد من ذلك جعل الأول خبراً والباقي صفة للخبر ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر والقول الثالث الجواز إن اتحدا في الافراد والجملة فالأول لما تقدم والثاني نحو زيد أبوه قائم أخوه خارج . والمنع إن كان أحدهما مفرداً والآخر جملة والرابع قصر الجواز على ما كان المعنى منها واحداً نحو الزمان حلو حاضم أي مَزُ وزيد أعسر أي أضبط وهو الذي يعمل بكلتا يديه وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد وجوز أبو علي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المفردة فيقال هذا حلو وحامض وقال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجازه بعضهم انتهى - ومن ذلك يتحصل في التقديم ثلاثة أقوال . (١)

(ز) وتحدث ابن هشام عن تقدم الخبر عن المبتدأ جوازاً وجوباً فمن تقدم الخبر جوازاً - (في الدار زيد) وقوله تعالى : (سلام هي) ^(١) و (آية لهم الليل) ^(٢) وإنما لم يجعل المقدم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة .

(١) السيوطي : مع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

(٢) من الآية ٥ سورة القدر . وفيها وجه آخر أن تكون ابتداء وخبر (انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، ج ٢ ، ص ٨٢٠) .

(٣) من الآية ٣٧ ، سورة يس . وفيها وجه آخر قوي أن تكون (آية) مبتدأ ولهم جار ومجرور متعلق بمحذوف في محل رفع خبر وجوز الابتداء بالنكرة إما بتقدير الصفة كما ذكر النحويون أو أنها للتعظيم والتفخيم والتعجب .

(انظر روح المعاني للأكوسي ، ج ٣ ، ص ١٥) .

والثاني : كقولك « في الدار رجل » و « أين زيد » وقولهم « علي الثمرة مثلها زُبدًا » وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيرها في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة ، فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حثيث ، فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم ، وفي الثاني إخراج ما له صدرُ الكلام - وهو الاستفهام عن صدرته ، وفي الثالث عود الضمير علي متأخره لفظاً ورتبة .

(ح) وتحدث ابن هشام عن حذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه :

ومثال الأول نحو قوله تعالى : (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ) ^(١) أي هي النار (فحذف المبتدأ) وقوله تعالى : (سورة أنزلناها) ^(٢) أي هذه سورة فحذف المبتدأ أيضاً .

والثاني : كقوله تعالى (أكلها دائم وظلها) ^(٣) أي دائم فحذف الخبر وقوله تعالى (قل أنتم أعلم أم الله) ^(٤) أي أم الله أعلم فحذف الخبر أيضاً.

وقد اجتمع حذف كل منهما ، وبقاء الآخر ، في قوله تعالى (سلام قوم مُنْكَرُونَ) ^(٥) فسلام : مبتدأ حُذِفَ خبره ، أي سلام عليكم ، وقوم : خبر حذف مبتدؤه ، أي أنتم قوم ، ثم ذكر وجوب حذف الخبر كما يلي :

(١) من الآية ٧٢ ، سورة الحج .

(٢) من الآية ١ ، سورة النور .

(٣) من الآية ٣٥ ، سورة الرعد .

(٤) من الآية ٢٥ ، سورة الذاريات .

(٥) من الآية ٢٥ ، سورة الذاريات . وفي قوله تعالى : (سلام) وجه آخر أن يكون خبر مبتدأ

محذوف أي أمري سلام أو جوابي أو قلبي . (انظر املاء مامن به الرحمن للعكبري ، ج ٢ ،

ص ٤٢ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ، القسم الأول ، ص ٢٠٨ .

« ويجب حذف الخبر قبل جوابي « لولا » والقسم الصريح والحال الممتنع
كونها خبراً ، وبعد واو المصاحبة الصريحة.

وفي شرح ذلك قال :

يجب حذف الخبر في أربع مسائل :

إحداهما : قبل جواب « لولا » ، نحو قوله تعالى : (لولا أنتم
لكنّا مؤمنين) ^(١) أي لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بدليل أن
بعده : (أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم) ^(٢) .

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : (لعمرُك إنهم لفي
سكرتهم يعمهون) ^(٣) أي لعمرُك يميني ، أو قسمي ، واحتزرت بالصريح عن نحو
« عهد الله » فإنه يستعمل قسماً وغيره ، تقول في القسم : (عهد الله لأفعلن)
وفي غيره « عهد الله يجب الوفاء به » فلذلك يجوز ذكر الخبر ، تقول « علي عهد
الله » .

الثالثة : قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ كقولهم :
« ضربي زيدا قائماً » ، أصله ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً ،
فحاصل : خبر ، وإذا : ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة ،
وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول المصدر ، وقائماً : حال منه
، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً بالقيام ، وكذلك : أكثر شربي
السويق ملتوتاً ، و : أخطب ما يكون الأمير قائماً ، تقديره : حاصل
إذا كان ملتوتاً ، أو قائماً ، وعلى ذلك فقس .

(١) من الآية ٣١ ، سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣٢ ، سورة سبأ .

(٣) من الآية ٧٢ ، سورة الحجر .

الرابعة : بعد واو المصاحبة ، كقولهم : « كل رجل ضيعته » ،
أى : كل رجل مع ضيعته مقترنان ، والذي دل على الاقتران مافى
الواو من معنى المعية .

ونلاحظ هنا أنه لم يذكر حذف المبتدأ وجوباً وقد ذكره في أوضح المسالك
وذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية وغيره ^(١) ومجمل ذلك كما ذكروا .

إن حذف المبتدأ وجوباً في أربعة مواضع :

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو الحمد لله الحميد أو ذم نحو
أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين أو ترحم مثل مررت بعبدك المسكين .

الثانى : أن يكون الخبر المخصوص بالمدح أو الذم مثل نعم الرجل زيد ويش
الرجل عمرو فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف والتقدير هو زيد .

الثالث : ما ذكره أبو علي الفارسي من كلامهم « في ذمتي لأفعلن »
والتقدير « في ذمتي يمين » .

الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائب مناب الفاعل نحو « صبر جميل »
والتقدير صبري صبر جميل . والحق أن ابن هشام أجاد في التقسيم والتيسير لباب
المبتدأ والخبر بوضوح وإفادة للباحث .

(٤) أما ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى الهمدانى الأصل ، ثم
البالسى المصرى قاضى القضاء - بهاء الدين ابن عقيل الشافعى -
المتوفى ٧٦٩ هـ) :

(١) انظر خالد الأزهرى : في التصريح على التوضيح ، ج ١ ، ص ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل
على الألفية ، ج ١ ، ص ٢١٥ .

فهو نحوي الديار المصرية كما ذكرنا له شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك سارت به الركبان وله المساعد في شرح التسهيل لابن مالك ويتميز منهجه بالوضوح والتقسيم الجيد وإن كنا نلاحظ في شرحه الميل إلي الجدل والكلام في بعض مسائل شرحه علي ألفية ابن مالك ولكن غالب شرحه فيه ترتيب وتنسيق وتيسير .

ومن نماذج شرحه علي ألفية ابن مالك ما ذكره من المنصوبات :

(أ) في المفعول المطلق : (١)

قال ابن مالك :

المصدر اسم ماسوي الزمان من

مدلولي الفعل كَأمن مَنْ أمن

قال ابن عقيل : الفعل يدل علي شيئين الحدث والزمان فقام يدل علي قيام في زمن ماض ويقوم يدل علي قيام في الحال أو الاستقبال وقُم يدل علي قيام في الاستقبال فالقيام هو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر (أي المصدر الصريح فلا يقع المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً) .

وهذا معني قوله ماسوي الزمان من مدلولي الفعل فكأنه قال المصدر اسم الحدث كَأمن فإنه أحد مدلولي أمن والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده نحو ضربت ضرباً وسرت سير زيد وضربت ضربتين وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له .

(١) انظر حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ، ص ١٨٦ إلي ص ١٩٣ .

وقال ابن مالك :

بمثله أو فعل أو وصف نصب

وكونه أصلاً لهذين انتخب

وقال ابن عقيل : ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك
زيداً ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيدا ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيدا
ضرباً ومذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معني
قوله : « وكونه أصلاً لهذين انتخب » أي المختار أن المصدر أصل لهذين أي
الفعل والوصف .

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه وذهب
قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من
الفعل وذهب ابن طلحة إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه
وليس أحدهما مشتقاً من الآخر والصحيح المذهب الأول (أي أن ابن
عقيل يناصر مذهب البصريين في أن المصدر أصل والفعل والوصف
مشتقان منه) . وقال في تعليل ذلك : لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة
والفعل والوصف بالنسبة إلي المصدر كذلك لأن كلاً منهما يدل علي المصدر وزيادة
فالفعل يدل علي المصدر والزمان والوصف يدل علي المصدر والفاعل .

والحق أن مذهب الكوفيين أقرب إلي الواقع اللغوي ذلك لأننا عندما نصوغ
المشتقات والمصادر في المستوي الصرفي نصوغه من الأفعال .

وقال ابن مالك عن أنواع المفعول المطلق :

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد

قال ابن عقيل في شرحه : المفعول المطلق يقع علي ثلاثة أحوال كما تقدم

أحدها أن يكون مؤكداً نحو ضربت ضرباً . الثاني أن يكون مبيناً للنوع نحو سرت سير ذي رشد وسرت سيراً حسناً . الثالث أن يكون مبيناً للعدد نحو ضربت ضربة وضريتين وضربات.

وفي النائب عن المفعول المطلق قال ابن مالك :

وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرغ الجد

وقال ابن عقيل في شرحه : قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل وبعض مضافين إلى المصدر نحو جدّ كل الجدّ وكقوله تعالى : (فلا تميلوا كل الميل) (١) وضربته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوساً وافرغ الجدّ فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجدّ نائب مناب الفرغ لمرادفته له .

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو : (ضربته ذلك الضرب) وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أي ظننت ذلك الظن فذاك إشارة إلى الظن ولم يوصف به وينوب عن المصدر أيضاً ضميره نحو ضربته زيداً أي ضربت الضرب ومنه قوله تعالى : (لا أعذبه أحداً من العالمين) (٢) أي لا أعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة .

ومنه قوله تعالى : (فاجلدوهم ثمانين جلدة) (٣) . والآلة نحو ضربته سوطاً والأصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والله أعلم .

(١) من الآية ١٢٩ ، سورة النساء .

(٢) من الآية ١١٥ ، سورة المائدة .

(٣) من الآية ٤ ، سورة النور .

وقال ابن مالك :

وما لتوكيد فوحد أبدأ وثن واجمع غيره وأفردا

قال ابن عقيل : لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب إفراده فتقول ضربت ضرباً وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيري زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوين .

ثم تحدث ابن مالك عن حذف الفعل أو ما يعمل عمله للمفعول المطلق غير المؤكد جوازاً وجوباً وامتناعاً في المفعول المطلق المؤكد .

بقوله :

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

وقال ابن عقيل في شرحه : المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مُنافٍ لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازاً أو وجوباً .

فالمحذوف جوازاً كقولك سير زيد لمن قال أى سير سرت وضريتين لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت سير زيد وضريته ضربتين وقول ابن المصنف إن قوله :

وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لأن قوله ضرباً زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوباً كما ، يأتي ليس بصحيح وما

استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتى ليس منه وذلك لأن ضرباً زيدا ليس من التأكيد فى شيء لأن المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد .

ومما يدل أيضاً على أن ضرباً زيداً ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف فى أنه لا يعمل واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا والصحيح أنه يعمل فزيداً فى قولك ضرباً زيداً منصوب بضرباً على الأصح وقيل إنه منصوب بالفعل المحذوف وهو اضرب فعلى القول الأول ناب ضرباً عن اضرب فى الدلالة على معناه وفى العمل وعلى القول الثانى ناب عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل .

وقال ابن مالك فى حذف عامل المصدر وجوباً بقوله :

والحذف حتم مع آتٍ بدلاً من فعله كندلا اللذ كاندلا

وقال ابن عقيل فى شرحه :

يحذف عامل المصدر وجوباً فى مواضع :

منها إذا وقع المصدر بدلاً من فعله وهو مقيس فى الأمر والنهى نحو قياماً لا قعوداً أى قم قياماً لا تقعد أى قم قياماً لا تقعد قعوداً .

والدعاء نحو سقياً لك أى سقاك الله - وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو أتوانياً وقد علاك المشيب أى أتتوانى وقد علاك .

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر نحو أفعل وكرامة أي وأكرمك فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوباً والمصدر نائب منابه في الدلالة علي معناه وأشار بقوله كندلاً إلي ماأنشده سيبويه وهو قول الشاعر :

فندلاً زريق المال ندل الثعالب

فندلاً نائب مناب فعل الأمر وهو أندل والندل خطف الشيء بسرعة وزريق منادي والتقدير ندلاً يا زريق المال وزريق اسم رجل .

وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بندلاً وفيه نظر لأنه إن جعل نائباً مناب فعل الأمر للمخاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مرفوعاً به لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً فكذلك ماناب منابه وإن جعل نائباً مناب فعل الأمر للغائب والتقدير ليندل صح أن يكون مرفوعاً به لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب نحو ضرباً زيداً أي اضرب زيداً والله أعلم .

وفي بقية مواضع حذف الفعل وجوباً للمفعول المطلق .

قال ابن مالك :

لو ما لتفصيل كإمامنا عامله يُحذفُ حيث عنا

وقال ابن عقيل في شرحه : يحذف أيضاً عامل المصدر وجوباً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى : (حتي إذا أثنختهم فسدوا الوثاق فإما منّا بعدُ وإما فداءً) . (١)

(١) من الآية ٤ . سورة محمد .

فمناً وفداءً منصوبان بفعل محذوف وجوباً والتقدير والله أعلم
فإما تَمَنُّونَ مَنّاً وإِما تَفْدُونَ فداءً وهذا معنى قوله وما لتفصيل الخ
أى يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أى عرض .

وقال ابن مالك في بقية مواضع حذف الفعل وجوباً للمفعول المطلق :

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل عين استند

قال ابن عقيل في شرحه : أي كذا يحذف عامل المصدر وجوباً إذا ناب
المصدر عن فعل أسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكرراً أو محصوراً
فمثال المكرر زيد سيراً سيراً والتقدير زيد يسير سيراً فحذف يسير وجوباً لقيام
التكرير مقامه ومثال المحصور ما زيد إلا سيراً وإنما زيد سيراً والتقدير ما زيد إلا
يسير سيراً وإنما زيد يسير سيراً فحذف يسير وجوباً لما في الحصر من التأكيد القائم
مقام التكرير فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيراً والتقدير زيد
يسير سيراً فإن شئت حذفت يسير وإن شئت صرحت به والله أعلم .

وقال ابن مالك أيضاً في مواضع حذف فعل المفعول المطلق
وجوباً :

ومنه ما يدعونه مؤكداً لنفسه أو غيره فالمبتدأ

نحو له على ألف عرفاً والثان كابني أنت حقاً صرفاً

وقال ابن عقيل في شرحه : أي من المصدر المحذوف عامله
وجوباً ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع
بعد جملة لا تحتمل غيره نحوه على ألف عرفاً أي اعترافاً فاعترافاً
مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير أعترف اعترافاً ويسمى
مؤكداً لنفسه لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى أنها
لا تحتمل سواه .

وهذا هو المراد بقوله فالمبتدأ أي فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصاً فيه نحو أنت ابني حقاً فحقاً مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير أحقه حقاً ويسمي مؤكداً لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره لأن قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازاً علي معني أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني فلما قال حقاً صارت الجملة نصاً علي أن المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لأنها صارت به نصاً فكان مؤكداً لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه .

وقال ابن مالك أيضاً في بقية مواضع حذف الفعل في المفعول المطلق وجوباً :

كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلى بكاء بكاء ذات عضله

وقال ابن عقيل في شرحه : أي كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة علي فاعل المصدر في المعني نحو لزيد صوت صوت حمار وله بكاء بكاء الشكلي .

فصوت حمار مصدر تشبيهي وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير يصوت صوت حمار وقبله جملة وهي لزيد صوت وهي مشتملة علي الفاعل في المعني وهو زيد وكذلك بكاء الشكلي منصوب بفعل محذوف وجوباً والتقدير يبكي بكاء الشكلي فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو صوته صوت حمار وبكاؤه بكاء الشكلي وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة علي الفاعل في المعني نحو هذا بكاء بكاء الشكلي وهذا صوت صوت حمار ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ولكنه مفهوم من تمثيله .

والحق أن ابن عقيل أجاد في عرض مسائل المفعول المطلق ولكنه لم يوضح بعض الأمثلة في كثير من مسائل حذف العامل في

المفعول المطلق وقد أسهب السيوطي في عرض تلك الأمثلة في كتابه مع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية كما يلي :

قال السيوطي : يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حثيثاً لمن قال أي سير سرت أو معنوية نحو تأهباً ميموناً لمن رأيتَه يتأهب لسفر وحجاً مبروراً لمن قدم من حج وسعيّاً مشكوراً لمن سعي في مشوبة ويجب الحذف في مواضع منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً كسقياً ورعيّاً أو مهملأ أي غير موضوع في لسان العرب كذفرأ بمعنى نتناً وأفة وهي ربح الأذن وثقة وهي وسخ الأظفار فيقدر للثلاثة فعل من معناها ... واختلف هل يقتصر علي ماسع من هذه الألفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه كسقياً ورعيّاً وجدعاً وعقراً ويُعدأ وسحقاً وتُعساً ونكساً ويؤساً وخيبةً وتباً أو يقاس عليها فسيبويه علي الأول والأخفش علي الثاني .

ومما استعمل مفرداً أو مضافاً قولهم للمصاب المرحوم ويح فلان وويحه وويح له للمتعب منه وويباً له وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولي وهو استصغار واستحقار .

وقال ابن طاهر ويح كلمة تقال رحمة وويس كلمة تقال في معنى رافة وهي مضافة إلى المفعول ومتى أضفتها لزمت النصب لايجوز فيها الرفع لأنه مبتدأ لا خير له فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له وويحاً له وويل له وويلاً له (١).

قال : ومنه المثناة كلبيك وسعديك وحنانك ودوابك وحوالك ولا تتصرف وتلزم الإضافة ومعني لبيك وسعديك أي إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد

(١) السيوطي : مع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

ومعني حنانيك أي تحنناً بعد تحنن ودواليك من المداولة وحواليك أي إطفاء بعد إطفاء وهذه المصادر كلها لا تتصرف ومنه سبحانه الله أي براءة له من السوء وليس مصدر السبح بل سبح مشتق منه ويلزم الإضافة ولا يتصرف ومن ذلك معاذ الله بمعني عياذ الله ويلزم أحياناً الإضافة ولا يتصرف .

ومنه من البذل عن فعله سلاماً بمعني براءة منكم لاخير بيتنا ولاشر ولايتصرف بخلاف سلام بمعني التحية فإنه يتصرف ومنه حجراً بكسر الحاء أي منعاً أي امنع نفسي وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه أي سترأ وبرأة من هذا .

ومنه قوله تعالى : (ويقولون حجراً محجوراً) . (١)

ومن ذلك عجباً وحداً وشكراً لا كفراً . (٢)

(ب) وفي المفعول له (أي المفعول لأجله) شرح ابن عقيل ذلك الباب بما ذكره ابن مالك في الألفية (٣) .

قال ابن مالك :

ينصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً كجد شكراً وذن

وهو بما يعمل فيه متحد وفقاً وفاعلاً وإن شرطاً فقد

فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشرط كازهد ذا قنع

قال ابن عقيل في شرحه : المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جد شكراً فشكراً مصدر وهو

(١) من الآية ٢٢ ، سورة الفرقان .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٣) الخصري : حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٩٤ - ١٩٦ .

مفهم للتعليل لأن المعنى جُدَّ لأجل الشكر وهو زمن الجود هو
المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديباً فتأديباً مصدر
وهو مفهم للتعليل إذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو
مشارك لضربت في الوقت والفاعل ، وحكمه جواز النصب إن وجدت
فيه هذه الشروط الثلاثة أعنى المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع
عامله في الوقت والفاعل .

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو مِن أو
في أو الباء فمثلاً ما عدمت فيه المصدرية قولك جئتكَ للسمن ومثال ما لم يتحد
مع عامله في الوقت جئتني اليوم للإكرام غداً ومثال ما لم يتحد مع عامله في
الفاعل جاء زيد لإكرام عمرو له ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو
هذا مَنع لِزُهْدٍ وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدراً ولا يشترط اتحاده
مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب إكرام في المثالين السابقين والله
أعلم .

وقال ابن مالك :

وقل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب أل
وأنشدوا لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء

وقال ابن عقيل في شرحه : المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له
ثلاثة أحوال : أحدها أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة . والثاني أن
يكون محلي بالألف واللام والثالث أن يكون مضافاً وكلها يجوز أن تجر بحرف
التعليل لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب نحو ضربت ابني
تأديباً ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره وهو
خلاف ما صرح به النحويون وما صاحب الألف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره

ويجوز النصب فضربت ابني للتأديب أكثر من ضريت ابني التأديب وما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف .

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... البيت .

فالجبن مفعول له أن لا أقعد الجبن .

ومثله قوله :

قلت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فرساناً وركباناً

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء فتقول ضريت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرر ونصب المصاحب للألف واللام على أن المضاف لا يقل فيه واحد منها بل يكثر فيه الأمران .

وما جاء منصوباً قوله تعالى : (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق

حذر الموت) . (١)

ومنه قول الشاعر :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره

وأعرض عن شتم اللئيم تكراً

وهكذا كان النحويون المصريون يحاولون تفسير النحو بشرح وتنظيم وتنسيق وعرض للمسائل تتفق مع مستوي الباحثين في علوم العربية وكان رائدهم في ذلك ابن هشام الذي تدرج بمسائل النحو لحاجة المبتدئين إلى المتخصصين فيه .

(١) من الآية ١٩ ، سورة البقرة .

الفصل الثالث

فى المستوى الصرفى

توطئة :

كانت مباحث الصرف تندرج مع المسائل النحوية عند القدماء وكان الرواد يجعلون مسائل النحو في أول مصنفهم ثم يجعلون مباحث بنية الكلمة في ختام المصنف صنع هذا سيبويه وسار عاينه كثير من النحويين .

ولكننا نجد مصطلح التصريف غالباً عندهم ويعنون به أن تبني الكلمة بناء لم تبني العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم .^(١)

وقد حاول الكوفيون أن يكون لهم فضل في تأصيل مباحث التصريف ، فقد صنف الفراء م ٢٠٧ هـ - والذي يعدُّ المؤسس الحقيقي لآراء الكوفيين ومصطلحاتهم - كتاباً في التصريف ووصل إلينا من مصنفاته التي تعد من مباحث الصرف كتاب المذكر والمؤنث والمنقوص والممدود . ولابن المؤدب المتوفي في أواخر القرن الرابع الهجري كتاباً نفيساً في التصريف هو (علل التصريف ودقائقه) نجد فيه مصطلحات الكوفيين هي الغالبة ونجد هوى ابن المؤدب مع الكوفيين في غالب مباحث كتابه خاصة الفراء فرأيه هو الأثير لديه .^(٢)

ومن البصريين من خص الصرف بمصنف ومن هؤلاء أبو عثمان المازني م ٢٤٨ هـ الذي ألف كتاب التصريف وقد شرحه ابن جني م ٣٩٢ هـ بعنوان (المنصف شرح كتاب التصريف للمازني) ولابن جني كتاب في التصريف هو التصريف الملوكي .

وفي القرن السابع الهجري نجد كتاب (التصريف العزى للزنجاني) م

٦٦٥ هـ .

(١) رضي الدين الاسترأبادي : شرح شافية ابن الحاجب ، المقدمة ، ج ١ ، ص ٦ .

(٢) ابن المؤدب : دقائق التصريف ، ص ٧٤ .

ولقد سلك المصريون سبيل القدماء فمنهم من جعل مباحث الصرف ضمن مباحث النحو أو في خاتمة الأبواب . فقد جعل ابن بابشاذ بعض المباحث الصرفية داخل أبواب النحو وسار شراح الألفية مثل ابن هشام وابن عقيل علي طريق القدماء فجعلوا باب التصريف في ختام شرحهم للألفية . ولكننا نجد ابن الحاجب م ٦٤٦ هـ يصنف مقدمته الشافية في الصرف وقد شرحها كثير من العلماء منهم الرضي الذي يُعدُّ الشرح المعتمد عند كثير من الباحثين ويصنف ابن هشام م ٧٦١ هـ كتابه نزهة الطرف في علم الصرف . ويجعله خاصة بمباحث الصرف ونلاحظ أن مُصْطَلَحِيّ التصريف والصرف يسيران في طريق التصريف غالباً وظهر مصطلح الصرف عند المتأخرين . ولذلك يقول التهانوي : « فالصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان ، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو ، » (١)

(١) أما ابن بابشاذ المتوفى سنة ٤٦٩ هـ . فقد مزج النحو بالتصريف في كتابه شرح المقدمة النحوية ونلاحظ أنه في بعض الفصول جعل بعض المسائل خاصة بالصرف ومزج فيها المسائل النحوية ومثال ذلك ما ذكره في الفصل الثامن (فصل العامل) وبعد أن قدم تعريفاً له وجملة العوامل وقسم العوامل إلى العامل المعنوي وصفاته ثم العوامل اللفظية ومنها الأفعال تحدث عن فعلى التعجب وأسلوب المدح والذم بنعم وينيس وحبذا ولا حبذا كما يلي :

(١) التهانوي : كشف اصطلاحات الفنون ، ج ١ ، ص ٢٣ ، وانظر مقدمة كتاب (العُمد في التصريف) لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور البدرائي زهران ومقدمة كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف) لابن هشام ، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي .

أولاً : في فعل التعجب (١)

قال ابن بابشاذ « فأما فعل التعجب فله صيغتان نقيس عليهما ، إحداهما :
ما أفعل ، والأخرى : أفعل به .

فإذا قلت في ما أفعل : ما أحسن زيداً فما اسم تام بمعنى شيء غير موصول
(تقديره شيء هو) عند سيبويه في موضع رفع بالابتداء ، والعامل فيه الابتداء ،
وأحسن زيداً : جملة من فعل وفاعل ومفعول ، فالفعل : أحسن وهو غير متصرف
أبداً بمستقبل ولا غيره والفاعل مضمّر لا يظهر في واحد ولا تثنية ولا جمع ولا مع
تذكير ولا مع تأنيث ولا في حال من الأحوال لأن التعجب باب إبهام وهو يكون لما
خفي سببه (ودق معناه وخرج عن نظائره فكلما أبهم ما يتعلق به كان أدل علي معناه
وأفخم لشأنه ولذلك استعمل فيه « ما » دون شيء ، لأن شيئاً اسم معرب متمكن
يثنى ويجمع ، وما ليس فيها شيء من ذلك سوي الاسمية حسب ، وزيد : مفعول
أحسن منصوب به ، وكان في الأصل قبل دخول الهمزة حسن زيد فلما نقلته إلي
أحسن وجعلت الفعل لغيره خرج منصوباً علي جهة المفعول به وتقديره لو ظهر - وإن
كان لم يظهر : شيء حسن زيداً إلا أنك لو أظهرت هذا الكلام لم يكن تعجباً دالاً
علي ما دل عليه : ما أحسن زيداً لأن هذه الصيغة موضوعة لهذا المعني .

ومن هذا ما يروى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي كانت في
يوم شديد الحر حاضرة مع أبيها فقالت : يا أبت ما أشد
الحر ! . فقال لها : إذا كان الصقعاء (٢) من فوقك

(١) ابن بابشاذ : شرح المقدمة النحوية ، ص ٣٣٩ - ٣٤٣ .

(٢) الصقع الناصية : والصقعة : بياض في وسط رؤوس الخيل والطير وهو أصقع وهي صقعاء .

(انظر القاموس المحيط للفيروزبادي ، باب العين) .

والرمضاء^(١) من تحتك فقالت : يا أبت إنما أردت أن الحر شديد فقال : فقولي إذا ما أشد الحر .. ! فنبهها على غلطها وأعلمها اللفظ الذي يتعجب به لأنها أخرجت كلامها مخرج الكلام الذي يستفهم به .

ومن شرط فعل التعجب أن يكون بما يصح فيه الزيادة والنقصان مثل الحسن والعقل والفضل والبتل^(٢) والقول والطول لا الطول - ولا أفعال المخلوق الثابتة ولا الألوان ولا الأفعال الزائدة على الثلاثة فإذا احتجت إلى التعجب عن خلقة ثابتة أو من فعل زائد على الثلاثة من نحو دحرج وسرهف^(٣) واحمرّ واسودّ واحولّ واعوجّ وأعورّ ونحوه فإنك تأتي بفعل ثلاثي مثل : ما أشده وأبين وأكشف وأظهر ونحوه فيعمل في مصادر هذه الأفعال الزائدة ، وتضيف هذه المصادر إلى المتعجب منه .

فتقول : ما أشد دحرجته ، وما أبين امراره ، وما أكشف حوله ، وما أشد سواد الثوب ، ولا يقال : ما أسود الثوب لأن فعله مما يزيد على الثلاثة مثل اسودّ ، وإن كان فعل التعجب يتعدى إلى مفعولين كان في هذا الباب يتعدى إلى واحد وإلى آخر بحرف جر مثل : ما أبصر زيداً لعمره ، وما أعلم زيداً بالشئ ، لأننا قد أصلنا

(١) الرمضاء : الأرض الشديدة الحرارة ، والرمضاء : الحجارة الحامية من حر الشمس ، ورمّضت قدمه احترقت من الرمضاء .

(انظر القاموس المحيط ، باب الصاد ، وانظر المصباح المنير للفيومي ، كتاب الراء) .

(٢) عطاء بتل : منقطع لا يشبهه عطاء - أو منقطع لا يعطي بعده عطاء .

(انظر القاموس المحيط ، باب اللام) .

(٣) السرهفة : نعمة الغذاء ، وقد سرهفه وسرهفت الرجل : أحسنت غذاؤه . وسرهف غذاؤه : أحسن غذاؤه .

(انظر لسان العرب لابن منظور - باب الفاء فصل السين) .

أن فعل التعجب لا يتعدى إلا إلى واحد ولا ينصب مصدراً ، ولا يجوز : ما أحسن زيداً إحساناً لأنه لا يتصرف فلا يؤكد ولذلك لا يتقدم مفعوله عليه ولا على ما يفصل بينه وبين فعل التعجب بظرف ولا غيره عند كثير من النحويين مثل : ما أحسن عندك زيداً ، والصواب ما أحسن زيداً عندك .

كل هذا لأنه ألزم وأما الصيغة الأخرى وهي صيغة أفعل به مثل : أكرم به وأحسن بعمره ، ولفظه لفظ الأمر وليس بأمر إنما هو خبرٌ في المعنى . فإذا قلت : أكرم بزيد إنما هو بمنزلة : كرم زيد جداً ، وأكرم : فعل يحتاج إلى فاعل ، وفاعله عند المحققين هو الجار والمجرور أعني بزيد لأن الجار والمجرور - قد جاء فاعلاً في مثل قوله تعالى : (وكفى بالله حسيباً) ^(١) . وفي مثل ما جاءني من أحد أي ما جاءني أحد ، وكذلك الجار والمجرور هنا فاعل ولكن الباء زيادة تلزم ولا يجوز حذفها لأنها وضعت دلالة على هذا المعنى كما وضعت ما - بالزوم دون غيرها وقد كان أبو اسحق وغيره يعتقد أن الفاعل في أكرم بزيد مستتر لا يظهر وأن الجار والمجرور في موضع نصب ، وإنما جعل الفاعل هنا مستتر كما كان في أحسن مستتراً وليس هذا مشبهاً لذلك لأنه في كونه في أحسن مستتراً راجع على ما - الذي هو مبتدأ وليس هو كذلك في أحسن لأنه لا يأمر المخاطب بشئ فيكون خطاباً له ، ولو كان خطاباً للأمور فخرج من معنى التعجب وصار بمنزلة أكرم زيداً . وليس هذا المعنى ذلك المعنى فهذا تفسير الصيغتين المختصتين بالتعجب .

وما ذكره (ابن بابشاذ) في فعل التعجب فيه نقص في شروط صياغة التعجب وقد استكملنا ما نقص عنده بما ذكره السيوطي في جمع الهوامع كما يلي :

(١) من الآية ٦ ، سورة النساء .

قال السيوطي : تبني صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبني للمفعول ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء فلا يبينان اختياراً من اسم ولا من فعل رباعي كدحرج ولا ثلاثي مزيد ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما . وعلل بأنها لمجرد الزمان ولا دلالة لها علي الحدث فلا فائدة في التعجب بها ولا منفي لزوماً نحو ما عاج بالدواء أو جوازاً نحو ما ضرب لأن فعل التعجب مثبت فمحال أن يبني من منفي ولا غير متصرف كنعم وبئس ويدع ويذر لأن البناء منه تصرف ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات وفني وحدث إذ لا مزية فيه لبعض فاعليه علي بعض ولا مبني للمفعول لزوماً كزُهِيَ أو لا (أي غير لازم لبناء المجهول) كضُربَ لخوف اللبس ولا ما فاعله أي وصفه علي أفعل كحمر وسود وعُور وعلله الجمهور بأن حق ما بصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً وأصل هذا النوع أن يكون فعله علي أفعل قال ابن مالك وأسهل منه أن يقال لأن بناء وصفه علي أفعل ولو بني منه أفعل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعني وجريانهما مجري واحداً في أمور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوزه الأخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعي أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثي وجوزه قوم من أفعل فقط كأكرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققي أصحابه وصححه ابن عصفور بأنه يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما أتقنه وما أصوبه وما أخطأه وما أيسره وما أعدمه وما أسنّه وإن كانت للنقل لم يجز وإن سمع فشاذ نحو ما أأتاه للمعروف وما أعطاه للدرهم .

وجوزه الكسائي وهاشم والأخفش من العاهات نحو ما أعوره وزادا أي الكسائي وهشام الألوان نحو ما أحمره ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين وقال بعض الكوفيين يجوز من السواد والبياض فقط دون سائر الألوان .

ومن الأفعال التي استغني عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وشكر
استغناء بما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاج بل لأنها لا يتصور فيها المفاضلة فلا
يرجع قيام علي قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس .

وشذ حذف همزة خير وشر في التعجب سمع ما خير اللبن الصحيح وما شره
للمبطون والأصل ما أخيره وما أشره وكثر حذفهما منهما في التفضيل لكثرة
الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه ونذر اثباتهما فيهما في قوله :

بلال خير الناس وابن الأخير

وماورد بخلاف ذلك فشاذ مسموع لا يقاس عليه كأقمن به من
قولهم هو قمن بكذا أي حقيق صنع من اسم وكذا قولهم ما أخصره
من اختصر فهو من غير الثلاثي لمجرور مبنى للمفعول وما أعساه
من عسى وهو جامد وما أزهاه من زهى مبنى للمجهول وهى أسود
من النار كذا فى حديث صفة جنهم من سود فهو أسود وسوداء. (١)

(٢) أما ابن الحاجب الذى خص الصرف بمصنف نقيس هو
الشافعية وقد شرحها كثيرون منهم رضى الدين محمد بن الحسن
الاستراباذى النحوى م ٦٨٦ هـ كما ذكرنا وقد أسهب رضى الدين فى
الشرح والتحليل والأمثلة والشواهد ومن نماذج ذلك الشرح :

(أ) فى الميزان الصرفى :

قال الرضى : إذا أردت وزن الكلمة عبّرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين
واللام : أي جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول :
ضَرَبَ علي وزن قَعَلَ .

(١) السيوطي : همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٦٦ .

أعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصرف بالصفة التي يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات : فقليل : ضَرَبَ علي وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وَخَرَجَ ، أي هو علي صفة يتصرف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئـة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شئ من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فعل ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئـة المشتركة فقط، بخلاف تلك الكلمات ، فإنها لم تُصَغْ لتلك الهيئـة بل صيغت لمعانيها المعروفة، فلما كان المراد من صَوَّغَ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سمي وزناً وَزْنَةً ، لا أنه في الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول ومازید فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، ومعني تركيب « ف ع ل » ، مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئـته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فإن زادت الأصول علي الثلاثة كررت اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدُ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولي ، ولما كانت اللام أقرب كُرِّرَتْ هي دون البعيد .

فإن كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو علي ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قَطَعَ أو لام جلبب كُرِّرَتْ العين في وزن الأول نحو فَعَلَ واللام في وزن الثاني نحو فَعَّلَ ، ولا يورد ذلك المزيد بعينه فلا يقال فَعَطَلَ ولا

فعلب ، تثبيها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف
أصلى ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلى أورد في الوزن
تلك الزيادة بعينها ، كما يقال في ضارب فاعل وفي مضروب
مفعول. (١)

(ب) وفي الصحيح والمعتل :

قال ابن الحاجب : وتنقسم (أى الأبنية) إلى صحيح ومعتل ،
فالمعتل ما فيه حرف علة ، والصحيح بخلافه ، فالمعتل بالفاء
مثال وبالعين أجوف وذو الثلاثة ، وباللام منقوص ، وذو الأربعة
وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيف مقرون ، وبالفاء واللام لفيف
مفروق. (٢)

وقد شرح الرضي ذلك بقوله :

قوله (تنقسم) أي تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون
رباعي^١ الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء ، ولا يكون الخماسي
مضاعفاً ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، نحو وزنتل (٣) . واصطبل ،
بل يكون الرباعي مضاعفاً بشرط فصل حرف أصلي بين المثليين كزلزل ، قوله
(ما فيه حرف علة) أي في جوهره ، أعني في موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتي

(١) الرضي : شرح الشافية ، ج ١ ، ص ١٢ - ١٤ .

(٢) الرضي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ٣٢ .

(٣) الوزنتل : الشر والأمر العظيم ، قال محققو الكتاب في هامش (١) ، ص ٣٣ ، من شرح
الشافية ، (وظاهر كلام الشارح هنا يقتضي أنه خماسي الأصول مثل ما بعده ، مع أن
الواقع أن النون زائدة مثل نون جحفل ، أما واوه فاصلية لأنها لا تزاد أولاً البتة .
(انظر لسان العرب ، باب اللام) .

لا ينقض بنحو حوقل ^(١) ويطر ويضرب ، ويعني بحرف العلة الواو والياء والألف، وإنما سميت حرف علة ، لأنها لاتسلم ولا تصح : أي لا تبقى علي حالها في كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والإسكان والحذف ، والهمزة وإن شاركتها في هذا المعني لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمة أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحاً كأمر وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلاً نحو آل ووأل ^(٢) ورأى وكذا غير المهموز نحو ضرب ووعد .

وتنقسم قسمة أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كمَدَ ، أو معتل كودَ وحى وقوة ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد ، وكذا المضاعف إما مهموز كآز ^(٣) ، أو غيره كمَدَ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ما عينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو ما فاؤه وعينه متماثلان كددن ^(٤) وهو في غاية القلة ، أو ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين نحو زلزال ، أما فاؤه ولامه متماثلان كقلقي فلا يسمى مضاعفاً. قوله (فالمعتل بالفاء) مثال : لأنه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال نحو وعد وسَر ، بخلاف الأجوف والناقص، وإنما سمي بصيغة

(١) حوقل الرجل : ضعف وحوقل أيضاً أسرع في المشي وكبير ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة، أما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية .

(٢) آل يتوأل أولاً ومالا : رجع ووأل ينل وألا ووعولاً ووثيلاً لجأ ومنه الموثل .

(انظر لسان العرب ، باب اللام) .

(٣) أزت القدر تؤز وتترز أزا أو أزيزا : إذا اشتد غليانها وقيل هو غليان ليس بالشديد .

(٤) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصاً أي محذوف اللام كيد فيقال الدد ، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا .

الماضي لأن المضارع قَرُعَ عليه في اللفظ ، إذ هو ماضٍ زيد عليه حرف المضارعة
وغير حركاته ، فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ) .

قوله (وبالعين أجوف) أي المعتل بالعين أجوف وسمي أجوف تشبيهاً بالشئ
الذي أخذ ما في داخله فبقي أجوف ، وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو قُلْتُ وِبِعْتُ
ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ وَقُلْ وِبِعْ وإنما سمي ذا الثلاثة إعتباراً بأول ألفاظ الماضي ، لأن
الغالب عند الصرفيين إذا صرفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس نحو
ضَرَبْتُ وِبِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية عن النفس من الأجوف
علي ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وِبِعْتُ .

وسمي المعتل اللام منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب
منقوصاً ، فإنه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمي ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير في الجزم والوقف نحو اغزُ وارم واخش ولا تُفزُ ولا ترم ولا تخش وسمي ذا
الأربعة لأنه - وإن كان فيه حرف العلة - لا يصير في أول ألفاظ الماضي علي ثلاثة
كما صار في الأجوف عليها ، فتسميتها ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا
باعتبار الاسم .

وقوله (وبالفاء والعين) نحو يَوْمٌ وَيَبِغُ ، وبالعين واللام نحو نوي وحيي -
والقوة - ، يسمي مضاعفاً باعتبار ، ولفيلاً مقروناً باعتبار .

قوله (وبالفاء واللام) (نحو ولي ووئي) . (١)

ونستطيع أن نلخص ما ذكره الرضي في شرحه في تقسيم الصحيح والمعتل
بمايلي :

الصحيح : ما خلا أصوله من أحرف العلة .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢ - ٣٥ .

وهو ثلاثة أقسام : صحيح سالم مثل كتب وصحيح مهموز مثل أخذ وسأل
وقرأ . وصحيح مضعف مثل مدَّ وعدَّ .

أما المعتل فما كان في أصوله حرف علة وهي (الواو - الألف - الياء) .

والأجوف وهو ما كان وسطه حرف علة مثل قام - باع .

والناقص وهو ما كان آخر حرف علة مثل قضي - رعي .

واللفيف ما كان فيه حرف علة فإن حرفاً العلة بينهما حرف صحيح سمي
لفيفاً مرفوقاً ، مثل وقى - وعي وإن اقترنا وكان الفاء حرفاً صحيحاً سمي لفيفاً
مقروناً مثل عوي وكوي ونوي - وثوي .

(ج) وفي باب المجرد والمزید قال ابن الحاجب :

الماضي : للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ نحو ضَرَبَهُ وقتَلَهُ
وجَلَسَ وقَعَدَ وشَرِبَهُ وومِئَةً ^(١) وفرح ووثق وكُرم .

وفي المزيد للثلاثي قال : وللمزيد فيه خمسة وعشرون ملحق بدخرج نحو
شملل وحوقل وبيطر وجهور قلنس وقلسي ، وملحق بتدخرج نحو تجلبب وتجبورب
وتشيطين وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم . وملحق باحر نجم نحو اقعنسس
واسلنقي ^(٢) وغير ملحق نحو أخرج وجَرَّبَ وقَاتِلَ وانطلق واقتدر واستخرج

(١) ومق : ومقَّة يَمِقُّه ، نادرٌ مقَّةٌ ومَمَقاً ، أحبه أبو عمرو في باب فعلَ يفعلُ : ومق يَمِقُ ووثق
يثقُ والمقَّة المحبة ، والهاء عوض من الواو ، وقد ومقه يَمِقُه ، بالكسر فيها أي أحبه ، فهو
وامق . (انظر لسان العرب لابن منظور - باب القاف فصل الواو) .

(٢) شملل أي أسرع - وجهور : رفع صوته وقلنسوته وقلنسوته ألبسته القلنسوة ، تجلبب : لبس
الجلباب . تجبورب : لبس الجبورب . تشيطن الرجل : صار كالشيطان في تمرده - ترهوك
الرجل في المشي : أي كان كأنه يموج فيه - تمسكن : تشبه بالمسكين - احر نجم القوم :
ازدحموا ، اقعنسس : رجع وتأخر ، اسلنقي : مطاوع سلتي : أي صرع - اغدودن النبات
طال اغلوطت البعير : تعلقت بعنقه وعلوته استكان . ذل (انظر شرح الرضي علي
الشافية، ج ١ ، ص ٦٨ .

واشهباً واشهباً وأغدودن واعلوّط واستكان قبل افتعل من السكون فالمد شاذ
وقبل استفعل من كان فالمد مقياس .

وفي مجرد الرباعي ومزيده قال ابن الحاجب للرباعي المجرد بناء واحد نحو
دحرجته ودَرَبَخَ، وللمزيد فيه ثلاثة تدحرج ، واحرنجم ، واقشعر ، وهي لازمة. (١)
وما ذكره ابن الحاجب لا نجد فيه ترتيباً ولا تنظيماً لباب المجرد والمزيد وفيه
خلط بين المجرد والمزيد في الثلاثي والرباعي ونستطيع أن نلخص أنواع المجرد
والمزيد بما يلي :

**أولاً : المجرد من الأفعال هو الذي يتكون من أحرف أصيلة
فقط وهو نوعان :**

أ - مجرد الثلاثي : مثل كتب - وفرح وصعب .

ب - مجرد الرباعي ووزنه فعلل مثل بعثر ووسوس وزلزل وعريد - وغريل
- ودحرج . وقد ألحقوا بهذا الوزن أوزاناً أخرى ذكرها الرضي منها فوعل مثل
جورب وفيعل مثل بيطر وفعلي مثل سلقي إذا استلقي علي ظهره .

أما المزيد فهو نوعان :

مزيد الثلاثي : وهو إما مزيد بحرف وله ثلاثة أوزان

١ - وزن أفعل مثل أخرج - أكرم .

٢ - وزن فَعَل مثل كَرَم .

٣ - وزن فاعل مثل جادل وحافظ وحارب وقاتل .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٦٧ ، ص ١١٣ .

وأما مزيد بحرفين وله خمسة أوزان :

- ١ - وزن انفعَل (بزيادة الألف والنون) مثل انكسر وانفتح .
- ٢ - وزن افتعل بزيادة الألف والفاء مثل افتتح وافترش - اشتاق - اضطبر - اصطاف - اتخذ - ادعى - امتدّ .
- ٣ - وزن تفاعل : بزيادة التاء والألف مثل تقاتل - تناوم - تباع - تشاكي .
- ٤ - وزن تفعل بزيادة التاء وتضعيف العين مثل : تكبر وتقدم وتؤكد وتزكي .
- ٥ - وزن أفعل بزيادة الألف وتضعيف اللام مثل : احمر وأصفر وأسود وأرعد .

أما مزيد الرباعي فنوعان :

- أ - مزيد الرباعي بحرف علي وزن تفعل مثل تدرج - تبعثر .
- ب - مزيد الرباعي بحرفين : ويأتي علي وزنين :
 - ١ - وزن أفعل مثل اخرج بزيادة الألف والنون وأصله حرجم وافرقع وأصله فرقع .
 - ٢ - وزن أفعل بزيادة الألف ولام ثالثة في آخره . ويدل علي المبالغة مثل اطمان ، اقشعر ، اكفهر .^(١)

(١) انظر في تفصيل ذلك التطبيق الصرفي للدكتور عبده الراجحي ، ص ٢٦ وما بعدها ، والبسيط في علم الصرف للباحث ، ص ٢٣ وما بعدها .

(د) وفي باب المصادر :

قال ابن الحاجب : المصدر : أبنية الثلاثي المجرد منه كثيرة نحو قَتَلَ وفَسَقَ وشُغِلَ ورحمة ونشده ، وكُذِرَ ودعوي وذكرى وبشري وكيان وحرمان وغفران وطلب وخنق وصغر وهُدِيَ وغلبه وسرقه وذهاب وسؤال وزهادة ودراية ودخول وقبول ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة وكراهية إلا أن الغالب في فعل اللازم نحو ركع علي ركوع ، وفي المتعدي نحو ضرب ، علي ضَرْب .

وفي الصنائع ونحوها نحو كتب علي كتابة ، وفي الاضطراب نحو خفق ، علي خفقان ، وفي الأصوات نحو صرخ ، علي صراخ ، وقال الفراء : إذا جاءك فعل مما لم يُسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز وفِعْلاً لنجد ونحو هُدِيَ وقرئَ مختص بالمنقوص ونحو طلب مختص بيفعل ، الأجلَب الجُرح والغلب . (١)

وقد شرح الرضي متن ابن الحاجب كما يلي :

قال: أقول قوله : (ورحمة ونشدة - ليس الأول للمرة ولا الثاني للهيئة وإن وافقتا في الوزن ما يصاغ لهما والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة وقد جاء غير ذلك كالفُعْلُ نحو السُودَد ، والفَعْلُوت نحو الجبروت ، والفِيعْلُولَةُ كالكينونة وأصلها كَيْتُونَةٌ ، والفعلولة كالشيخوخة والصيرورة كالشبيبة والفضيحة ، والتفعلة كالتهلكة .

قوله : الغالب في فعل (بفتح العين واللام) اللازم علي فعول ليس علي إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ، فالأولي بنا أولاً أن لا نعين الأبواب من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ولا المتعدي واللازم بل تقول :

(١) الرضي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ١٥١ .

الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفِعال بالكسر ، كالصباغة ،
والحياكة ، والخياطة ، والتجارة ، والدلالة والولاية والغالب في الشراء والهباج ،
وشبهه الفِعال كالفرار والحران والشراء والجماع .

ويجئ فعّال بكسر الفاء وفتح العين في الأصوات أيضاً لكن أقل من فُعال
بضم الفاء وفعليل فيها وذلك كالزمار والعرار . (١)

والفِعال بكسر الفاء وفتح العين قياس من غير المصادر في وقت حينونة
المحدث كالقطاف والصّرام والجداد والحصاد والرفاع ويشاركه فعّال بفتح الفاء
والعين (٢) . والغالب في مصدر الأدوات من غير باب فَعِل المكسور العين الفُعال ،
كالسُعّال والدُّوار ، والعُطاس والصدّاع .

والغالب في الأصوات أيضاً الفُعال بالضم ، كالصراخ والبُغام والعُواء
ويشاركه في الغواث فعّال بالفتح ويأتي فيها كثيراً فعيلُ أيضاً ، كالضجيج
والنثيم والنهيت وقد يشتركان ، كالنهيق والنهاق والنبيع والنباح . (٣)

ويجئ فعّال من غير المصادر بمعنى المفعول كالدُّقاق والحُطام والفتات
والرفات . (٤)

(١) الزمار : صوت النعام والعرار مصدر عمر الظليم ، يعرّ إذا صاح .

(٢) القطاف : وقت قطف العنب ونحوه . والصّرام بكسر الصاد أوان إدراك النخل والجداد بكسر
الجيم أوان قطع ثمر النخل - والحصاد : أوان حصد الزرع والرفاع : أوان حمل الزرع بعد
الحصاد إلى البيدر .

(٣) البُغام بضم الباء مصدر بغمت الظبية إذا صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها .
والعواء مصدر عوي الكلب والذئب يعوي إذا لوي خطمه ثم صوّت أو إذا مد صوته والغواث
صوت المستغيث والنباح : والنبيع - صوت الكلب والظبي والتيس والحية .

(٤) الدقاق : فتات كل شيء ، والحطام ماتكسر من اليبس والفتات ماتفتت والرفات :
الحطام .

والفُعالة للشئ القليل المفصول من الشئ الكثير كالقُلامة والقُراضة والنقاوة
والنُفَاية . (١)

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الفُعْلَانُ ، كالعسلان والرتكان ،
وربما جاء فيه الفُعَال بضم الفاء كالقماص ، والشنآن (٢) شاذ ، لأنه ليس
باضطراب .

والأغلب في الألوان الفُعْلَةُ ، كالشُهْبَةُ والكُدْرَةُ . (٣)

وفي الأدوية من باب فَعَلَ المكسور العين الفَعْلُ ، كالورم ، والمرض والوجع .
وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

ثم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي علي

(١) القلامة : ماسقط من الظفر والقُراضة : ما سقط بالقرض والنقاوة ، خيار الشئ والنفاية
بضم أوله وفتححه وهو الردي من الشئ وبقيته .

(٢) العسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ، فيخفق برأسه ويترد متنه ، والعسلان أيضاً : أن
يسرع الذئب والشعلب ويضطرب في عدوه ويهز رأسه .

والرتكان : مقارنة البعير خطوه في رملاته ، ولا يقال إلا للبعير .

والقماص : مصدر قمص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم القاف وكسرهما ،
أو إذا صار عادة له فالبضم . وهو أن يرفع يديه ويطحهما معاً ويعجن برجليه .
(انظر القاموس المحيط للفيروزبادي وباب النون وباب الصاد) .

والشنآن : يقال شنته : شتوه من باب تعب شناً : مثل فلس (وشنأناً) بفتح النون
وسكونها أبغضته .

(انظر المصباح المنير للفيومي ، كتاب الشين) .

(٣) الشُهْبُ : مصدر من باب تعب وهو أن يغلب البياض السواد والاسم الشُهْبَةُ وكُدْرُ كُدْرَةُ
يقال كدر الحصان كُدْرَةً إذا كان لونه بين السواد والغبرة .

فَعَلٍ ، من أي باب كان نحو قتل قَتَلًا ، وضرب ضَرْبًا ، وَحَمِدَ حَمْدًا ، وفعل اللازم علي فَعُول ، نحو دخل دخولا ، وأما فعل اللازم ففعل بالفتح كَتَرِبَ ، تَرَبًا - وفَعُل وهو لازم لا غير - فعالة في الأغلب ، نحو كَرُمَ كرامةً .

قوله : قال الفراء : « إذا جاءك فَعَلٌ مما لم يسمع مصدره : يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلٍ المفتوح العين : فَعُول (بضم الفاء والعين) فتعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعُل ، متعديا كان أو لا هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدي فَعُل مطلقاً ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم ففَعُول من فَعَلٍ المفتوح العين وفَعُلٌ من فعل المكسور وفعالة من فعل المضموم العين لأنه الأغلب في السماع فيرد غير المسموع إلي الغالب .

وفي مصادر الثلاثي المزيد والرباعي قال ابن الحاجب :

« والمزيد فيه والرباعي قياس ، فنحوا أكرم علي إكرام ، ونحو كرم علي تكريم وتكرمة ، وجاء كذابٌ وكِذابٌ ، والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية وإجازة واستجازة ، ونحو ضارب علي مُضاربة ، وضِراب ، ومِرَاء شاذ ، وجاء قيتال، ونحو تكرم علي تكرمٌ ، وجاء تملأق ، والباقي واضح .^(١)

قال الرضي في شرحه : قوله تكريم وتكرمة : تفعيل في غير الناقص مطرد قياس ، وتفعلة كثيرة ، لكنها مسموعة ، وكذا في المهموز اللام ، نحو تخطيئاً وتخطئة ، وتهنيئاً وتهنئة ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيبويه أن تفعلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تخطيئاً وهذا كما ألحق رأييت بأقمت^(٢) . وأما إذا كان لام للكلمة حرف علة فإنه علي تفعلة لا غير .

(١) الرضي : شرح شافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

(٢) سيبويه : الكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

قال : وقوله (وجاء كذاب) هذا وإن لم يكن مطرداً كالتفصيل لكنه هو القياس.

وأما كذاب بتخفيف الذال : في مصدر كَذَب فلم أسمع به ، والأولي أن يقال في قوله تعالى : (وكذبوا بآياتنا كذاباً) .^(١) في قراءة التخفيف أنه مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كذب كما في قوله تعالى : (وتبتل إليه تبتيلاً) .^(٢) وقوله (ومراء شاذ) يعني بالتشديد والقياس مراء بالتخفيف (المراء هو المجادلة وأيضاً الشك) .

وفي مصادر الرباعي قال ابن الحاجب : ونحو دحرج علي دحرجة ودخراج بكسر الدال ، ونحو زلزل علي زلزال بالفتح والكسر .^(٣)

(هـ) أما المصدر الميمي فقال ابن الحاجب :

« ويجئ المصدر من الثلاثي المجرد علي مَفْعَل بفتح العين والميم قياساً مطرداً كَمَقْتَل ومَضْرَب بفتح الميم والعين ، وأما مَكْرُم ومَعُون بفتح الميم وضم الراء والعين ، ولا غيرهما ، فنادران حتي جعلهما الفراء جمعاً لِمَكْرُمَة ومعونه ، ومن غيره علي زنة المفعول كَمُخْرَج ومُسْتَخْرَج بضم الميم وفتح ما قبل آخره ، وكذا الباقي ، وأما ماجاء علي مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل ، وفاعلة كالعافية والباقية والكاذبة أقل .^(٤) »

(١) الآية ٢٨ ، سورة النبأ .

(٢) من الآية ٨ ، سورة المزمل .

(٣) الرضي . شرح شافية ابن الحاجب ، ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٦٨ .

قال الرضي في شرحه : قوله (وقياساً مطرداً) ليس على إطلاقه ، لأن
المثال الواوي منه بكسر العين كالموعد والموصل ، مصدراً كان أو زماناً أو مكاناً ،
على ما ذكر سيبويه ، بلي إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالموئي ،
مصدراً كان أو غيره ...

وقد يجئ في الناقص المفعِل بفتح الميم وكسر العين . مصدراً بشرط التاء
كالمعصية والمحمية .

وجاء في الأجوف المعيشة ، قال سيبويه في قوله تعالى : « حتي مطلع
الفجر » ^(١) بالكسر أي طلوعه ويجوز أن يقال أنه اسم زمان أي وقت طلوعه وقد
جاء بالفتح والكسر محمّده ومذمّه ومعجزه ومظلمه ومعتبه ومحسبه وبالضم
والكسر المعذرة . وبالفتح والضم الميسرة وجاد بالتثنية مهلك ومهلكة ومقدرة
ومأدبة وجاء بالكسر وحده الكبير والميسر والمقبل والمرجع والمجئ والمبيت والمشيب
والمعيب والمزيد والمصير والمسير والعرفة والمغفرة والمعذرة والمأوية والمعصية
والمعيشة. ^(٢)

(١) من الآية ٥ ، سورة القدر وقد قرأ الكسائي بكسر اللام وروي عبيد عن أبي عمرو
(مطلع) بكسر اللام وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة مَطْلَع بفتح اللام (انظر
السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص ٦٩٣) .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٠ - ١٧٣ .

(و) وفي اسم المرة والهيئة :

قال ابن الحاجب : والمرة من الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه علي فعلة ، نحو ضربة وقتلة ، وبكسر الفاء ، نحو ضربه وقتله وماعدها علي المصدر المستعمل ، نحو إناخة ، فإن لم تكن تاء زدتها ، ونحو أتيته إتيانه ولقيته لقاة شاذ . (١)
وقال الرضي في شرحه :

« اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أو لا .

فالمجرد عنها يجعله علي فعله بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو خرجت خرجة ودخلت دخلة وذو التاء تبقيه علي حاله ، نحو دريت دراية ونشدت نشدة ولا تقول درية ونشدة ، كذا قال المصنف (أي ابن الحاجب) ؛ ولم أعثر في مصنف علي ما قاله ، بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد علي فعله ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من الفعل جئت بها أبداً علي فعله بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام علي الأصل ، لأن أصل المصادر فعل (بفتح الفاء وسكون العين) هذا قوله ؛ والذي أري أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلي فعله ، فتقول نشدت نشدة بفتح النون .

وغير الثلاثي المجرد تخليه علي حاله ، سواء كان رباعياً كدحرجة أو ذا زيادة كانطلاق وإخراج وتدحرج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزته تعزية ؛ أي واحدة ، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ، نحو عزته تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجئ ببناء الوحدة فلا بأس .

(١) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذي الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوَحْدَة
علي ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً واحدة ، ولا تقول دَحْرَاجَةً
وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة .

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلي بناء فَعْلَة ،
بل الحق بهما التاء كما هما ، وهما إثيانه ولقاءة ، ويجوز أثبة ولقيبه علي
القياس .

وقوله (ويكسر الفاء للنوع^(١) نحو ضربة) بكسر الضاد أي ضرباً موصوفاً
بصفة، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو حَسَنَ الرُّكْبَةِ وسَيِّئَ المِيْتَةِ ، وجلست جلسة
حسنة وقد لا تكون الفعلة مرة والفِعْلَة نوعاً كالرحمة والشدة .^(٢)

(ز) وفي أسماء الزمان والمكان :

قال ابن الحاجب : « أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو
مضمومها ومن المنقوص علي مَقْعَل ، نحو مَشْرَبٌ ومَقْتَلٌ ومرْمِي (بفتح الميم
والعين) ومن مكسورها والمثال (أي المعتل الأول) علي مَقْعَلٍ بفتح الميم وكسر العين
نحو مضرب وموعد ، وجاء المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق
والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والمنخر ، وأما مِنْخَرٌ (بكسر الميم والخاء) ففرع
كَمِنَتْنِ ولا غيرهما ، ونحو المظنة والمقبرة فتحاً وضماً ليس بقياس ، وماعداه فعلي
لفظ المفعول .^(٣)

(١) يعني بالنوع اسم الهيئة .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٩ - ١٨٠ (بتصرف) .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨١ .

وقال الرضي في شرحه : « وقد جاء من يَفْعُل المضموم العين كلمات علي مفعِل بكسر العين لا غير ، وهي المشرق والمغرب والمرق وهو مَوْصِل الذراع والعِضد وهو أيضاً علي ماينتفع به ومنها المنبت والمنخر ، والمجزر والمستقط ، والمظنة . وقد جاء من يَفْعُل المضموم العين أيضاً كلمات سمع في عينها الفتح والكسر ، وهي المرق ، والمحشر ، والمسجد ، والمنسك وجاء فيما مضارعه يَفْعِل بكسر العين لغات بفتح العين وكسرها وهي المدب ومأوي الإيل ، ومضرية السيف ، وجاء مقبرة ومشرقة ومفياة ومفيوه ومقناة ومقنوه ^(١) فتحاً وضماً . وكذا المشرية في الغرفة ، لأنهم كانوا يشربون في الغرف قوله : « وماعداه فعلي لفظ المفعول : يعني ماعدا الثلاثي المجرد وهو ذو الزيادة والرباعي ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان علي وزن مفعوله ، قياساً لا ينكسر ، كالمخرج والمستخرج والمقاتل والمذخرج والمتدخرج والمخرنجم يحتمل كل منها أربعة معانٍ . ^(٢) »

(١) المزة : الموضع الذي تزلق عليه الأقدام ولا تثبت ومضربة السيف حده والمشرقة : موضع القعود وللشمس والمفياة موضع الفئ ، وهو ظل العشي والمقناة بفتح النون وضمتها الموضع الذي لا تصيبه الشمس في الشتاء ، وحكي فيها الضم والفتح من غير همز (انظر لسان العرب - باب اللام والقاف والهمزة) .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، وقالوا : إن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامداً فالباب فيه مَفْعَله بفتح العين كالمأسدة والمسبعة ، والمذابة . أي الموضع الكثير الأسد والسياب والذئاب ، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد فلا يقال مضبعة ومقردة ، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه نحو الضفدع والشعلب هل استغنوا بقولهم كثير الشعالب أو تقول : مكان مُشْعَلِب ومُعْقِرِب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى علي أنها اسم فاعل (انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٨) .

(ح) وفي اسم الآلة :

قال ابن الحاجب : الآلة علي مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَه بكسر الميم وفتح العين في هذه الأوزان ، كالمِخْلَب والمِفْتَاح والمَكْسِجَة ونحو المُسْعَط والمنْخُل والمْدُق والمْدُهْن والمُكْحَلَة والمُحْرَضَة ليس بقياس (وهو يضم الميم والعين فيها جميعاً) . (١)

وقال الرضي في شرحه :

« أقول : اعلم أن المِخْلَب ليس موضع الحلب ، لأن موضعه هو المكان الذي يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يجعل بها الحلب ، وكذا المِسْرَج بكسر الميم كما قال سيبويه . وقال سيبويه في المِكْحَلَة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعني أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم تكن مثل المكسحة والمصفاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا في المسجد وأخواته ، والمُسْعَط ، مايسعط به الصبي أو غيره ، أي يجعل به السعوط في أنفه ، والمْدُق ، مايدق به الشئ كنفهر العطار ، والمْدُهْن : مايجعل فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن المِكْحَلَة والمْدُهْن موضعان للكحل والدهن لم يبنيا علي مِفْعَل كما هو بناء المواضع لأنهما ليسا موضعين لما يفعل فيه الشئ بل هما موضعان لاسم جامد ، لم يبعد ، فإذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن . بفتح الكاف والdal .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٦ . والمحرضة قال صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرضة بكسر الميم وفتح الراء كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هي وعاء المحرض . والمحرض كقفل وكعنتق - الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطباً ثم يحرق ويرش الماء علي رماده فينعقد ، ثم تُغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملاً في جزيرة العرب إلي يوم الناس هذا (انظر هامش (٢) من شرح الرضي علي الشافية ، ج ١ ، ص ١٨٧).

وجاء الفَعَالُ أيضاً للآلة ، كالحياط والنظام . (١)

ونلاحظ أن ابن الحاجب والرضي لم يذكران اسم الآلة الجامد الذي لا فعل له وهو سماعي وليست له قاعدة محددة : مثل (فأس - رحي - ساطور - سكين - قدوم - درع - رمح - شِصْ - قلم - فرجار - قرطاس - سيف - نورج ... الخ.

وقد ذكر مجمع اللغة العربية صيغاً لاسم الآلة استحدث أغلبها وهي :

وزن فاعلة مثل ساقية - طائرة .

ووزن فاعول مثل : ساطور .

ووزن فعالة بتشديد العين مثل ثلاجة وطيارة وغسالة وخرامة وفتاحة وغواصة ودبابة وكسارة .

(٣) أما ابن هشام المصري م ٧٦١ هـ : فله جهود في الصرف نجد ذلك في شرحه للألفية فقد شرح بعض أبواب الصرف التي ذكرها ابن مالك في منظومته وكان قد اختتم بها مباحثه وقد صنّف ابن هشام كتاباً مستقلاً للصرف هو (نزهة الطرف في علم الصرف) وفي مصنفاته الأخرى نجد بحوثاً متفرقة عن المشتقات والمصادر وغير ذلك .

ومن نماذج شرحه علي الألفية في مباحث الصرف (ماذكره في باب التصغير):

قال : « هو لغة التقليل واصطلاحاً تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية وأما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دربهات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فوق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صُدِّيقي وزاد الكوفيون معني آخر وهو التعظيم نحو دويهة وخرجها البصريون علي التقليل لأن الداهية إذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معني آخر وهو التحيب نحو بنية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة .

وأما شروطه فأربعة أحدها أن يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما أحيسنه عند البصريين الثاني أن لا يكون متوغلاً في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا مَنْ وَكَيْفَ ونحوهما .

الثالث : أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لأنه علي صيغة التصغير ولا سيطر لأنه علي صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام .

الرابع : أن يكون قابلاً لصيغة التصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا أسماء الشهور والأسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوي والبارحة والغد والأسماء العاملة وأما أبنيته الموضوعة له فهي ثلاثة أبنية (فُعِيلَ وفُعِيْعِلَ وفُعِيْعِيْل) فالأول لتصغير الثلاث كقُلَيْس والثاني لتصغير الرباعي نحو دُرَيْهَم والثالث لتصغير الخماسي نحو دينير وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل فقبل له لم بنيت المصغر علي هذه الأبنية فقال لأنني وجدت معاملة الناس علي قُلَيْس ودرهم ودينار .

وإن كان المصغر متجاوز الثلاثة احتيج إلي عمل رابع وهو كسر ما بعده ياء التصغير ثم يُنظر إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر فهي بنية فُعِيْعِل كقولك في تصغير جعفر جُعِيْفِر وإن كان بعده أي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر فهي بنية فعيعل كقنديل وقنديل وإن كان حرف اللين واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفر بقلب الواو ياء ومصباح ومصبيح بقلب الألف ياء .

ويتوصل في التصغير في هذا الباب إلي مثالي فعالل وفعاليل وللحاذف هنا من وجوب وتخيير ماله في التكسير فتقول في تصغير سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه وفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف منه زياداتان (السين والتاء) ويتعين فيه إبقاء الفاضل وهو الميم وحيزيون^(١) مما يحذف منه الياء وتبقى الواو فتقول سُفِيرَج يحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها.

قال الأخفش : سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم . وفرزد يحذف خامسه وهو القاف أو فريذق يحذف رابعه وهو الدال ومخيرج يحذف السين والتاء وإبقاء الميم وحزيبين يحذف الياء وقلب الواو ياء .

ويجوز لك أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة فتقول في تصغير سفرجل سفيرج وفي تصغير احرنجام حريجيم - وما جاء مخالفاً لما شرحناه فخارج عن القياس ومثاله في التصغير تصغيرهم مغرباً وعشاء علي مغربان وعشيان بزيادة ألف ونون وقياسهما مغرب وعشيّ بإسقاط الألف والنون وتصغيرهم إنساناً وليلة علي أنيسيان وليلية بزيادة الباء فيهما وقياسهما أنيسان وليلة بإسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين إلي أن إنساناً أصله أنيسان من النيسان فلا يكون تصغيره علي أنيسيان شاذ وتصغيرهم رجلاً علي رويجل بزيادة الواو وقياسه رُجِيل . وتصغيرهم عشيّة عشيثة وقياسها عُشيّة ويستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل أحداها ما قبل علامة التأنيث وهي نوعان تاء كشجرة وألف كحيلي والمسألة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء - المسألة الثالثة ما قبل ألف أفعال كأجمال وأفراس .

(١) الحيزيون : المرأة العجوز ، وفي لسان العرب لابن منظور الحيزيون العجوز من النساء وناقاة حيزون : شُهْمَةٌ جديدة والحيزيون العجوز والحيزيون السبينة المخلق (انظر لسان العرب ، باب النون - فصل الحاء) .

المسألة الرابعة ما قبل ألف فعلان الذي يجمع علي فعالين صفة كان أو اسماً مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها كسكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً أي باقياً علي ما كان عليه من الفتح قبل التصغير تقول (شجيرة وحُبَيْلي وحُميراء وأجميال وأفيراس وسُكيران، وعُمَيْران وعُثَيمان لأنهم لم يجمعوها علي فعالين .

وتقول في تصغير سِرْحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو علي خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث علي وزن فعلي سريحين وسُلَيْطين بقلب الألف فيها ياء لأنهم جمعوها علي فعالين فقالوا سراحين وسلطين .

قال : ويستثنى أيضاً من قولنا يتوصلُ إلي مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف إلي مثالي مفاعل ومفاعيل ثمانى مسائل جاءت في الظاهر علي غير ذلك لكونها مختومة بشئ قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير وارداً علي ما قبل ذلك الشئ وكان ذلك الشئ غير موجود في المكبر وذلك ما وقع بعد أربع أحرف سواء كانت كلها أصولاً أم لا من ألف التانيث بيان لها ممدودة كقرفصاء لنوع من القعود أو تائه كحفظله واحدة الحنظل أو علامة نسب كعبقري^(١) أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان^(٢) أو علامة تثنية وهي الألف والنون أو الياء والنون كمسلمين بفتح الميم أو علامة جمع تصحيح للمذكر كجعفرين أو علامة جمع تصحيح للمؤنث كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامري القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك . فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة وتقدير

(١) عبقري نسبة إلي عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شئ عجيب .

(٢) الجُلْجُلان بضم الجيم ثمرة الكُزْبَرَة وقيل حب السمسم وقيل هو السمسم في قشره قبل أن يحصد وجُلْجُلان القلب : حَبَّتْهُ وَمُنْتَه . (انظر لسان العرب ، لابن منظور - باب اللام) .

التصغير واقعاً علي ما قبلها فتقول قريفصاء وحنيطرة وعبيقري وزعيفران
وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات واميرئ القيس وبُعَيْلَبِك .

وتثبت في التصغير ألف التانيث المقصورة إن كانت رابعة لحقة الاسم كحُبْلِي
فتقول حُبْلِي وكذا تحذف الخامسة إن لم تقدمها مدة زائدة كقرقري اسم موضع
فتقول قريقر ونقول في تصغير حُبَارِي ^(١) حُبَيْرِي بحذف المدة الزائدة قبل الراء أو
حُبَيْر بحذف ألف التانيث وقلب المدة باء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه
بالكسرة وإدغامها في ياء التصغير وأبو عمرو يعوض عن ألف التانيث هاء فيقول
حُبَيْرَة .

وإن كان ثاني المصغر ليناً (ألف أو ياء) منقلباً عن لين رددته إلي أصله
الذي انقلب عنه فترد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان وباب إلي الواو فإذا صغرتها
قلت قُومِيَّة ودُومِيَّة ومُوزِن وبُوب يرد الواو إلي أصلها ويرد ثاني نحو موقن وموسر
وناب إلي الباء لأنها الأصل المنقلب عنه والأصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر
ونيب من النيب فإذا صغرتها قلت مُيَيْقُن ومُيَيْسِر ونيب يرد الباء إلي أصلها
بخلاف ثاني نحو مُتَعَد فإنه غير لين لأنه تاء مبدلة عن واو إذ أصله مَتَعَد فيقال
في تصغيره مُتَيْعَد لا مُوَيْعَد خلافاً للزجاج والفارسي وبخلاف ثاني نحو آدم فإنه
منقلب عن غير لين لأنه منقلب عن همزة تلي همزة والأصل أَدَم بهمزتين مفتوحة
فساكنة قلبت الساكنة ألفاً فتقلب الألف واوا كالألف الزائدة من نحو ضارب
وكالألف المجهولة الأصل كصاب (اسم نبت) فتقول في تصغيرها أَوَيْدَم وضرب
وَصُوب .

(١) الحُبَارِي طائر معروف وهو علي شكل الإوزة برأسه ويطنه غُبْرَة ولون ظهره وجناحيه كلون
السَّانِي غالباً والجمع حبابير وحباريات وقال في القاموس حباري جمعها حباريات وجعل
حبابير جمعاً للحُبُور وهو برخ الحباري وهو المتفق علي القياس (انظر المصباح المنير للفيومي
كتاب الحاء والقاموس المحيط - باب الراء) .

وإن كان ثاني المصغر ليناً مبدلاً من حرف صحيح غير همزة أو همزة لاتلي همزة فإنه يرد أيضاً إلى أصله فيرد ثاني دينار وقيراط إلى النون وإلى الراء فتقول في تصغيرهما دُنَيْنِير وقِيرِيط ويرد ثاني نحو ذيب بالياء إلى الهمزة فإن أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فإذا صغرتَه قلت ذؤيب بالهمزة رجوعاً إلى الأصل فإن قلت فقد قالوا في تصغير عيد عُيَيْدٌ فصغروه علي لفظه ولم يرده إلى أصله وقياسه عويد بالواو لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو قلت إنما قالوا ذلك شذوذاً كراهيةً لالتباسه بتصغير عود .

قال : وإذا صُغِرَ ما حذف أحد أصوله (فاء أو عين أو لام أو اثنان منها) وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف علي حرفين مثل يد ودم وأخُ المحذوف اللام فتقول في تصغيرها يُدَيِّه ودُمَي وأخي وفي عدة وعيدة وفي شفة شفيِّه أو شفيِّه وفي ماء (مسمي به) مُوَيِّ وكما تقول في تصغير الماء المشروب مُوَيِّه بقلب الألف واواً رداً إلى أصلها إلا أن هذا الماء المشروب لأمه هاء فرد إليها وأصله موه بدليل جمعه علي أمواه فقلبت الواو ألفاً علي القياس وأبدلت الهاء همزة علي غير القياس (١) .

وقال في رد تاء التأنيث إلى المصغر إذا لم تكن في المكبر : « ويلحق تاء التأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها لفظاً ثلاثي في الأصل وفي الحال الراهنة لثلاثي يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير نحو دار مما عينه واو وسن من المضاعف وعين مما عينه ياء وأذن مما فاءه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن أذينة وعُيَيْنة بين حصن أو ثلاثي في الأصل دون الحال نحو يد ويُدَيِّه . وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء بالمد مطلقاً فتقول في تصغير سُمَيَّة ولو سميت بسما

(١) خالد الأزهرى : شرح التصريح علي التوضيح لابن هشام ، ج ٢ ، ص ٣١٧ - ٣٢٣ .

مذكراً لقلت في تصغيره سُمِّيَ بغير تاء لتذكير مسماه وبخلاف نحو شجر ويقر من أسماء الأجناس فلا تلحقهما التاء فيمن أنشهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة ويُقْبِرَة لثلا يلتبساً بالمفرد المصغر فأما من ذكرهما فلا إشكال وبخلاف نحو خمس وست من أسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خُمَيْسَة وسُدَيْسَة لثلا يلتبساً بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسُعاد فلا يقال في تصغيرهما زَيْنَبَة وسُعَيْدَة لتجاوزهما للثلاثة فإن الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال وإلي ذلك أشار الناظم (أي ابن مالك بقوله) :

(ما لم يكن بالتاء يري ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب وعرب ودرع ونعل ونحوهن كذود وقوس وعُرس وناب مع ثلاثيتهن وتأنيثهن وعدم اللبس وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظاً وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقصة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعُرس بكسر العين وعُرس بضمها وذود وضحي وسور وقدر وسمع في بعضها التأنيث من ذلك قدير قديرة ونقول في تصغير ما سبق شجر شجير وغنيم وخميس ونوب وزويد وحرب وعرب ودرع ونعل وقوس وعُرس وشذ اجتلابها أي التاء في تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن علي الثلاثة فقالوا ورَيْثَة وأَمِيمَة وقَدِيدَة . (١)

وفي تصغير بعض الأسماء غير المتمكنة قال ابن هشام :

« ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة أحدها أفعل في التعجب ، وقال الدنوشري وظاهره أن أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك وهو عجيب فقد تقدم في كلام الشارح في الكلام علي شروطه وشذ ما أحيسنه عند البصريين أي أن ابن هشام ناقض نفسه فقد ذكر قبل ذلك في شروط التصغير أنه لا يصاغ من فعل التعجب إلا ما شذ عند البصريين (٢) .

(١) المصدر نفسه . ج ٢ ، ص ٣٢٤

(٢) انظر المصدر نفسه . ج ٢ ، ص ٣١٧

والثاني المركب المزجي علماً كان أو عدداً قاله علم كبعليك وسيبويه في لغة من بناهما علي الفتح في بعليك وعلي الكسر في سيبويه وأما من أعربهما إعراب ما لا ينصرف فلا إشكال في تصغيرهما لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر فافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أحيسنه وبعيليك وسيبويه وخميسة عشر .

والثالث : اسم الإشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا وتا في التانيث وذان للمذكر وتان للمؤنث وأولاء للجمع .

الرابع : الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات وهي الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي .

ونقول في التصغير ذا وتا (ذياً وتياً) فيبقى الحرف الأول علي فتحه وتأتي ياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفاً في الآخر عوضاً عن ضم الحرف الأول والأصل ذيباً وتيباً بثلاث ياءات أولاهما عين الكلمة وثانيهما ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الياء الأولي وتقول في تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) وفي تصغير أولاء أوليا بابقاء أوله علي ضمه في حال التكبير والقصر في لغة القصر وهم التميميون وبالد في لغة المد وهم الحجازيون ونقول في تصغير الذي والتي اللذيان واللتيان ونقول في تصغير اللذان (اللذيان واللتيان) ونقول في تصغير الذين (الذيون) وإذا أردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيان ثم جمعت بالألف والتاء فقلت اللتيان ولا يصغر ذي من أسماء الإشارة اتفاقاً عند الجميع للالباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم وعَمراً علي عُمير مع الالباس ولا يصغر في الإشارية للاستغناء عن تصغيرها بتصغير تا خلافاً لابن مالك (١) .

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٤) أما ابن عقيل المتوفي سنة ٧٦٩ هـ فتظهر جهوده في الصرف من خلال شرحه لألفية ابن مالك وشرحه للتسهيل المسمى المساعد علي تسهيل الفوائد (شرح كتاب التسهيل لابن مالك) وقد وصل إلينا في أربعة أجزاء كان الجزء الأخير خاصاً بمسائل التصريف . وشرحه مختصر مفيد في عبارة سلسلة واضحة.

ومن نماذج ذلك قوله في (باب الوقف) . قال في تعريف الوقف :

« هو قطع الموقوف عليه (أي اللفظ) ، عن الاتصال ، ويكون للاستراحة ، أو تمام المقصود ، وهو المتكلم عليه هنا ويكون ترغماً ، ويكون استثنائاً ، وإنكاراً ، وتذكراً ، وإن كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بما له فيكون ساكناً في الوقف كالدرج (أي الوصل) نحو لم ، والذي ولم يقم ولم يقوماً^(١) .

إلا أن يكونا مهملاً في الخط ، لم يكن حال الوقف ، كحال الدرج .

فيحذف أي ذلك الساكن الذي أهمل خطأ ، كالتنوين رفعاً وجراً ، نحو قام زيد ، ومررت بزيد .

إلا تنوين مفتوح ، غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً فتقول رأيت زيدا ، ويدخل في كلامه المبني أيضاً فتقول : وبها وإيها . واحترز بمؤنث بالهاء من نحو قائمة ، فتقف بالهاء ولا تبدل من التنوين شيئاً وعبر بالهاء نظراً إلي الوقف ، وإخراجاً لما يكون بالتاء ، كبنيت وأخت فتقول : رأيت بنتاً ، وأختاً ، بالإبدال ، وكذا يبدل ، علي لغة من يقف علي قائمة ونحوها بالتاء ، فتقول : رأيت قائمتاً .

(١) ابن عقيل : المساعد علي تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن مالك) ، ج ٤ ، ص ٣٠١ .

في لغة غير ربيعة ، وأما ربيعة ، فلا يبدلون من التنوين في النصب ألفاً ، بل يحذفونه ، ويقفون بالسكون ، كالمرفوع والمجرور ، وهذه اللغة حكاهم الأخفش ، ولم يذكر كثيرون أصحابها ، وقال الخضراوي : لم يذكر سيبويه هذا ، وذكر الأخفش ، أن من العرب من يقف بالسكون كالمرفوع ، والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر ، ولا يجوز في الكلام . وحكاية الأخفش أنها لغة ، ترد هذا العمل ، ومما جاء من ذلك ، قوله

ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً دَنَفٌ^(١)

والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ، ففي أشعارهم ، الوقف كثير جداً علي المنصوب المنون بالألف ، فكان الذي اختصوا به ، جواز الإبدال .

ويحذف تنوين المضموم والمكسور ، بلا بدل ، في لغة غير الأزدي فلا يبدلون من التنوين حرفاً ، وأما الأزدي فيبدلون منه حرفاً ، يجانس الحركة في الرفع والجهر ، كما يفعل ذلك لزوماً غير ربيعة ، في النصب ، فيقولون : جاء زيدو ، ومررت بزيدي ، ذكر ذلك أبو الخطاب ، عن أزدي السراة .

وقال المازني : هي لغة قوم من اليمن ، وليسوا فصحاء ، والأزدي أبو حي من اليمن ، وهو بالسين أفصح ، يقال : أزدي شنوعة ، وأزدي عُمَان ، وأزدي السراة قال: (٢)

(١) من البحر الطويل ولا يعرف قائله . وقال في الدرر اللوامع علي همع الهوامع للأمين الشنقيطي، ج ٢ ، ص ٢٣٢ . استشهد به علي أن لغة ربيعة ، حذف التنوين من المنصوب ، عند الوقف ولا يبدلون منه ألفاً فيقولون : رأيت زيداً ، حملاً علي المرفوع ، والمجرور ، ليجري الباب مجري واحداً ، وغم اسم امرأة والهائم : المتحير من العشق وغيره ، والدَنَف بالكسر : الذي به دَنَفٌ بالفتح ، أي مرض (انظر هامش ٣ ، ص ٣٠٢ من المساعد علي تسهيل الفوائد) .

(٢) هو الشاعر النجاشي ، قيس بن عمرو . كما ذكر الجوهري في الصحاح (انظر الصحاح للجوهري ، باب النون .

وكننت كذبي رجلين رجل صحيحه ورجل بها ريب من الحسد ثان

فأما الذي صحت ، فأزده شنوءه وأما التي شلت ، فأزده عمان

وكالصحيح في ذلك ، المقصور أي كالصحيح المنون ، في حذف التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح المقصور المنون فإذا وقفت علي فتى ، من قولك : قام فتى : ورأيت فتى ، ومررت بفتى ، فالعرب مجمعون علي الوقف بالألف ؛ وقال سيبويه والجمهور : إن الألف في المضموم والمجرور ، وهي لام الكلمة ، عادت لما زال التنوين للوقف ، وفي المفتوح ، هي بدل من التنوين ، فقاسوا المعتل علي الصحيح خلافاً للمازني في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً فالألف عنده بدل من التنوين ، رفعاً وجراً ونصباً ، واحتج بإجراء حالة الوقف ، مجري حالة الدرج ، وبأن التنوين ، في الأحوال ثلاثة ، قبله فتحه ، فأشبه التنوين في رأيت زيدا ، قال : ولا يحمل علي الصحيح ، لأن الاختلاف في الصحيح ، إنما كان للبيان فلا يكون هنا ، وإلي هذا كان يذهب الأخفش والفراء ، وهو أحد قولي الفارسي ، والآخر كالأول . ورد بإمالة الألف ، رفعاً وجراً ، في حالة الوقف ، فلو كانت بدلاً من التنوين ، لم يجز ذلك .

ولأبي عمرو والكسائي ، في عدم الإبدال مطلقاً فعندهما أن الألف لام الكلمة ، رفعاً ونصباً وجراً ، واستدل علي ذلك ، بإمالتها حالة النصب كالجر والرفع ، وبالإمالة أخذ معظم أهل الأداء والمقرئين ممن أمال ، فأمالوا في الوقف ، أو كانوا غزبي . (١)

« واتخذوا من مقام إبراهيم مُصَلِّي » (٢) و « قالوا سمعنا فتى » (٣)

(١) من الآية ١٥٦ ، سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١٢٥ ، سورة البقرة .

(٣) من الآية ٦٠ ، سورة الأنبياء .

ولما اختار الفارسي مذهب المازني ، اعتذر عما ردّ به عليه من الإمامة ، بأن الألف المبدلة من التنوين ، لما عاقبت المنقلبة عن اللام ، أجري عليها ما كان يجري علي المنقلبة .

قال الخضر اوي : وما رأيت هذا لأحد غيره ، لا دليل يشهد لصحته ، والإمامة قاعدة صحت أصولها ، وليس هذا منها ، وعُزي هذا المذهب إلي الكوفيين ، وهو أقوى الثلاثة ، ونسب بعضهم لسيبويه والخليل ، والذي نسبه أكثر الناس لسيبويه ومعظم النحويين هو الأول .

وتبدل ألفا نون إذن (يعني في الوقف) وهو قول الجمهور ، وبالألف كتبت في المصحف ، وقيل : يوقف عليها بالنون ، لأنها حرف كإن وأن .

وربما قلبت الألف الموقوف عليها ياءً وهي لغة لغزارة وناس من قيس ، وهي قليلة، يقولون : هذه عصي ، ورأيت عصي ، ومررت بعصي . أو واواً وهي لغة لبعض طيئ : يقولون هذه أفعو ، ورأيت أفعو ، ومررت بأفعو أو همزة وهي لغة لبعض طيئ أيضاً ، يقولون : هذا فتاً ورأيت فتاً ، ومررت بفتاً ، والذي يقلب همزة ، هو ممن ليس من لغته التخفيف ، والمقلوب في هذه اللغات في المنون ، الألف الأصلية : أو ألف التنوين ، علي الخلاف السابق ، وقد أبدل بعضهم من ألف التنوين همزة ، فقال : رأيت زيدا قال سيبويه : وزعم الخليل ، أن بعضهم يقول : رأيت رجلاً فيهمز ، لأنها ألف في آخر الاسم : قال سيبويه ك وسمعناهم يقولون : هو يضربها بالهمز ، فيهمزون كل ألف في الوقف .

وربما وُصِلَتْ بهاء السكت ألفاً هنا وألا فتقول هُناه وألاه ولا اختصاص لهما بذلك ، بل كل مبني آخره ألف ، يجوز فيه ذلك الوقف .

نحو : هذا ، ولاء ، ويجب ذلك في المندوب ، فتقول : وازيداه ، ولا يجوز ترك الهاء وخرج بالمبني ، والمعرب ، فلا تقول في الوقف : هذه عصاه ، ولا هذا

مُوسَاه ، وقد أبدلوا الألف في غير المتمكن هاء في الوقف شذوذاً ، قال : (١)

الله نَجَّاهُ بِكَفِّيْ مُسْلَمَةٍ من بعدما ، وبعدهما ، وبعدهُ (٢)

وقد تحذف ألف المقصور اضطراراً ولا خلاف في اختصاص ذلك بالضرورة ،
قال :

وقبيل من كُليز حاضِر

رهط ابن مرجوم ، ورهط ابن المعل (٣)

يريد المعلّي .

وألف ضمير الغائبة ، منقولا فتحه اختياراً روي عن بعض طيئ أنه قال :
بالفضل ذو فضلكم الله به وبالكرامة ذات أكرمكم الله به ، يريد بها فحذف الألف ،
ونقل حركة الهاء إلى الباء . وقضية مجئ هذا في النشر ، أن لا يمتنع أن يقال في
منها وعنّها : مِنْهُ وَعَنْهُ وفي فيها : فِيْهِ ، والوجه التوقف في هذا ، حتي يُسَمَعَ

(١) هو أبو النجم كما في معجم شواهد العربية .

(٢) من الرجز والرواية عند ابن عقيل في المساعد علي شرح التسهيل كما ذكر محقق الكتاب
د. محمد كامل بركات بالهاء الساكنة (مسلمة ، بعدمة) وجميع الروايات بالتاء الساكنة ،
مسلمت ، وبعدمت . وقد ذكر أحمد أمين الشنقيطي في الدرر اللوامع علي جمع الهوامع ،
ج ٢ ، ص ٢١٤ ، أنه استشهد به علي أن إبدال الهاء من ألف ما ، من أقبح الضرورات
وقد ذكر ابن عقيل هذا الشاهد بالتاء الساكنة في مسلمت وبعدمت في هذا الجزء (الجزء
الرابع) ، ص ٣٢٢ .

(٣) من بحر الرمل ، والقاتل لبيد بن ربيعة ديوانه ، ص ١٩٩ . وذكره سيبويه في الكتاب ، ج
٢ ، ص ٢٩١ ، وذكره الصبان في حاشيته علي الأشموني ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ . والقبيل :
القبيلة ولكير : علم ، والشاهد في ابن المعل حيث حذف منه التشديد والألف في الوقف ،
إذ أصله المعلّي ، وهو شاذ .

والمنقوص غير المنصوب ، إن كان منوناً ، فاستصحاب حذف يائه أجود : فتقول :
هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، فتقف بحذف الياء ، استصحاباً لما كان في الوصل ،
والوقف عارض ، فلا يعتدّ به ، وإقرار الياء جيد إلا أن الحذف أكثر ، زعم أبو
الخطاب ويونس ، أن بعض من يوثق بعربيته ، يثبت الياء ، فيقول : قاضي
وعمي ؛ وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش ، في أحرف من القرآن .

إلا أن تحذف فاؤه أو عينه ، فيتعين الإثبات فالأول نحو يفي ، مضارع
وفي ، مسمّى به ، فيصير بالعلمية كشج ، فإذا وقفت عليه رددت الياء المحذوفة
في الوصل ، لمعاقبتها ، وهو التنوين ، وإنما رددتها ، لئلا يبقى الاسم علي أصل
واحد ، بلا معاقب ، وخرج بلا معاقب ، حالة الوصل .

والثاني كمرٍ ، اسم فاعل من أري ، أصله : مُرئي ، فجري في لامه ماجري
في لام قاضٍ ونحوه ، وعينه هي الهمزة ، مستمرة الحذف ، فيبقي في الوقف علي
أصل واحد ، بلا معاقب ، فوجب ردُّ الياء فيهما وقفاً ، تفادياً من كثرة الإخلال وإن
كان لم يكن منوناً ، فالإثبات أجود وهذا اللفظ يتناول أربع صور :

الأولي : المنادي المبني ، نحو : يا قاضي ، نكرة مقصودة ، أو علماً ؛
فيجوز الوقف عليه بياء وبدونها ، والتحليل يختار الإثبات ، ويونس يختار الحذف ،
ورجع سيبويه قول يونس ، ورجع غيره قول التحليل ، ويجب إثبات الياء في يا يفي
، وبأمرٍ ونحوهما لما سبق ..

الثانية : المحلي بآل نحو : القاضي ، فإن كان مرفوعاً أو مجروراً ففيه
لغتان : إقرار الياء ، والحذف ، قال سيبويه : والإثبات أقبس وأكثر ، وقال في
الحذف : إنه عربي كثير ومنه قوله تعالى (الكبير المتعال) (١) وقوله تعالى

(١) من الآية ٩ ، سورة الرعد .

(يَوْمَ التَّنَادِ) ^(١) . وإن كان منصوباً نحو رأيت القاضي ، فالإثبات عند من يحرك الياء بالفتح ، وأما من يسكنها من العرب ، فينبغي أن يقف بالوجهين ، ويقول : الياء والمري ، بالإثبات ، قولاً واحداً .

الثالثة : ما سقط تنوينه لمنع الصرف ، وهذا يُوقف عليه بالإثبات ، نحو : جوارى .

الرابعة : ما حذف تنوينه للإضافة نحو : قاضي مكة وقاضي المدينة ، فإذا وقفت على المضاف من هذين ونحوهما ، جاء فيه الوجهان المذكوران في المنون ، ولا يخفى بعد هذا ، ما يرد على ما ذكره في المصنف : (إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة وصلأ ، وحكم الواو والياء المتحركتين ، حكم الصحيح) هذا استثناء منقطع من حيث اللفظ ، ولما ذكر حكم ياء المنقوص ، ولها سكون وحركة ، أردف ذلك بالكلام في ياء المتكلم ، ساكنة ومتحركة ، واستطرد ، فذكر الواو والياء ، إتباعاً للشئ بما يشاكله ، فإذا قلت : قام غلامي وزيد ، فأسكنت الياء وصلأ ، وقفت على غلامي بالسكون ، كما يُفعل في الحرف الصحيح ، إذا كان ساكناً ، فتبقي الياء على سكونها ، كما تقول : كَمْ وَعَنْ بالسكون .

وفهم من كلامه (أي ابن مالك) أن الياء المذكورة ، إذا كانت متحركة ، لا تجري مجرى الحرف الصحيح ، والمعنى أنه لا يلزمها السكون ، بل يجوز تسكينها ، ويجوز أيضاً لحاق الهاء مع التحريك ، فتقول في قام غلامي وزيد ، إذا وقفت على غلامي ، قام غلامي بالتسكين ، وقام غلامية .

وفهم أيضاً أن المحذوفة لا تكون كالصحيح ، وهو كذلك ، بل تبقى محذوفة ، ويسكن لوقف ما قبلها ، فإذا وقفت على ياقوم ، من : ياقوم اذهبوا ، وقفت بسكون الميم .

(١) من الآية ٣٢ ، سورة غافر .

وإذا كانت الواو والياء متحركتين ، وقفت بحذف الحركة ، نحو : لن يغزو ، ولن يرمي . (ولا حذف في نحو يقضي وافعلي ويدعو وافعلوا) فيوقف في هذه ونحوها علي الياء والواو ، ويثبتان كالوصل (غالباً) . استظهر به علي حذفهما في الوقف علي قلة ، ويوقف حينئذ علي ما قبلهما ، قالوا : ما أدر ، ولا أدر ، ووقفوا علي الراء ، كالصحيح الذي ليس محذوفاً منه ، وذلك لكثرة الاستعمال ؛ ويحتاج الحذف في نحو افعلي ويدعو وافعلوا ، إلي سماع (إلا في قافية أو فاصلة) فالحذف فيهما غالب ، فالقافية كقول زهير :

وأراك تُفري ما خُلِّقْتَ ، وبعض القوم يخلق ، ثم لا يفر . (١)

والفاصلة منه قوله تعالى (والليل إذا يسر) (٢) وقوله تعالى (ذلك ما كنّا نَبِّغُ) (٣) فإذا وقفت علي ما حذف في قافية أو فاصلة ، فحكم ما قبل المحذوف ، في الوقف عليه ، حكم الصحيح . وقد حذف بعض القراء في غير الفواصل والقوافي نحو قوله تعالى (الداع إذا دعان) (٤) اتباعاً ، لخط

(١) من بحر الكامل لزهير بن أبي سلمى بمدح هرم ابن سنان ، بالحزم والعزم والمضاء ، انظر ديوان زهير بن أبي سلمى ، ص ٩٤ والخلق ، التقدير يقال خلقت الأديم ، إذا قدرته قبل القطع ؛ وضرب هذا مثلاً ، لتقدير الأمر وتدبيره ، ثم إمضاته ، وتنفيذ العزم فيه وفي الصحاح : فريت الشئ أقر به ، قطعت لأصلحه ، وقال الكسائي : أفريت الأديم : قطعتة علي جهة الإفساد ، وفريته : قطعتة علي جهة الإصلاح ، وقال الأمين الشنقيطي في الدرر اللوامع ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، استشهد به علي أن الياء الساكنة لا تحذف ، إلا في صلة أو قافية .

(٢) الآية ٤ ، سورة الفجر .

(٣) من الآية ٦٤ ، سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٨٦ ، سورة البقرة .

المصحف، ومذهب سيبويه ، أن الحذف في غير ما ذكر ، لا يجوز إلا في الشعر ، وأجاز الفراء حذف الياء ، من الاسم والفعل ، لدلالة الكسرة ، والذي صحّ سماعاً قول سيبويه . (١)

وقال في الموقوف عليه المتحرك :

« إذا كان الموقوف عليه متحركاً ، غير هاء تأنيث ، سُكُنَ فخرج بمتحرك ، الساكن ، وقد سبق حكمه ، وبغير هاء ، الهاء المذكورة ، وسيأتي حكمها ، وإنما قال : هاء ، ليخرج بنتاً وأختاً ، لأن التاء فيهما لللاحق ، فهي كالتى من نفس الكلمة ، كعفريت ، فإذا وقفت على زيد ، من جاء زيد ، أو مررت بزيد ، قلت : زيد ، بالتسكين ، وكذا بنت وأخت ، تقف عليهما بسكون التاء وهو الأصل أي التسكين ، هو الأصل في الوقف ؛ وذلك لأن الوقف موضع استراحة وأخف الأحوال السكون .

ثم تحدث عن الروم من الموقوف :

« أوردت حركته : والروم إخفاء الصوت بالحركة ، قاله المصنف ؛ وقريب منه قول غيره : تضعيف الصوت بالحركة ، فتكون حال الحرف متوسطة بين الحركة والسكون ، ويدرك الروم الأعمى والبصير ، وعلامته في الكتابة خط بين يدي الحرف ، وصورته هكذا (-) ولم يكن فوق الحرف ، لئلا يلتبس بالفتحة .

(مطلقاً) فيكون في الحركات كلها ، ويحتاج في المفتوح والمنصوب ، إلى زيادة لُحْفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ، ولذا منعه القراء في الفتحة ، وأما النحويون ، فجمهورهم على جوازه فيها ، قال أبو الحسن بن الباذش : زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لُحْفته ، والناس على خلافه .

(١) ابن عقيل : المساعد على تسهيل الفوائد ، ج ٤ ، ص ٣٠١ - ٣١٢ .

والمقصود بالروم ، الدلالة علي حركة الحرف في الوصل : ولا فرق بين المنصوب وغيره ، ومن يقف علي المنصوب والمنون ، من العرب ، دون تعويض ، يقف عليها بالإسكان والروم . (١)

(وأشير إليها ، دون صوت ، إن كانت ضمة ، وهو الاشمام) .

ويتحدث ابن عقيل عن الاشمام فقال : « ولا يدركه الأعمى ، لأنه ليس للسمع فيه حظ ، وإنما يعرفه بالتعلم ، فيقال : أن تضم شفتيك إذا وقفت ، وذكر النحويون أن الاشمام مختص بالضمة ، إعراباً كانت أو بناءً ؛ قالوا : ولا يكون في الفتحة أو الكسرة ، لأن الاشمام فيها ، لا آلة له ، وماروي عن بعض القراء ، من الإشارة إلي حركة الجر ، وتسميته إشماماً ، محمول علي الروم ، فهو الذي يستقيم ، إلا أنه حصل تجوؤ في الإطلاق ؛ وعلامة الاشمام في الخط ، نقطة بين يدي الحرف ، ولم تكن فوقه ، لئلا يلتبس بالسكون . (٢)

(وقال ابن عقيل في الحرف المضعف في الوقف) .

« أو ضعف الحرف » فيجاء بحرف ساكن ، من جنس الحرف الأخير ، فيجتمع ساكنان ، فيحرك الثاني ، ويدغم فيه الأول ؛ وعلامة التضعيف في الخط « شين » فوق الحرف ، وهذه صورتها « ش » .

إن لم يكن همزة نحو (نبأ) (٣) فلا يوقف علي هذا ونحوه بالتضعيف ،

(١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣١٢ - ٣١٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤١٣ - ٤١٤ .

(٣) من الآية ٣٤ ، سورة الأنعام . (ولقد جاءك من نبي المرسلين ومن الآية ٦٧ ، سورة الأنعام (لكل نبي مستقر) .

ومن الآية ٣٢ سورة النمل (وجئتكم من سبأ بنيا يقين) .

ومن سورة القصص الآية ٣ ، (نتلو عليك من نبي موسى)

ومن الآية ٦ سورة الحجرات . (إن جاءكم فاسق بنبأ) .

ومن الآية ٢ ، سورة النبأ (عن النبي العظيم) .

لأن العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة ، إلا إذا كانت عيناً نحو : سأل .

(ولا حرف لين) نحو سرور ويني ، فلا يوقف علي هذين ونحوهما بالتضعيف.

(ولا تالي ساكن) نحو عمرو وبكر ويوم وبين ، فتقول قام الرجل ش ، ومررت بالرجل ش ، ورأيت الرجل ش .

ولا يفعل ذلك بالمنصوب المنون ، وإذا وقفت بالتضعيف سكنت ، وسُمع الحاقُ هاء السكت مع التضعيف قال بعضهم : أعطني أبيضَةً ، أي أعطني أبيض ، ولم يؤثر عن أحد من القراء الوقف بالتضعيف ، إلا ماروي عن عاصم أنه وقف علي قوله تعالى (مُسْتَطَر) ^(١) في سورة القمر ، بتشدد الراء ؛ وأما الروم والإشمام ، فعرويان عنهم كالإسكان (أو نقلت الحركة إلي الساكن قبله) فتقول في الوقف : هذا عمرو ، ومررت ببكر ، بنقل الضمة إلي الميم ، والكسرة ، إلي الكاف ، وتقول في ضربه : ضربه ، بنقل ضمة الهاء إلي الباء ، وكذا منه وعنه ، وهو مطرد ، ومنه :

فمن كان ناسينا ، وطول بلاتنا فليس بناسينا علي حاله بَكْرٌ ^(٢)

وقول زياد الأعجم :

عجبت والدهر كثير عَجْبَةٍ من عَنَزِي سبني لم أضرِي ^(٣)

(١) من الآية ٥٣ ، سورة القمر (وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَر) .

(٢) الشاهد في قوله بَكْرٌ ، أي بَكَرُ بنقل حركة الموقوف عليه إلي الساكن قبله .

(٣) رجز ينسب إلي زياد الأعجم وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (انظر ج ٢ ، ص ٢٨٦) .

قال الأعلَم : الشاهد فيه نقل حركة الهاء من قوله (لم أضرِي « ليكون أبين لها في الوقف ، لأن مجيئها ساكنة أخفي لها » وعَنَزِي نسبة إلي قبيلة عَنَزَة .

وكون هذه الحركة حركة الموقوف عليه ، نقلت كما ذكر المصنف ، هو قول جماعة من النحويين ، ولعلمهم الأكثرون ، ومنهم المبرد والسيرافي ؛ وقال الفارسي مرة : هذه الحركة لالتقاء الساكنين ، ومرة قال : ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً ، لأنه يدل علي الحركة المحذوفة من الثاني ، والأقرب أنهما قول واحد .

وخرج بقوله : الساكن ، المتحرك نحو : الرجل ، فلا تنقل إليه ، وسيأتي ذكر لغة فيه ؛ ولم يؤثر عن أحد أنه قرأ بالوقف بالنقل ، إلا ماروي عن أبي عمرو ، أنه قرأ (وتواصوا بالصبر) ^(١) بكسر الباء ، وقرأ شاذاً : (والعصر ، إن الإنسان) ^(٢) بكسر الصاد ؛ قال أبو علي : يمكن كون ذلك عند انقطاع النفس ، وكونه من إجراء الوصل مجري الوقف .

(ما لم يتعذر تحريكه) نحو دار ، ولو كان قال إلي الساكن الصحيح لكان أولي ، فإن غير الساكن لا ينقل إليه ، كان حرف مدولين ، كالألف ، والواو والياء ، المتحرك ما قبلهما بما يجانسهما ، أو حرف لين ، كالياء والواو ، المفتوح ما قبلهما ، نحو : عَوْنٌ وَبَيْنٌ ، وذلك لاستثقال الحركة ، علي حرف العلة أو تعذرهما .

(أو يوجب عدم النظير) فلا يجوز النقل إذا أدّى إلي عدم النظير ، في باب ذلك اللفظ ؛ فلو قلت : انتفعت بالبشر ، لم تقف بالنقل ، لأنه يؤدي إلي وزن فَعِلٌ ، وهو مفقود في الأسماء ، وإذا امتنع هذا ، امتنع بالأولي أن تقول : هذا بشرٌ ، لأن فِعْلاً مفقود في الكلام ، ويوقف علي ما امتنع النقل فيه لعدم النظير ، من هذين ونحوهما ، بتحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله في صورة عدم النظير يفعل بها ذلك في بقية الأحوال ، فيقال انتفعت بالبشر ، ورأيت البشر ، وهذا البشر ، وهذا العدل ، وكذا الباقي . ويجوز أن يتناول قوله ما ذكر في شرط

(١) من الآية ٣ ، سورة العصر .

(٢) الآية ١ ، من الآية ٢ ، سورة العصر .

النقل، من أنه لا يكون الساكن مضعفاً ، نحو : العدْ ، وذلك لأن النقل يؤدي إلى الفكْ ، وهو كالمفقود في بابه ، وكذا ما ذكر ، من أنه يشترط كون المنقول منه صحيحاً، فلا يقال في جاء الغَزُو : الغَزُو ، لأنه يؤدي إلى كون الاسم المعرب ، آخره واو قبلها ضمة، وهو مرفوض ، إلا في الأسماء الستة ، رفعاً ، وأما الجر ، فيؤدي النقل فيه إلى قلب الواو ياءً ، لأجل الكسرة ، فتقول في : بالغَزُو : بالغِزِي ، وهذا لا يدخل فيما ذُكر ، فالوجه أن يزداد هذا الشرط .

(أو تكن الحركة فتحة ، فلا تنقل إلا من همزة) فلا يقال سمعت العِلْمَ بالنقل، بل يتبع الثاني الأول فتقول : العِلْمُ ، كما سبق في بِشِرْ ، وعلل عدم النقل في الفتحة ، بأن المنصوب النون يبدل من تنوينه ألف ، وفتح ما قبل الألف لازم، فلا تَقُلْ ، وما فيه ألْ ، في حكم المنون، لأن أل بدل من التنوين ، فكأنه موجود، فلا نقل ؛ قال الخضراوي : فما لا يدخله التنوين ، لعدم الصرف ، لا مانع فيه من النقل في النصب ، لارتفاع هذه العلة ، فإن كان المفتوح همزة ، جاز نقل الفتحة إلى الساكن قبلها في الوقف ، فتقول : رأيت الردأ والبُطأ والخبأ .

(خلافاً للكوفيين) في إجازتهم نقل الفتحة إلى الساكن قبلها وقفاً ، وإن لم يكن المفتوح همزة ، فيقولون : رأيت البكرَ ، نقله ثعلب عن الفراء والكسائي، ونقل أيضاً عن الأخفش والجزمي ، ولم يؤثر في القراءة النقل بالوقف ، إلا ماروي عن الكسائي ، أنه كان يقول : الوقف علي قوله تعالى (فلا تك في مربة منه)^(١) بالتخفيف وجزم النون كالوصل ، قال : ويجوز : مِنْهُ ، برفع النون في الوقف ، وكذا عَنْهُ برفع النون في الوقف .

(وعدم النظر في النقل منها مغتفر) فتقول : مررت بالبُطَيِّ ، فتنتقل من الهمزة إلى الساكن قبلها ، وإن أدّى إلى فُعِلْ ، وكذا تقول : هذا الرَدُّوْ ، بالنقل ،

(١) من الآية ١٧ . سورة هود .

وإن أدّى إلي فعلٌ وإنما يغتفر ذلك في المهموز ، لأن المصير ، إليه أخف من الهمزة الساكن ماقبلها .

(إلا عند بعض تميم) فلا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة ويجعلون المهموز كغيره فيفرون منه أي من النقل من الهمزة إلي تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعاً - فيقولون : هذا الرَدِيّ ، ورأي الرَدِيّ ، ومررت بالرَدِيّ ، وهذا البُطُوّ ، والخَبَا ، وكذا النصب والجحر فيهما ، وإنما اتبعوا استثقلاً للجمع بين ساكنين ، أحدهما همزة .

(وإذا نقلت حركة الهمزة ، حذفها الحجازيون ، واقفين علي حامل حركتها) فيقولون : هذا الخَبُ ، ورأيت الخَبُ ، ومررت بالخَبُ ، وهذا البُطُ ، ورأيت البُطُ ، ومررت بالبُطُ ، وهذا الرَدُ ، ورأيت الرَدُ ، ومررت بالرَدُ ، ونظير حذف الهمزة هنا ، وإلقاء حركتها علي ماقبلها ، قولهم في أرؤس : أرُس .

(وأثبتها غيرهم ساكنة) فيقولون بعد النقل ، علي الهمزة ساكنة نحو : هذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِيّ ، وكذا الرَدُ والخَبُ .

(أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها ، ناقلاً أو متبعاً) فتقول في النقل : هذا الخَبُو ، ورأيت الخَبَا ، ومررت بالخَبِي ، وهذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِيّ ، وهذا الرَدُو ، ورأيت الرَدَا ، ومررت بالرَدِيّ .

(وربما أبدلت بمجانس حركتها ، بعد سكون باق) فتكون واواً في الرفع ، وياءً في الخفض ، نحو : هذا البُطُو ، ومررت بالبُطِيّ ، وهذا الرَدُو ، ومررت بالرَدِيّ ، وهذا الخَبُو ، ومررت بالخَبِي ، وتكون في النصب ألفاً ، فيلزم لأجلها ، تحريك الساكن بالفتح ، فتقول : رأيت الرَدَا ، والبُطَا ، والخَبَا .

(أو حركة غير منقولة) فيقولون : هذا الكَلو ، ورأيت الكلا ومررت بالكلي . ولا يبدلها الحجازيون بعد حركة إلا بمجانسها ، وذلك لأنها تسكن للوقف ، والهمزة ساكنة عندهم : نقلت إلي حركة ما قبلها نحو راسي وبير وبوسي فيقولون : هذا الكلا ، واقرأ ، وهذه الأكمو ويوضو وأهني^(١) .

وفي مسألة إبدال الهاء ، من تاء التأنيث ، قال ابن مالك :

(إبدال الهاء من تاء التأنيث ، المتحرك ما قبلها ، لفظاً أو تقديراً ، في آخر الاسم ، أعرف من سلامتها) .

وقال ابن عقيل في شرحه : (فخرج بالتأنيث ، التاء لغير التأنيث ، نحو تاء التابوت ، فلا تبدل في الوقف هاء ، ومن قال :

التابوه بالهاء ، فعل ذلك في الوصل والوقف ، لا في الوقف خاصة ، لكن شدّ قولهم : قعدنا علي القُراه ، يريد القرات .

وفي نسخة : (تاء التأنيث الاسمية) واحترز من التي في الفعل ، نحو قامت ، فلا تبدل هاء ، والمتحرك لفظاً ، نحو : قائمة وفاطمة وطلحة ، وتقديراً نحو : الحياة والفتاة ، واحترز من بنت وأخت ، فلا يوقف عليهما إلا بالتاء ؛ وخرج بآخر الاسم نحو : فاطمتين وطلحتين ، كأنه اكتفي في أكثر النسخ بذكر الاسم هنا ، عن ذكره أولاً ، خلاف النسخة التي ذكرت ؛ واستظهر بقوله : أعرف ، علي إقرارها ساكنة بلفظها ، كقوله :

الله أنجـاك بكـفي مـسلمتـ من بعدما ، وبعـدما ، وبعـدمتـ

صارت نفوس القوم عند الفلصمتـ وكادت الحسرة أن تدعي أمتـ

(١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣١٤ - ٣٢١ . (يتصرف) - وأصل هذه الكلمات الأكمو ويوضو وأهني .

وقال بعض العرب : يا أهل سورة البقرة . وعلي هذه اللغة كتبت في المصحف .

(إن شجرت الزقوم) (١) ، (أ هم يقسمون رحمت ربك) (٢) . قال الخضر اوي : وعلي هذه اللغة ، تجري عند بعضهم مجري سائر الحروف ، فيجوز فيها الاشمام والروم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً ، ولا يكون فيها النقل ، قال : وأكثرهم يسكنها لا غير . وتاء جمع السلامة كهندات والمحمول عليه كألات وذوات بالعكس فالأعراف الوقف بالسلامة نحو قام الهندات وألات وذوات ، ووقف أيضاً عليها بالهاء .

قال بعضهم : دقن البناء ، من المكرماة ، ومن كلامهم كيف الإخوة والاخوة؟ وذكر بعضهم أن الوقف عليها بالهاء لغة طيى : وقال الخضر اوي : إنه شاذ ، لا يقاس عليه .

وفي (هيهات) (٣) وجهان : إقرار التاء ، وإبدالها هاء . وقد قرئ بالوجهين في السبعة : ويجوز في ريت وثمت ، ولعلت القياس علي آلات فيوقف بالوجهين .

وإن شمي بها أي بهيهات فهي كطلحة علي لغة من أبدل فتمنع الصرف ، للعلمية والتأنيث ، ويدل علي أن التاء فيها للتأنيث فقط ، إبدالها في الوقف هاء .

(١) من الآية ٤٣ ، سورة الدخان .

(٢) من الآية ٣٢ ، سورة الزخرف .

(٣) من قوله تعالى (هيهات هيهات لما تُوعدون) ، الآية ٣٦ ، سورة المؤمنون .

وكعرفات ، في لغة من لا يبدل فيجري فيها حينئذ ما سبق في عرفات ، من الأوجه السابقة ، في باب إعراب الصحيح الآخر (١) .

وفي الوقف بهاء السكت :

قال ابن مالك (يوقف بهاء السكت ، علي الفعل المعتل الآخر، جزماً) نحو : لا تَغْزُهُ . أو وقفاً نحو : أَغْزُهُ ، والأكثر في هذا وذاك ونحوهما ، مما آخره مضموم إلحاق الهاء ، من غير تغيير للضمة ، وحكي أبو الخطاب ، أن بعض العرب يكسر المضموم ، فيقول : لم يَغْزِهِ ، وأَغْزِهِ ، قال سيبويه : وهي لغة رديئة ، وكأن أهلها توهموا الجزم أو الوقف في الآخر ، فكسروا للساكنين ، ولذلك شبهها سيبويه ، بقول زهير :

بدالي أقيّ لستُ مدركاً ما مضي ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً (٢)

حيث عطف علي توهم دخول الباء .

(وعلي ما الاستفهامية المجرورة) نحوه ؟ ، وعمّة ؟ وجوباً فيهما أي في الفعل المذكور ، وما المذكورة .

(محذوف الفاء أو العين هو حال من الفعل فإما من الظاهر وإما من المضمر ، وفي قوله فيهما ؛ والمعني أنه يجب لحاق هاء السكت في الفعل المذكور ،

(١) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

(٢) من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى ، انظر ديوانه ، ص ٢٨٧ ، وقال الشنقيطي في درر اللوامع ، ج ٢ ، ص ١٩٥ ، استشهد به علي أن شرط استحسان عطف التوهم ، كثرة دخول العامل المقار ، كالمثال في البيت ، فإن (سابق) معطوف علي توهم جرّ مدرك ، ومدرك خبر ليس ، ودخول الباء علي خبر ليس كثير .

في الوقف ، إذا كان محذوف الفاء نحو : لا تَقْ زيداً ، وقِ عمراً ، فتقول في الوقف لا تَقْ ، وقِ ، بإلحاق هاء السكت وجوباً ، وكذا المحذوف العين نحو : لا تر زيداً ، ورَ عمراً ، فتقول لا ترَ ، ورَ ، وجوباً ، ولو قال : (أو العين) كان أحسن ، فإن الواو توهم اشتراط الجمع .

(ومجرورة باسم) هو حال من ما الاستفهامية ، علي الوجهين السابقين ، فإذا وقفت علي ما الاستفهامية ، مجرورة باسم ، وجب إلحاق هاء السكت ، فتقول في مجئٍ مَ جئت ؟ مجئٍ مَهْ ؟ (وإلا فاختياراً) أي وإلا يكن الفعل وما المذكورين ، كذلك ، نحو : لا تغزُ ، واغزُ ، ولمَ ، وعمَ ، لم تدخل هاء السكت وجوباً ، بل اختياراً ، ويجوز الوقف بالتسكين ، بدون هاء السكت ، والفرق في الفعل ، أن ما بقي منه علي حرف واحد ، لم يتقدمه شيء يستحيل تسكينه ، إذ لا يُبتدأ إلا بمتحرك ، وما تقدمه شيء ، نحو : لا ترَ ، هو في الحقيقة علي حرف واحد ، فألحق بالأول ؛ والفرق فيهما ، هو أن المجرورة بالاسم ، كالمنفصلة عن جارها ، لاستثقال الاسم فأشبهت قَه ونحوه ، والمجرورة بالحرف ، متصلة بجارها ، فأشبهت أرمِهْ ، وما ذكره من الاختيار ، هو قول النحويين ، فقالوا : هو الأكثر والأفصح في اللغة ، وأكثر وقف القراء علي ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، بغير الهاء ، وذلك لاتباع رسم المصحف . ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية نحو هو وثم والزيدان والزيدون ، فتقول : هُوَ وثُمَّ والزيدانُ والزيدونَ ، وعبارته في غير هذا الكتاب ، كعبارة غيره من النحويين : بكل متحرك حركة بناء لازم ، واعترض علي عبارة الكتاب ، بتناولها ما لا تدخله هذه الهاء ، وهو حركة الاتباع ، نحو : الحمد لله ، بكسر الدال ، فلا تقول الحمدِ ، بكسر الدال ، وكذا حركة الحكاية ، وحركة

التقاء الساكنين العارضة ، وحركة النقل ، لا تدخل الهاء في شئ من المتحرك بشئ من هذه الحركات . ولا شبهة بها أي بالحركة الإعرابية ، فلا تتصل باسم لا نحو لا رجل ولا بمنادي مضموم نحو يا زيد ، ويارجل ولا بمبني ، لقطعه عن الإضافة نحو قوله تعالى (لله الأمر من قبلنا ومن بعده) . (١)

ولا يفعل ماض نحو ضرب . وزاد في موضع آخر العدد المركب نحو ثلاثة عشر ، وإنما لم تلحق الهاء في هذه ، لأن ماعدا الماضي بناؤه عارض ، فأشبهت حركاتها حركات الإعراب ، والماضي شبيه بالمضارع ، علي أن في إلحاق هاء السكت له ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا تلحقه ، وهو قول سيبويه والجمهور واختاره المصنف (أي ابن مالك).

الثاني : الجواز مطلقاً .

الثالث : إن ألبس ، لم يَجُزْ ، نحو ضربته ، وإلا جاز نحو قعده .

(وشد اتصالها بَعْلُ) قال :

يَا رَبِّي — رَمَلِي لَا أَظْلَلُ

أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ ، وَأَضْحَى مِنْ عَلَا (٢)

(١) من الآية ٤ ، سورة الروم .

(٢) من بحر الرجز ، نسبه في معجم شواهد العربية ، لأبي ثروان ، وقال في الحاشية : وظن السبيوطي في شرح شواهد المغني ، أن القائل هو أبو الهجنجل وفي الصبيان علي شرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٢١٨ ، أنه لأبي ثروان وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع علي همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، استشهد به علي شذوذ اتصال الهاء بَعْلُ .

ووجه شذوذه ، أن حركته عرضت ، لقطع عل عن الإضافة فحركته كحركة قبل وبعد .

وقد يوقف علي حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة تليها ألف كقوله :

إن شئت أسرفنا كلاتا فدعا الله خيراً ربه ، فأسمعا (١)

بالخير خيرات ، وإن شراً فأ لا أريد الشر إلا أن تأ

أي وإن شراً فشر ، فوقف علي فاء الجواب ، ملحقة بهمزة ، بعدها ألف ؛ وفي قوله : إلا أن تأ ، وقف كذلك ، علي حرف المضارعة ، ويريد : إلا أن تشاء .

(وربما اقتصر علي الألف) أنشد قطرب :

جارية قد وعدتني أن تأ (٢)

قال : يريد أن تأتي .

(ويجري الوصل مجري الوقف ، اضطراراً) كقوله :

(١) الشاهد هو في البيت الثاني وذكره السيوطي في همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢١٠ وفي الدرر اللوامع علي همع الهوامع للأمين الشنيطي قال : في ج ٢ ، ص ٢٣٦ ، استشهد به علي ما في البيت قبله : قد وعدتني .. الخ ، قال أي فشر فوقف علي فاء الجواب ووصلها بهمزة وألف ، وفي كتاب سيبويه كلام كثير ، قال الأعلم : الشاهد في لفظه بالفاء من قوله فشر ، وبالشاء من قوله تشاء ، ولما لفظ بهما ، وفصلهما كما بعدهما ، ألحقهما الألف للسكت ، عوضاً من الهاء التي يوقف عليها ، ولا يعرف قائله .

(٢) الشاهد فيه (أن تأ) أي أن تأتي فوقف علي حرف المضارعة ووصله بألف (انظر همع الهوامع للسيوطي ، ج ٢ ، ص ٢١٠) .

في عامنا ذا ، بعد ما أخصباً (١)

ومنه أيضاً :

أتوا نادي ، فقلت : مَنْونَ أنتم ؟ (٢)

وإنما تثبت هذه الزيادة في مَنْ في الوقف .

وربما أجري مجراه اختياراً كقراءة من قرأ .

(فبهذاهم اقتدِه) (٣) و (اقرءوا كتابيَه) (٤) وأصل الهاء أن تلحق في الوقف .

(ومنه إبدال بعض الطائيين ، في الوصل ، ألف المقصور واواً) .

فقالوا : هذا حُبْلُو ، يا هذا ؛ وكذلك قالوه بالياء أيضاً نحو حُبْلِي ، يا هذا ، وأصل إبدال هذه الألف واواً أو ياءً ، إنما هو في الوقف ، لكن أجري هؤلاء الوصل مجري الوقف اختياراً . (٥)

وذكر ابن عقيل الوقف بتسكين الروي وفيه تنوين الترنم قال ابن مالك (وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة) .

(١) من الرجز لرؤية ملحقات ديوانه ، ص ١٦٩ ، والشاهد فيه أخصباً : أصله أخصب حيث أعطي الباء في الوصل من التضعيف ، ما كان يعطيها لو وقف عليها إذ التقدير بعدما أخصب في عامنا هذا .

(٢) من الوافر واختلف في قائله والشاهد في (منون) حيث استشهد به سيبويه ، ج ١ ، ص ٤٠٢ علي جمع منون في الوصل للضرورة ، وإنما يجمع في الوقف .

(٣) من الآية ٩٠ ، سورة الأنعام ، وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص ٢٦٢ .

(٤) من الآية ١٩ ، سورة الحاق

(٥) ابن عقيل : المساعد علي تسهيل الفوائد ، ج ٤ ، ص ٣٢٤ - ٣٣١ .

وهم ناس من بني تميم وغيرهم ، يقولون :

أَقْلِي اللومَ ، عاذل ، والعتابُ . (١)

يسكون الباء ، فيقفون كما يقفون في الكلام ، كأنها ليست قوافي شعر ،
ومعني قوله : الموصول بمدة ، أثبتتها غيرهم في الوقف ، إلا أن هذا الكلام ليس
علي ظاهره ، فلا تحذف ألف يخشي ونحوه ؛ قال سيبويه : ألحقت بألف التنوين في
النصب ، لأنها تثبت في الكلام ، كما تثبت ألف التنوين وكذلك ألف المقصور ، لا
تحذف لشبهها بألف التنوين وأثبتها الحجازيون مطلقاً فيثبتون المدّة ، ترنّموا ، أو
لم يترنّموا ، نحو :

أَقْلِي اللومَ ، عاذل ، والعتابُ وقولي إن أصبت لقد أصابا (٢)

وإن ترنم التميمون فكذلك أي يثبتون المدّة ، كلغة الحجازيين .

(وإلا عوضوا منها التنوين مطلقاً) أي وإن لا يترنّموا ، وليس هذا لغة تميم
كلهم ، بل هو لغة ناس كثير منهم ، وناس منهم يسكنون ، كما سبق أول الفصل ،
فيحذفون المدّة) علي حسب ماتقدّم ، ويقفون علي ما قبلها بالسكون ، ولكن كثير

(١) من البحر الوافر ، لجرير انظر ديوانه ، ص ٦٤ . وقد ذكره صاحب معجم الشواهد في ثلاثة
مواضع ، في الباء الساكنة ، وفي الباء المفتوحة ، وفي النون الساكنة ، وهو صدر بيت ،
عجزه : وقوله إن أصبتُ : لقد أصابُ والشاهد في قوله : أصابُ ، والعتابُ بتسكين الروي
والأصل : أصابا ، والعتابا ، أصلهما الأول : أصابَ ، والعتابَ .

(٢) قال الأمين الشنقيطي في الدرر اللوامع علي جمع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٢١٤ . استشهد
به علي أن زيادة الألف في أصابا ، من الضرورة ، أصله أصاب ، وهذا الذي استشهد به
عليه ، إشارة إلي ما في كتاب سيبويه ، في باب : وجود القوافي في الإنشاء ، وساق البيت
علي ذلك ، قال الأعلم : الشاهد فيه إجراء المنصوب ، وفيه الألف واللام ، في إثبات
الألف ، لوصل القافية مجري ما لا ألف لام فيه ، لأن المنون في القوافي سواء .

منهم ، علي ماذكر المصنف ، من جعل التنوين عوض المدة ، وسواء عندهم الاسم وغيره ، قال :

من طلل كالأثمي أنهجن^(١)

وقال :

أفدالرحل ، غير أن ركا بننا

لما تزل برحنا ، وكان قدن^(٢)

وقال :

يا صاح ما هاج الدموع الذرقن^(٣) .

(١) من بحر الرجز للعجاج ، انظر ديوانه ، ص ٧ ، والشاهد في قوله أنهجن علي لغة ناس كثيرين من تميم ، يجعلون التنوين عوض المدة والطلل ما شخص من آثار الديار ، والأثمي : ضرب من البرود ، وأنهج الثوب ، إذا أخذ في البلي (انظر الصحاح للجوهري - باب الباء وباب الجيم) .

(٢) هو من بحر الكامل للنايفة الذبياني ، انظر ديوانه ، ص ٢٧ والشاهد في قوله : وكان قدن : أصله وكان قد وهي لغة ناس كثيرين من تميم والقول فيه مثل الشاهد السابق إلا أن هنا التنوين هنا ، دخل علي الحرف ضرورة ، إذ هو من خصائص الاسم ، وأفد : قرب ودنا وفي رواية : أذف وهو مثله وزناً ومعني والركاب : الإبل .

(٣) من الرجز للعجاج . انظر ملحقات ديوانه ، ص ٨٢ ، والشاهد فيه مثل سابقه وانظر الصبان علي الأشموني ، ج ٤ ، ص ٢٢٠ .

الفصل الرابع

المستوى الدلالي

كان للمصريين دور كبير فى العناية بالمستوى الدلالى فى علوم اللغة وقد تنوعت هذه العناية بين اللغويين والنحويين ومن عُنوا بالقراءات والتفسير .

ومن هؤلاء ابن برى (أبو محمد عبد الله بن برى المصرى م سنة ٥٨٢ هـ) وله حواشٍ على الصحاح تسمى (التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح) تعقب فيها الجوهري فى الصحاح ووصل إلينا منها جزءان .

ومنهم السخاوى (على بن محمد بن عبد الصمد) م سنة ٦٤٣ هـ . وله تفسير فى جزأين مازال مخطوطاً وجعل للدلالة فيه نصيب كبير .

أما ابن هشام المصرى م ٧٦١ هـ . فقد كتب فى كتابه النفيس (مغنى اللبيب) مباحث فى الدلالة تعد مصادر لكثير من الباحثين .

ونلتقى بالأسنوى (جمال الدين م سنة ٧٧٢ هـ) وله كتاب نفيس هو الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية وفيه مباحث نادرة عن العلاقة بين أصول النحو ومباحث الفقه وقد جعل كثيراً من مسأله تتصل بالدلالة وهى دراسة تحتاج إلى عناية الباحثين المحدثين .

(١) أما ابن برى (أبو محمد عبد الله) المتوفى سنة ٥٨٢ هـ . فقد نقد صحاح الجوهري وقد جمع ابن برى فى نقده الحس اللغوى والذوق الأدبى وأضاف إليهما عنايته الفائقة بالنحو فى مواضع كثيرة .^(١)

ومن نماذج نقده ما قاله فى باب الألف المهموزة من كتاب الصحاح فصل الهمزة مادة (أوأ) .

(١) انظر مقدمة كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح ، تحقيق وتقديم مصطفى حجازى،

قال ابن برى : وذكر فى فصل (أوأ) : آء : شجر ، على وزن عاع
واحدته آءة .

قال الشيخ - رحمه الله - الصحيح عند أهل اللغة أن الآء : ثمر السرح ،
وقال أبو زياد : هو عنب أبيض ، يأكله الناس ويتخذون منه رباً . والعذر
للجوهرى فى ذلك أنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره ، فيقول أحدهم : عندى
فى بستانى التفاح ، والسفرجل ، والمشمش ، وهو يريد الأشجار ، فيعبر بالثمرة
عن الشجرة .

ومنه قوله تعالى (فأنبتنا فيها حباً ، وعنباً وقضباً ، وزيتوناً) (١) .

وفى مادة (س و أ) فصل السين باب الألف المهموزة قال ابن برى :
وذكر فى فصل (س و أ) بيتاً شاهداً على قولهم :

وكنت كذئب السوء لما رأى دماً

بصاحبه يوماً حال على الدم

قال الشيخ - رحمه الله - البيت للفرزدق ، وقد أجاز الأخفش أن يقال :
رجل السوء ورجل سوء ، بفتح السين فيهما ، ولم يجر : رجل السوء - بضم
السين - لأن السوء : اسم للضر وسوء الحال ، وإنما يضاف إلى المصدر الذى هو
فعله ، كما يقال : رجل الضرب والطعن ، فيقوم مقام قولك : رجل ضرب
طعان ، فلهذا أجاز أن يقال : رجل السوء بالفتح . ولم يجر أن يقال : هذا رجل
السوء ، بالضم .

(١) الآيات ٢٧ - ٢٨ ، ومن الآية ٢٩ ، سورة عبس وانظر التنبيه والإيضاح لابن برى ،

وذكر في هذا الفصل : سُوِّتُ به ظناً ، وأسأت به الظنُّ .

قال الشيخ - رحمه الله - إنما نكَّرَ ظناً في قوله : سُوِّتُ به ظناً ، لأن ظناً ينتصب على التمييز ، وأما أسأت به الظنُّ ، فإن الظنَّ مفعول به ، ولهذا أتى به معرفةً ، لأن أسأت مُتَعَدِّدٌ . ويقال : أسأت به ، وإليه ، وعليه ، وله ، وكذلك أحسنت .

قال سبحانه : (وقد أحسنَ بي) ^(١) وقال تعالى (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها) ^(٢) . وقال تعالى (ومن أساء فعليها) ^(٣) . وقال تعالى (وأحسنَ كما أحسنَ الله إليك) ^(٤) .

وفي باب الألف المهموزة فصل الفاء - قال في مادة (ف ي أ) وذكر في فصل (فياً) : الفئة : الطائفة والهاء عوض من الياء التي نُقِصَتْ من وسطه ، أصله فيءٌ ، مثل فيع .

قال الشيخ - رحمه الله - هذا سَهْوٌ ، وأصله فِئْوٌ ، مثل فِعْوٍ ، فإلهمزة هي عين لا لام ، والمحذوف هو لامها ، وهو الواو ، وهي من فأوت ، أي : فرقتُ ، لأن الفئة كالفرقة ، هذا هو الصحيح ، لا ما ذكره . ^(٥)

وفي فصل الجيم باب الباء مادة (جوب) .

قال : وذكر في فصل (جوب) قولهم : أساء سمعاً فأساء

(١) من الآية ١٠٠ ، سورة يوسف .

(٢) من الآية ٧ ، سورة الإسراء .

(٣) من الآية ٤٦ ، سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ ، سورة الجاثية

(٤) من الآية ٧٧ ، سورة القصص وانظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٠ ، ٢١

(٥) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥

جَابَةً، ولم يَذْكُرْ أصله ، وأصلُّه - على ما ذكر الزبير بن بكار - أنه كان لسهل بن عمرو بن مضعوف ، فقال له إنسان ، أين أمُّك بفتح الهمزة وضم الميم وتشديدها، أى قصدك فقالت : ذهبت تشتري دقيقاً، فقال أبوه : أساء سمعاً فأساء جابة.

وذكر فى هذا الفصل بيتاً شاهداً على أن استجاب بمعنى أجاب وهو :

وداع دعا يامن يجيب إلى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب

قال الشيخ - رحمه الله - البيت لكعب بن سعد الغنوى يرثى أخاه ،
وبعده :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت رفعة

لعل أبا المغوار منك قريب

وأبوا المغوار : كنية أخيه المرثى . (١)

وفى باب الباء فصل الرء : قال فى مادة ركب :

قال : « وذكر الجوهري فى فصل ركب حاكياً عن ابن السكيت أنه يقال : مر بنا راكب ، إذا كان على بعير خاصة ، فإذا كان على حافر - فرس أو حمار - قلت : مر بنا فارس على حمار .

وقال عمارة : لا أقول لصاحب الحمار : فارس ، ولكن أقول : حمار .

قال الشيخ - رحمه الله - قول ابن السكيت : مر بنا راكب إذا كان

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

على بعير خاصة ، إنما يريد إذا لم تُضِفْهُ ، إذ أضفته جاز أن يكون للبعير والحمار والفرس والبغل ، ونحو ذلك ، فتقول : هذا راكبٌ جملٌ ، وراكبٌ فرسٌ ، وراكبٌ حمارٌ ، فإن أتيت بجمع يخص الإبل لم تُضِفْهُ ، كقولك : رَكَبْتُ ، وَرُكَبَانٌ ، لا تقول : رَكَبْتُ إِبِلًا ، ولا رُكَبَانُ إِبِلٍ ، لأن الركب لا يكون إلا لركاب الإبل ، وكذلك الرُكَبَانُ فأما الركاب فيجوز إضافته إلى الخيل والإبل ، وغيرهما ، كقولك : هؤلاء رُكَّابٌ خيلٍ ، وركاب إبلٍ ، بخلاف الركب والركبان .

وأما قول عمارة : إني لا أقول لراكب الحمار فارس ، فهو الظاهر ، لأن الفارس فاعلٌ ، مأخوذ من الفرس ، ومعناه : صاحب فرس ، وراكب فرسٍ ، مثل قولهم : لا بِنٌ ، وتامرٌ ، ودارِعٌ ، وسائِفٌ ، ورامحٌ ، إذا كان صاحب هذه الأشياء وعلى هذا بيت العنبري ، وهو :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَتُّوا الاغارة فرسانا وركبانا

فجعل الفرسان : أصحاب الخيل ، والركبان ، وأصحاب الإبل . (١)

وفي باب الباء أيضاً فصل الشين مادة (ش ع ب) :

قال : وذكر في فصل (شعب) عن ابن الكلبي عن أبيه أن الشعب أكبر من القبيلة ، ثم الفصيلة ، ثم العمارة ، ثم البطن ، ثم الفخذ .

قال الشيخ - رحمه الله - الصحيح في هذا مراتبه الزبير بن بكار ، وهو : الشعبُ ، ثم القبيلةُ : ثم العمارةُ ، ثم البطنُ ، ثم الفخذُ ، ثم الفصيلةُ .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٨٥ - ٨٦

قال أبو أسامة : هذه الطبقات على ترتيب خلق الإنسان فالشعب أعظمها ،
اشتق من شعب الرأس ، ثم القبيلة من قبيلة الرأس ، ثم العمارة ، وهي الصدر ،
ثم البطن ، ثم الفخذ ، ثم الفصيلة ، وهي الساق .^(١)

وفى باب الباء فصل الطاء مادة (ط ي ب) قال :

قال الشيخ - رحمه الله - وذكر الجوهري فى فصل (طيب) أن الطيب :
خلاف الخبيث .

قال الشيخ - رحمه الله - الأمر كما ذكر ، إلا أنه قد تتسع معانيه ،
فيقال : أرض طيبة ، للتي تصلح للنبات .

وريح طيبة : إذا كانت لينة ليست بشديدة .

وطعمة طيبة : إذا كانت حلالاً ... وامرأة طيبة .

إذا كانت حصاناً عفيفةً . ومنه قوله تعالى (الطيبات للطيبين)^(٢) .

وكلمة طيبة : إذا لم يكن فيها مكروه .

وبلدة طيبة : أى آمنة كثيرة الخير ، ومنه قوله سبحانه (بلدة طيبة ورب غفور)^(٣) .

ونكحة طيبة : إذا لم يكن فيها تن ، وإن لم تكن فيها ريح طيبة ، كرائحة
العود والنَّد^(٤) وغيرهما .

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢) من الآية ٢٦ ، سورة النور .

(٣) من الآية ١٥ ، سورة سبأ .

(٤) النَّد بفتح النون وتشديد الدال = عود يتبخَّر به .

وَنَفْسٌ طَيِّبَةٌ بِمَا قُدِّرَ لَهَا : أَى رَاضِيَةٌ .

وَحِنْطَةٌ طَيِّبَةٌ ، أَى : مُتَوَسِّطَةٌ فِي الْجُودَةِ .

وَتَرْبَةٌ طَيِّبَةٌ : أَى طَاهِرَةٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) .^(١)

وَزَبُونٌ طَيِّبٌ : أَى سَهْلٌ فِي مَبَايِعَتِهِ .

وَسَبِيٌّ طَيِّبٌ : إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى غَدْرٍ وَلَا نَقْضِ عَهْدٍ .^(٢)

وَطَعَامٌ طَيِّبٌ : لِلَّذِي يَسْتَلِذُّ الْآكِلُ طَعْمَهُ .

وَذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّهُ يَقَالُ : أَطْعَمْتُ فَلَانًا مِنْ أَطْيَابِ الْجَزُورِ جَمْعُ
أَطْيَابٍ ، وَلَا تَقُلْ : مِنْ مَطَايِبِ الْجَزُورِ .

قَالَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ ذَكَرَ الْجُرْمَى فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِالْفَرْقِ -
فِي بَابٍ « مَا جَاءَ جَمْعُهُ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلُ » أَنَّهُ يَقَالُ : مَطَايِبٌ وَأَطْيَابٌ ،
فَمَنْ قَالَ : مَطَايِبٌ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلُ ، وَمَنْ قَالَ : أَطْيَابٌ ، أَجْرَاهُ
عَلَى وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ .^(٣)

وَفِي بَابِ الدَّالِ فَصْلُ الْحَاءِ مَادَّةُ (ح س د) :

قَالَ ابْنُ بَرِّى : وَذَكَرَ فِي فَصْلِ « حَسَدٍ » بَيِّنًا شَاهِدًا عَلَى قَوْلِهِمْ ،
حَسَدَتَكَ الشَّيْءُ بِاسْقَاطِ عَلَى ، وَهُوَ :

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦ ، سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٢) السَّبْيُ يَقَعُ عَلَى النِّسَاءِ خَاصَّةً ، إِمَّا لِأَنَّهُنَّ يَسْبِيْنَ الْأَفْعَدَةَ وَإِمَّا لِأَنَّهُنَّ يَسْبِيْنَ فَيُحْمَلْنَ ، وَلَا يَقَالُ
ذَلِكَ لِلرِّجَالِ . وَيَقَالُ سَبَى طَيِّبَةً : إِذَا طَابَ مَلِكُهُ وَحَلَّ (انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ - بَابُ الْيَاءِ) .

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، ج ١ ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

أتوا نارى ، فقلتُ : مَنْونَ أنتم

فقالوا : الجنُّ ، قلتُ ، عموا ظلاما

فقلتُ : إلى الطعام ، فقال منهم

زعيم ، نحسد الأئس الطعاما

قال الشيخ - رحمه الله - البيت لشمر بن الحارث الضبى : وربما روى لتأبط شراً ، وأنكر أبو القاسم الزجاجى رواية من روى : عموا صباحاً ، واستدل على ذلك بأن هذا البيت من قطعة كلها على روى الميم ، وكذا قرأتها على ابن دريد ، وأولها :

ونارٍ قد حضأتُ بعيدَ وهنٍ

بدارٍ ما أردتُ بها مقاماً

قال الشيخ - رحمه الله - قد وهم أبو القاسم فى هذا الأمر ، أو لم تبلغه الرواية ، لأن الذى يرويه : عموا صباحاً : يذكره مع أبيات كلها على روى الحاء ، وهى لخروج بن سنان الغسانى ، ذكر ذلك فى كتاب خبر سد مأرب ، ومن جملة الأبيات :

نزلت بشعب وادى الجن لما	رأيت الليل قد نشر الجناحا
أتانى قاشرٌ وبنو أبيه	وقد جنَّ الدجا والنجم لاحا
وحدثنى أموراً سوف تأتى	أهزُّ لها الصوارمَ والرماحا

وهذا كله من أكاذيب العرب . (١)

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٨ - ١٩

وفى باب الدال فصل العين :

قال ابن برى : وذكر فى فصول « عود » بيتاً شاهداً على العود بمعنى الرجوع وهو :

جزينا بنى شيان أمس بقرضهم

وجئنا بمثل البدء والعود أحمد

قال الشيخ - رحمه الله - البيت لمالك بن نويرة ، وصواب انشاده وعدنا بمثل البدء وكذلك هو فى شعره . ألا ترى إلى قوله فى آخر البيت : والعود أحمد .

وذكر فى هذا الفصل بيتاً شاهداً على العود للطريق القديم ، وهو :

عود على عود لأقوام أول

قال الشيخ - رحمه الله - البيت لبشير بن النكت ، وبعده يموت بالترك ويحيا بالعمل .

والعود الأول : بعير مسن ، والثانى الطريق القديم .

فأما قول الآخر :

عود على عود على عود خلق .

فالعود الأول شيخ مسن ، والثانى : جمل مسن ، والثالث : طريق قديم .

وذكر فى هذا الفصل بيتاً شاهداً على العيد : لما يعتاد الرجل من هم أو

غيره ، وهو :

أمسى بأسماء هذا القلب معموداً إذا أقول صباحا يعتاده عيداً

قال الشيخ - رحمه الله - البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، وبه ده :

كأننى يوم أمسى ما تكلمنى ذو بُغية يتغنى ما ليس موجودا

كأن أحور من غزلان ذى بقر أهدى لها سنة العينين والجيدا

وكان أبو على يرويه : شبه العينين والجيدا بالباء المعجمة بواحدة من تحتها، أراد وشبه الجيد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وقد قيل أن أبا على صحفه . (١)

(٢) أما السخاوى (على بن محمد بن عبد الصمد) م ٦٤٣ هـ :

فقد كان علماً فى القراءات والتجويد وله كتاب جمال القراء وكمال الاقراء وقد وصل إلينا فى مجلدين بتحقيق الدكتور على حسين البواب . (٢) وله قصيدة نونية تقع فى أربعة وستين بيتاً يطلق عليها عمدة المجيد فى علم التجويد . وهى مازالت مخطوطة توجد منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٧١ قراءات . وقد شرحها المرادى (الحسن بن قاسم بن أم قاسم) م ٧٤٩ هـ . فى كتاب « المفيد فى شرح عمدة المجيد فى النظم والتجويد » وقد حققها أيضاً الدكتور على حسين البواب . (٣)

أما تفسير السخاوى فمازال مخطوطاً وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ١٥٩ تفسير (مكتبة تيمور) وعدد أوراقه ٣٥١ ورقة ويقع فى جزأين

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) نشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصوراً عن نسخة مطبوعة بدار التراث بالمملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

(٣) نشرته مكتبة المنار بالأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

ويشمل تفسير القرآن كاملاً يسير فيه السخاوى على ترتيب المصحف ويبدأ بسورة الحمد وينتهى بسورة الناس وقد عنى فيه السخاوى بمسائل لغوية وبلاغية وتجدد فيه عناية بعلم المعانى والبيان .

وقد أدخل السخاوى التفسير اللغوى وعنى بالمستوى النحوى فى كثير من المسائل وأدخل فى ذلك المسائل الدلالية بإيجاز ولم يسهب فى تفسيره .
ومثال ذلك ما قاله .

فى قوله تعالى : « ومنهم أُمَيُّونَ لا يعلمون الكتاب إلا أُمَانِي سَوَانُ هُم الا يظنون » (١) .

قال السخاوى : ومن المنافقين طائفة أُمَيُّون لا يعلمون الكتاب إلا تلاوة من غير فهم . وقيل إلا أكاذيب قال عثمان رضى الله عنه ماتمنيت منذ أسلمت أى ما كذبت وقيل هو استثناء منقطع أى لا يعلمون الكتاب لكنهم يتمنون أموراً منها أن إيمانهم شفع لهم ومنها إنما يعملونه بالنهار يكفر عنهم بالليل وما يعملونه ليلاً يكفر عنهم نهاراً . (٢)

وفى قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يَخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ) (٣) .

قال السخاوى : فإن قيل لم قال ومخرج ولم يقل ويخرج قلت لأن قوله يخرج الحي من الميت تفسير لفالق الحب والنوى بإخراج الحي من الميت وأما

(١) الآية ٧٨ ، سورة البقرة .

(٢) السخاوى : تفسير السخاوى (مخطوط) ورقة ٨ ، ج ١ .

(٣) الآية ٩٥ ، سورة الأنعام .

قوله ومخرج الميت من الحي فهو معطوف على قوله فالحق الحب والنوى وهو عطف اسم فاعل وهو أنسب - تؤفكون : تُقَلَّبُونَ عن الحق إلى الباطل . (١)

وفى قوله تعالى (وهو الذى أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون) . (٢)

قال السخاوى (فمستقر فى أرحام النساء ومستودع فى أصلاب الرجال والمستودع أرحام الأمهات وقيل المستقر ظهر الأرض والمستودع القبور لقوله (ولكم فى الأرض مُستقر) (٣) . وقيل المستقر ظرف زمان أى زمن استقرار وقيل ظرف مكان وقيل مصدر أى ولكم فى الأرض استقرار . (٤)

ومن سورة الأنفال ذكر فى قوله تعالى :

(إذ يوحى ربك إلى الملائكة أنى معكم فنبتوا الذين آمنوا سألنى فى قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان) . (٥)

قال السخاوى : (فنبتوا الذين آمنوا) قيل بما تلقون فى قلوبهم من الثبات والنصرة وقيل كان الملك يتصور فى صورة رجل ويمر بطوائف المسلمين فيقول يا عباد الله اثبتوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم فقوله على هذا القول حقيقة : (فاضربوا فوق الأعناق) . (٦)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ورقة ٥٣ .

(٢) الآية ٩٨ ، سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٤ ، سورة الأعراف .

(٤) المصدر نفسه ، ورقة ٥٣ ، ج ١ .

(٥) الآية ١٢ ، سورة الأنفال .

(٦) المصدر نفسه ، ج ١ ، ورقة ٦٦ .

وفى قوله تعالى « ذلکم فذوقوه وأنَّ للکافرين عذاب النار » . (١)

قال السخاوى : ذلکم يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى الأمر ذلکم أو مبتدأ وخبره مادلت عليه الجملة وأن يكون منصوباً بقوله فذوقوا مضمراً دل عليه فذوقوه وهو من باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره وهو الأحسن ها هنا لأن الأمر لا يصلح أن يكون خيراً إنما الخبر ما يدخله التصديق والتكذيب . (٢)

وفى قوله تعالى « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » . (٣)

وقوله تعالى « ذلکم وأنَّ الله موہنٌ کید الکافرين » . (٤)

قال السخاوى : وما أوصلت المرمى إذ رميت ولكن الله أوصله وكان النبى صلى الله عليه وسلم قد أخذ كفاً من حصى وتراب فرمى بها إلى ناحية القوم فامتلات أعين جميع المشركين تراباً ورماً وأعان ذلك على انهزامهم والبلاء يكون فى الخير لقوله « بلاء حسنًا » . وإن الله موہنٌ أى مضعف روى أن أبا جہل قال يوم بدر اللهم أنصر أهدى الحزبين وأعلى الفئتين فدعا على نفسه وجماعته . (٥)

وما ذكره السخاوى فى الآيات السابقة يحتاج إلى تعقيب .

(١) الآية ١٤ ، سورة الأنفال .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ورقة ٦٦ .

(٣) الآية ١٧ ، سورة الأنفال .

(٤) الآية ١٨ ، سورة الأنفال .

(٥) المصدر نفسه ، ج ١ ، ورقة ٦٦ .

قال القرطبي في الآية الثانية عشرة من سورة الأنفال « فاضربوا فوق الأعناق » هذا أمر للملائكة وقيل للمؤمنين أى اضربوا الأعناق ، وفوق : زائدة ، قاله الأنخفش والضحاك وعطية . وقد روى المسعودي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إني لم أبعث لأعذب بعذاب الله وإنما بعثت بضرب الرقاب وشد الوثاق » .

وقال محمد بن يزيد : هذا خطأ ؛ لأن فوق تفيد معنى فلا يجوز زيادتها ، ولكن المعنى أنهم أبيع لهم ضرب الوجوه وما قرب منها . وقال ابن عباس : كل هام وجُمُجُمة وقيل : أى مافوق الأعناق ، وهو الرءوس ، قال عكرمه : والضرب على الرأس أبلغ ؛ لأن أدنى شئ يؤثر في الدماغ .^(١)

وفي الآية الرابعة عشرة من سورة الأنفال :

قال القرطبي : (ذلكم فذوقوه) قال الزجاج : ذلكم رفع بإضممار الأمر أو القصة ، أى الأمر ذلكم فذوقوه . ويجوز أن يكون فى موضع نصب بذوقوا كقولك : زيدا فاضربه ومعنى الكلام التوبيخ للكافرين . وأنّ فى موضع رفع عطف على ذلكم . قال الفراء : ويجوز أن يكون فى موضع نصب بمعنى بأنّ للكافرين قال : ويجوز أن يضمروا علموا أن .

وقال الزجاج : لو جاز إضمماروا علموا لجاز زيد منطلق وعمرا جالسا بل كان يجوز فى الابتداء زيدا منطلقاً ، لأن المخبر معلم ، وهذا لا يقوله أحد من النحويين .^(٢)

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٧ ، ص ٣٧٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٧ ، ص ٣٧٩ - ٣٨٠ . وانظر معاني القرآن للفراء ، ج ١ ، ص ٤٠٥ .

وقال العكبرى : (فوق الأعناق) هو ظرف لاضرربوا ، وفوق العنق الرأس ،
وقيل هو مفعول به ، وقيل فوق زائدة .

وفى قوله تعالى : (ذلكم فذوقوه) أى الأمر ، ذلكم ، أو ذلكم واقع أو
مستحق ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب ، أى ذوقوا ذلكم ، وجعل الفعل
الذى بعده مفسراً له ، والأحسن أن يكون التقدير : باشروا ذلكم فذوقوه ، لتكون
الفاء عاطفة (وأن للكافرين) أى والأمر للكافرين » . (١)

ومن سورة الفرقان فى قوله تعالى : (وعباد الرحمن الذين يمشون على
الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً . والذين يبيتون لربهم سجداً
وقياماً . والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غراماً . إنها
سَاءت مستقراً ومقاماً . والذين إذا أنفقوا لم يُسرفوا ولم يُقتروا وكان بين
ذلك قواماً) . (٢)

قال السخاوى : وعباد الرحمن مبتدأ خبره آخر السورة وهو (أولئك يُجزون
الْغُرَّةَ) (٣) ويجوز أن يكون خبره الذين يمشون وأضافهم إلى الرحمن تخصيصاً
وتفضيلاً وقرئ وعباد الرحمن (هونا) أى يمشون مشياً ليناً إلا أن فى وضع
المصدر موضع الصفة مبالغة والهون الرفق واللين وفى الحديث أحب حبيبك
هوناً ماعسى أن يكون يغيظك يوماً ما . وقوله (المؤمنون هينون لينون وفى المثل
إذا عزأخوك فهن أى إذا عسر فيسر أى يمشون بسكينة ووقار وتواضع وكره
بعض العلماء الركوب فى الأسواق لقوله (ويمشون فى الأسواق) . (٤)

(١) العكبرى : التبيان فى إعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٤ ، ٥ .

(٢) الآيات من ٦٣ - ٦٧ ، سورة الفرقان

(٣) من الآية ٧٥ ، سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٢٠ ، سورة الفرقان .

(سلاماً) أى لا نستعمل الجهل معكم فيسلمون بذلك عن الاثم والجهل
لسفه .

قال عمرو بن كلثوم :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وعن أبى العالية نسختها آية القتال ولا حاجة إلى ذلك لأن الأمر بحسن
الخلق ومقابلة الغليظ من القول باللين محمود فى الشرع والعقل والمروءة وأبعد
عن الوقوع فى الحرج . يقال بات فلان عند فلان إذا أدركه الليل عنده نمت أو
لم تنم وقالوا من قرأ شيئاً من القرآن فى صلاة وإن قلّ بات ساجداً وقائماً وقيل
هما الركعتان بعد المغرب والركعتان بعد العشاء والظاهر أنه أراد وصفهم بإحياء
الليل أو أكثره يقال فلان يظل صائماً ويبيت قائماً .

(غراماً) هلاكاً ملحاً لازماً ومنه الغريم لإلحاحه وصفهم بإحياء الليل
ساجدين وقائمين وهم مع ذلك خائفون من الله يبتهلون إليه بصرف العذاب
عنهم .

(ساعات) مثل بثت وفيها ضمير مبهم يفسره مستقراً ومقاماً والمخصوص
بالذم محذوف تقديره جهنم ويجوز أن يكون ساءت بمعنى أحرزت وفيها ضمير
اسم إنَّ ومستقراً حال أو تمييز والتعليلان يصح أن يكونا متداخلين أو مترادفين
وأن يكونا من كلام الله تعالى حكاية لقولهم . يفتّروا بكسر التاء وضمها ويقتروا
بتخفيف التاء وتشديدها وهى نقيض الإسراف الذى معناه مجاوزة الحد فى
الإنفاق .

وهو كقوله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط)^(١) وقيل الإسراف إنما هو في المعاصي فأما في القرب فلا إسراف وقال قائل لا خير في السرف فقليل له لا سرف في الخير وقيل أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يأكلون طعاماً للنعيم واللذة ولا يلبسون ثوباً بجمال وزينة ولقد كانوا يأكلون مايسد جوعهم ويعينهم على عبادة الله ويلبسون مايستر عوراتهم ويسيئهم من الحر والقر^(٢) .

وقال عمر رضي الله عنه كفى سرفاً أن لا يشتهي الرجل شيئاً إلا اشتراه وأكله.

والقوام العدل بين الشيئين لاستقامة الطرفين وقرئ قواماً بالكسر وهو مايقام به الشيء بين ذلك قواماً يجوز أن يكونا خبرين لكان وأن يجعل بين ذلك لغو (أى لا محل له) وقواماً مستقراً وأن يكون الظرف خبراً وقواماً حال مؤكدة وأجاز الزجاج أن يكون بين ذلك اسم كان على أنه مبنى لاضافته إلى غير متمكن كقول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة

وهو حسن من جهة الإعراب ولكن المعنى ليس بقوى لأن ما بين الإسراف والتقتير قوام لا محالة فليس في الجر الذي هو معتمد الفائدة فائدة .^(٣)

ونلاحظ هنا أن السخاوى يعنى بالقراءات القرآنية المعتمدة والمسائل النحوية وعلاقتها بالدلالة . ويذكر آراء النحويين ويعنى بآراء الزجاج خاصة ويناقش هذه الآراء وقد يرجحها أو يخالفها .

(١) من الآية ٢٩ ، سورة الإسراء .

(٢) القر : بضم القاف وتشديد الراء البرد .

(٣) السخاوى : تفسير السخاوى ، ج ١ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

ومن سورة النمل من الآيات الأولى في قوله تعالى (طس تلك آيات القرآن
وكتاب مبين ^(١) ، هُدًى وبُشْرَى للمؤمنين) . ^(٢)

(الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم يوقنون) . ^(٣)

قال السخاوي : تلك إشارة إلى آيات السورة والكتاب المبين اللوح وإبانتها
أنه مبين فيه كل شئ أو السورة أو القرآن وإبانتها أنهما بينا ما اشتملا عليه من
الأحكام والحكم وإضافة الآيات إلى القرآن تعظيم فإن الإضافة إلى العظيم يعظمه
ونكر الكتاب المبين ليكون أفخم له كقوله تعالى (عند مليك مُقْتَدِرٍ) ^(٤) وإذا
أريد به القرآن فهو من عطف الصفات بعضها علي بعض كقولك هذا فعل السخي
والجواد والكريم والتقدير آيات القرآن وأي كتاب مبين والمعطوف بالواو تارة يكون
بتقديم أحد الأمرين علي الآخر لمزية ظاهرة كقوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا
هو والملائكة وأولو العلم) ^(٥) . وتارة لا مزية فيه كقوله تعالى (وقولوا حطةً
وادخلوا الباب سُجَّداً) ^(٦) ، (وادخلوا الباب سُجَّداً وقولوا حطةً) ^(٧) ، (هدي
وبشري) إما نصب علي الحال أي هادياً ومبشراً أو إما رفع علي إضمار هو أو علي
البدل من الآيات أو علي أن يكون خبراً بعد خبر وقوله هم بالآخرة هم يوقنون .

(١) الآية ١ ، سورة النمل .

(٢) الآية ٢ ، سورة النمل .

(٣) الآية ٣ ، سورة النمل .

(٤) من الآية ٥٥ ، سورة القمر .

(٥) من الآية ١٨ ، سورة آل عمران .

(٦) من الآية ١٦١ ، سورة الأعراف .

(٧) من الآية ٥٨ ، سورة البقرة .

يجوز أن يكون من تمام الصلة عنده ويكون جملة اعتراضية كأنه قيل وهؤلاء الذين يؤمنون ويعملون الصالحات من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة هم الموقنون بالآخرة وتكريرهم يقوّي هذا المعنى . (١)

والحق أن تفسير السخاوي من أمهات كتب التفسير عند المصريين حاول فيه أن يوجز معاني الآيات القرآنية الكريمة باستخدام المستويات اللغوية المختلفة . فهو يعني بالمسائل اللغوية العامة في فقه اللغة مثل الترادف والتضاد والتعليل وفي المسائل النحوية يعني بذكر آراء النحويين في وجوه الإعراب ويرجع بعضها أو يخالفها وكان جل عنايته بالمعنى من خلال الوجه الإعرابي الذي يختاره وكذلك كان له عناية بالقراءات القرآنية ويحاول توجيهها ويعني بالمسائل البلاغية من كناية واستعارة وتشبيه وتقديم وتأخير والتفات وغير ذلك . ويلخص ذلك في عبارة موجزة توضح المعنى وتبينه .

(٣) أما ابن هشام الأنصارى المصرى م سنة ٧٦١ هـ .

فقد ذكر في كتابه (مغني اللبيب) مسائل دلالية منها ما كتبه في الباب الثامن بعنوان (في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) وهي إحدى عشرة قاعدة :

والقاعدة الأولى : قد يعطي الشئ حكم ما أشبهه في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما .

١ - فأما الأول فله صور كثيرة :

إحداها : دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى :

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(أَو لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيَّرْ بِخَلْقِنَا بَقَادِرٍ) (١)
لأنه في معني (أوليس الله بقادر) والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ،
ولهذا لم تدخل في (أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض قادر علي أن
يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ) (٢) .

ومثله : إدخال الباء في (كفي بالله شهيداً) (٣) .

لما دخله من معني اكتفٍ بالله شهيداً ، بخلاف قوله :

قليل منك يكفيني ، ولكن قليلك لا يقال له قليل .

وفي قوله : سودُّ المحاجر لا يقرآن بالسور .

لما دخله من معني لا يتقرن بقراءة السور ، ولهذا قال السهيلي :

لا يجوز أن تقول (وصل إلي كتابك فقرأت به) علي حد قوله لا يقرآن
بالسور .

لأنه عار عن معني التقرب .

والثانية : جواز حذف خبر المبتدأ في نحو (إن زيدا قائم وعمر) اكتفاء
بخبر إن ، لما كان (إن زيدا قائم) في معني زيد قائم ، ولهذا لم يجز (ليت زيدا
قائم وعمر) .

والثالثة : جواز : « أنا زيدا غير ضارب » لما كان في معني أنا زيدا لا
أضرب ، ولولا ذلك لم يجز ، إذ لا يتقدم المضاف إليه علي المضاف ، فكذا لا يتقدم
معموله ، لا تقول « أنا زيدا أولُّ ضارب » أو مثل ضارب .

(١) من الآية ٣٣ ، سورة الأحقاف .

(٢) من الآية ٩٩ ، سورة الإسراء .

(٣) من الآية ٤٣ ، سورة الرعد ، ومن الآية ٩٦ ، سورة الإسراء .

ودليل المسألة قوله تعالى : (وهو في الخصام غير مُبين) . (١)

وقول الشاعر :

فتىً هو حقاً غير ملغ توله

ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً

وقوله :

إن امرءاً خصنى يوماً مودته

على التثألى لعندى غير مكفور

ويحتمل أن يكون منه (فذلك يومئذ يوم عسير ، علي الكافرين غير يسير) (٢) .

ويحتمل تعلق (علي) بعسير ، أو بمحذوف هو نعت له ، أو حال من ضميره .

ولو قلت : جاءني غير ضارب زئداً ، لم يجز التقديم ، لأن النافي هنا لا يحل محل مكان (غير) .

والرابعة : جواز « غير قائم الزيدان » لما كان في معنى « ماقائم الزيدان » ولولا ذلك لم يجز ، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسألة قوله :

(١) من الآية ١٨ ، سورة الزخرف .

(٢) الأيتان ٩ ، ١٠ ، سورة المدثر .

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ اللّهُوَ ، وَلَا تَغْتَرَّرُ بِعَارِضِ سَلَمٍ .^(١)

وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحُزْنِ^(٢)

والخامسة : " إعطاؤهم « ضارب زيد الآن أو غداً » حكم ضاربُ زيداً في التنكير لأنه في معناه ، ولهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه علي الحال ، وخفضوه برب ، وأدخلوا عليه أل ، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه ، نحو « هذا ملتوتاً شارب السويق »^(٣) كما يتقدم عليه حال منصوبة ، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضي لأنه حينئذ ليس في معني الناصب .

والسادسة : وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو (وإنها لكبيرة إلا علي الخاشعين)^(٤) . و (ياأبي الله إلا أن يتم نوره)^(٥) لما كان المعني وإنها لاتسهل إلا علي الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره .

(١) لم يسم قائله ، من شواهد شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ، ج ١ ، ص ٩٥ ، وعداك فاعل لاه سد مسد خبر غير .

(٢) قائله أبو نواس وليس موجوداً في ديوانه بل هو في خزانة الأدب للبغدادي ، ج ١ ، ص ١٦٧ ، وفي ابن عقيل في شرحه علي الألفية ، ج ١ ، ص ٩٥ . وأبو نواس مولد مات سنة ١٩٥ هـ . وعلي ذلك فالبيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد .

(٣) ملتوت من الفعل لت الرجل السويق (وهو طعام يعمل من الحنطة والشعير) لتاً بـله بشيء من الماء وهو أخف من البس (وهو الفت) .

(انظر المصباح المنير للفيومي ، كتاب الباء وكتاب اللام وكتاب السين) .

(٤) من الآية ٤٥ ، سورة البقرة .

(٥) من الآية ٣٢ ، سورة التوبة .

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب في نحو أبي الله أن أسمو بأَمْ ولا أب .

لما كان معناه قال الله لي : لا تَسْمُ بأَمْ ولا أب .

الثامنة : زيادة (لا) في قوله تعالى (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (١) .

قال ابن السيد : المانع من الشئ أمر للممنوع ألا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تسجد ، والأقرب عندي أن يقدر في الأول لم يرد الله لي ، وفي الثاني ما الذي أمرك ، يوضحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية.

التاسعة : تعدي رضي بـ (علي) في قوله :

إذا رضيت علي بنو قشير .

لما كان رضي عنه بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه ، وقال الكسائي :

إنما جاز هذا حملاً علي نقيضه وهو سخط .

العاشرة : رفع المستثني علي إبداله من الموجب في قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل) (٢) .

لما كان معناه فلم يكونوا منه ، بدليل : (فمن شرب منه فليس مني) (٣) وقيل : إلا وما بعدها صفة ، فقيل : إن الضمير يوصف في هذا الباب ، وقيل : مرادهم بالصفة عطف البيان ، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير ، وقيل : قليل مبتدأ حذف خبره ، أي لم يشربوا .

(١) من الآية ١٢ ، سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٢٤٩ ، سورة البقرة ، والقراءة الفاشية بنصب قليل (فشربوا منه إلا قليلاً منهم).

(٣) من الآية ٢٤٩ ، سورة البقرة .

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى : (فذانك برهانان) (١) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى ، والبرهان مذكر ، ومثله (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) (٢) فيمن نصب الفتنة وأنت الفعل (٣) .

القاعدة الثانية : أن الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم « هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، بالجُر ، والأكثر الرفع وقال :

كبير أناس في بجاد مُزْمَلٍ . (٤)

وقيل به في (وَحُورٌ وَعَيْنٌ) (٥) فيمن جرهما ، فإن العطف علي (ولدان مخلدون) (٦) لا علي (أكواب وأباريق) (٧) إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالبحور ، وقيل العطف علي (جنات) (٨) وكأنه قيل : المقربون في جنات

(١) من الآية ٣٢ ، سورة القصص .

(٢) من الآية ٢٣ ، سورة الأنعام .

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٧٥١ ، ٧٥٤ .

(٤) من معلقات امرئ القيس . انظر شرح الزوزني للمعلقات ، ص ١٢٦ ، ورواية الديوان ، ١٥٨ ، والشاهد فيه (بجاء مزمل) وذلك أن مزملاً صفة لكبير ، فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض (الجور بالمجاورة) .

(٥) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص ٦٢٢ ، الآية ٢٢ ، سورة الواقعة . وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (وحر عين) رفعاً وروي الفضل عن عاصم (وحر عين) خفضاً وقرأ حمزة والكسائي (وحر عين) بخفضهما .

(٦) من الآية ١٧ ، سورة الواقعة .

(٧) من الآية ١٨ ، سورة الواقعة .

(٨) من الآية ١٢ ، سورة الواقعة .

وفاكهة ولحم طير وهور ، وقيل علي (أكواب) باعتبار المعني إذ معني (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب وقيل في (وأرجلكم) (١) بالخفض إنه عطف علي (أيديكم) لا علي (رؤوسكم) ، إذ الأرجل مفسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لجاورة (رؤوسكم) والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا وفي التوكيد نادراً كقوله :

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عراً الذنب

قال الفراء : أنشدني أبو الجراح بخفض كلهم .

فقلت له هلاً قلت كلهم - يعني بالنصب - فقال : هو خير من الذي قلته أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض ، ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع من التجاور ، وقال الزمخشري : لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المفسولة تفصل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً ، فعطفت علي المسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه علي وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ، وقيل (إلي الكعبين) فجئ بالغاية إمالة لظن من يظن أنها ممسوحة ، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة .

تنبيه : أنكر السيرافي وابن جني خفض علي الجوار وتأولا قولهم (خرب) بالجر علي أنه صفة لضب .

ثم قال السيرافي : الأصل خرب الجحر منه ، بتنوين خرب ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلي ضمير الضب ، وخفض الجر كما تقول :

(١) من الآية ٦ ، سورة المائدة . واختلفوا في نصب اللام وخفضها من قوله (وأرجلكم) فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو بالجر وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب (انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص ٢٤٢) .

مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ (بالإضافة ، والأصل حسن الوجهُ منه ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر .

وقال ابن جنى : الأصل خرب جُحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة علي غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ، وقول السيرافي إن هذا مثل (مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدتين) مردود ، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول. (١)

وقد ذكر ابن هشام القاعدة الثالثة وفيها التضمين . (٢)

والقاعدة الرابعة وفيها (أنهم يغلبون علي الشيء ما لغيره لتناسب بينهما ، أو اختلاط) .

فلهذا قالوا « الأبوين » في الأب والأم ومنه قوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السُّدُسُ) (٣) .

وفي الأب والخالة ، ومنه قوله تعالى (ورفع أبويه علي العرش) (٤) . والمشرقيين والمغربيين ومثله « الخافقان » في المشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سمي خافقاً مجازاً ، وإنما هو مخفوق فيه و (القميرين) في الشمس والقمر.

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٧٦١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٦٢ .

(٣) من الآية ١١ ، سورة النساء .

(٤) من الآية ١٠٠ ، سورة يوسف .

قال المتنبي :

واستقبلت قَمَرَ السماء بوجهها فأرَّتني القمرين في وقت معاً ^(١)

أي الشمس وهو وجهها وقمر السماء . وقال التبريزي : يجوز أنه أراد قمرأ وقمرأ ، لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر . وما ذكرناه أمدح والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل إن منه قول الفرزدق :

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع ^(٢)

وقيل إنما أراد محمداً والخليل عليهما الصلاة والسلام ، لأن نسبه راجع إليهما بوجه ، وإن المراد بالنجوم الصحابة ، وقالوا (العمرين) في أبي بكر وعمر ، وقيل : المراد عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فلا تغليب ، ويردُّ بأنه قيل لعثمان رضي الله عنه : نسألك سيرة العمرين ، قال نعم .

قال قتادة : أعتق العُمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد ، وهذا المراد به عمر وعمر ، وقالوا (العجَّاجين) في رؤية والعجاج ، و (المروتين) في الصفا والمروة ولأجل الاختلاط أطلقت مَنْ علي ما لا يَعْقِلُ في نحو قوله تعالى (فمنهم مَنْ يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع) ^(٣) فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى (كل دابة من ماء) ^(٣) وفي (من يمشي على رجلين) اختلاط في عبارة التفصيل ، فإنه يعم الإنسان والطائر ، واسم المخاطبين الغائبين في قوله تعالى

(١) انظر شرح ديوان المتنبي ، ج ١ ، ص ٤٢٥ .

(٢) انظر ديوان الفرزدق ، ص ٥١٩ .

(٣) من الآية ٤٥ ، سورة النور .

(اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) (١) . لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ، والمذكرين علي المؤنث حتي عدت منهم في (وكانت من القانتين) . (٢)

والملائكة علي إبليس حتي استثنى منهم في (فسجدوا إلا إبليس) . (٣)

قال الزمخشري : والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الألف من الملائكة ، فغلبوا عليه في (فسجدوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ، ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعاً .

ومن التغليب (أولتعودن في ملتنا) بعد (النُحْرُجَنَكْ يا شعيبُ والذين آمنوا معك من قريتنا) (٤) فإنه عليه الصلاة والسلام لم يسكن في ملتهم قط ، بخلاف الذين آمنوا معه ، ومثله (جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الأنعام أزواجاً يذروكم فيه) (٥) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب المخاطبون والعاقلون علي الغائبين والأنعام ، ومعني (يذروكم فيه) ييشكم ويكثركم في هذا التدبير ، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتي حصل بينهم التوالد ، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للث والتكثير ، فلهذا جيء ب (في) دون الباء ، ونظيره (ولكم في القصاص حياة) (٦) .

(١) من الآية ٢١ ، سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢ ، سورة التحريم .

(٣) من الآية ٣٤ ، سورة البقرة ، ومن الآية ١١ ، سورة الأعراف ، ومن الآية ٦١ ، سورة الإسراء ، ومن الآية ٥٠ ، سورة الكهف ، ومن الآية ١١٦ ، سورة طه .

(٤) من الآية ٨٨ ، سورة الأعراف .

(٥) من الآية ١١ ، سورة الشوري .

(٦) من الآية ١٧٩ ، سورة البقرة .

وهكذا يستمر ابن هشام في عرض القواعد التي تبين استعمال العرب للغة وحاول بشرح سهل واضح أن يبين معاني النحو ومعاني القرآن العظيم .

(٤) أما الإمام جمال الدين الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢ هـ .

فهو في كتابه الكوكب الدرّي فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع الفقهية يبين العلاقة بين النحو وبين الفقه وأصوله . وقد حاول أن يبين الفروع الفقهية التي نتجت عن الأصول النحوية وقد عني بالمستوي الدلالي في معاني النحو وأثره في فروع الفقه ، ويتألف كتاب الكوكب الدرّي من ثمان وخمسين ومائة مسألة موزعة علي سبعة وعشرين فصلاً وخمسة أبواب .

وفي الباب الأول في الأسماء وقد عالج الفصل الأول ثلاث مسائل متعلقة بالكلام .

قال الأسنوي : وفيه فصول يشتمل كل منها علي مسائل : فصل في لفظ الكلام ، أعلم أن الكلام في اللغة اسم جنس يقع علي القليل والكثير كذا صرح به الجوهري.

ثم زاد - عقبه - إيضاحاً فقال « يقع علي الكلمة الواحدة وعلي الجماعة منها بخلاف الكلم فإنه لا يكون أقل من ثلاث كلمات » ^(١) فعلي هذا إذا قلت : كلمت زيدا فمعناه : وجهت الكلام إليه .

وقال ابن عصفور : « الكلام في أصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل مفيدة كانت أو غير مفيدة » . ^(٢)

(١) الجوهري : الصحاح ، ج ٥ ، ص ٢٠٢٣ .

(٢) ابن عصفور : المقرب ، ص ١٤٠ .

وما ذكره من كونه اسماً لا مصدراً موافق لما سبق عن الجوهري وحينئذ
فيكون اسماً للألفاظ أو مشتركاً بينها وبين المعاني النفسانية . وأما تقييده بالجمل
فمخالف له ولغيره ، وكأنه عبر بذلك نظراً للغالب ، هذا كله إذا لم يستعمل
استعمال المصدر كقولك : سمعت كلام زيد وقوله تعالى : (حتي يسمعَ كلام
الله). (١).

ونحو ذلك ، فإن استعمل استعماله كقولك : كلمت زيدا كلاماً أو تكلم
كلاماً فاختلفوا فيه كما قال ابن الخباز (م سنة ٦٣١ هـ) في شرح الجزولية ، ف قيل :
إنه مصدر لأنهم أعملوه فقالوا : كلامي زيد أحسن وقيل إنه اسم مصدر . ونقله
ابن الخشاب المتوفي سنة ٥٦٧ هـ . في شرح جمل الجرجاني المتوفي سنة ٤٧١ هـ أو
٤٧٤ هـ . المسمي بالمرئجل عن المحققين .

والخباز المذكور أولاً في آخره زاي معجمة ، والخشاب المذكور ثانياً بالشين
المعجمة وفي آخره باء موحدة والدليل علي أنه اسم مصدر أن الفعل الماضي
المستعمل من هذه المادة أربعة .

أحدها : كلم ومصدره التكليم كقوله تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) (٢)
وكذلك الكلام - بكسر الكاف وتشديد اللام - كقوله تعالى : (وكذبوا بآياتنا
كذاباً). (٣) كذا قاله الجوهري (٤) ومقتضي كلامه أن الثاني مقبس ، ولكن نص
النحاة علي خلافه.

(١) من الآية ٦ ، سورة التوبة .

(٢) من الآية ١٦٤ ، سورة النساء .

(٣) الآية ٢٨ ، سورة النبأ .

(٤) الجوهري : الصحاح ، ج ٥ ، ص ٢٣٠ .

الثاني : تكلم ومصدره التكلم بضم اللام ومنه ما أنشده ابن الخشاب :

وَنَشْتُمُ بِالْأَفْعَالِ لَا بِالتَّكْلُمِ . (١)

الثالث : كالم ومصدره المكالة وكذا الكلام - بكسر الكاف والتخفيف - كضارب مضاربة وضرباً ، إلا أن الثاني لا يتقاس .

الرابع : تكالم ومصدره تكالماً - بضم اللام - فظهر بذلك أنه ليس مصدراً بل اسم مصدر ولم يتعرض في الارتشاف لهذا الخلاف .

ولما كان مقصود النحاة إنما هو البحث في الألفاظ ترجموا الكلام - لا التكلم - والتكلم والمكالة ونحوها ، لأنها مصادر مدلولها توجيه الكلام إلى المستمع أو من في حكم المستمع كالنائم والساهي تقول : كلمه يكلمه تكلماً أي وجه الكلام إليه بوجهه توجيهاً .

فإن قيل : فما الفرق بين المصدر واسم المصدر ؟ قلنا : فرق (ابن يعيش) وغيره فقالوا : المصدر مدلوله الحديث ، واسم المصدر مدلوله لفظ ، وذلك اللفظ يدل على الحدث .

وهذا الفرق يأتي نحوه في الفعل كاسكت مع اسم الفعل كصه .

وخالف بعضهم فقال : إن اسم الفعل واسم المصدر كالفعل والمصدر في الدلالة والأول هو الصواب الموافق لمدلول اللفظ وبه جزم في اسم الفعل شيخنا أبو

(١) هذا عجز بيت لعبد بن علقمة كما في شرح الحماسة ومصدره (وتجهل أيدينا ويحلم رأينا) انظر شرح الحماسة للتبريزي ، ج ٢ ، ص ٩٢ ، ووقع الشاهد في عيون الأخبار منسوبة لإياس بن قتادة وجاء صدره (تعاقب أيدينا ويحلم رأينا) انظر عيون الأخبار لابن قتيبة ، ج ١ ، ص ٢٨٦ .

حيان في أوائل شرح الألفية عند قول ابن مالك ^(١) كصه وحيهل هذا كله فيما يتعلق بالكلام من جهة اللغة ، فتفطن له ، فإنه مشتمل علي أمور مهمة ، وأما حده - عند النحاة - ففيه عبارتان أحسنهما أنه قول دال علي نسبة إسنادية مقصودة لذاتها ، واحترزنا بالاسنادية عن النسبة التقينية كنسبة الإضافة نحو : غلام زيد ، ونسبة النعت نحو : جاء الرجل الخياط ، واحترزنا بالمقصودة لذاتها عن الجمل التي تقع صلة نحو : جاء الذي خرج أبوه .

إذا علمت ما ذكرنا من تفصيل الكلام - لغة واصطلاحاً - وعلمت أنه يطلق في اللغة علي الكلمة الواحدة مستعملة كانت أم لا ، وأن أقل ما يمكن أن تكون الكلمة علي حرفين ، وإن إنتقال الكلام والكلمة إلي ما ذكره النحاة عرف لهم حادث في اللغة فيتفرع عليه ما قاله أصحابنا من إبطال الصلاة بذلك لأن قوله عليه الصلاة والسلام (إن صلاتنا لا يصلح فيها شئ من كلام الأدميين) . ^(٢)

متناول له لغة - كما تقدم - وعرفاً ، فإن المغني عليه ونحوه إذا نطق مثلاً بقوله « الله » ونحوه يقول الحاضرون قد تكلم ، فتفطن لما ذكرته من المدارك ، فإنه يشكل علي كثير من الناس ، ويتفرع عليه أيضاً ما إذا حلف لا يتكلم فأتي بذلك ولم أره منقولاً .

(١) تمام بيت الألفية لابن مالك :

والأمر إن لم يك للنون محل

فيه هو اسم نحو صة وحيهل

انظر الألفية ، ص ١٠ .

(٢) انظر الحديث الشريف في سنن النسائي ، ج ٣ ، ص ١٤ ، وانظر مسند الإمام أحمد ، ج ٥

، ص ٤٤٧ ، ص ٤٤٨ الطبعة الأولى .

مسألة : لا يشترط في الكلام صدوره من ناطق واحد ، ولا قصد المتكلم لكلامه ولا إفادة المخاطب شيئاً يجهله على الصحيح في الثلاث كما ذكره في الارتشاف .

فالمسألة الأولى : فصورتها أن يتواطأ مثلاً شخصان على أن يقول أحدهما زيد ، ويقول الآخر قائم .

ومن فروعها ما إذا كان له وكيلان باعتاق عبد أو وقفه أو غير ذلك فاتفقا علي أن يقول أحدهما مثلاً : هذا ويقول الثاني : حرّ ، ولا استحضر فيها الآن نقلاً ومنها : إذا قال : لي عليك ألف ، فقال المدعي عليه إلا عشرة أو غير عشرة ونحو ذلك ، فهل يكون مقراً بباقي الألف ، فيه خلاف . قال في التتمة :

« المذهب أنه لا يكون مقراً : ومدرك الخلاف ما ذكرناه ، وعلمه أيضاً في التتمة بأنه لم يوجد منه إلا في بعض ما قاله خصمه ، ونفي الشيء لا يدل على ثبوت غيره .

وأما المسألة الثانية فحاصلها : إدخال كلام الساهي والنائم والطيور ، ونحو ذلك ، وفائدتها من الفروع استحباب سجود التلاوة عند قراءة هؤلاء ، إلا أن كلام أصحابنا مشعر بعدم الاستحباب في الجميع . ومن فوائده أيضاً ما إذا حلف أنه لا يكلم زيداً ، وقد ذكره الرافعي في أواخر تعليق الطلاق فقال : إن هَذَا فكلّمه نائماً أو مغمى عليه لم يحنث ، وإن كلّمه مجنوناً ، ففيه خلاف ، والظاهر تخريجه على الجاهل ونحوه ، وإن كان سكران حنث في الأصح ، إلا إذا انتهى إلى السكر الطافح . هذا كلامه . والتفصيل بين الطافح وغيره طريقة للإمام (أى الإمام الجويني) والغزالي ارتضاها الرافعي تارة ، وردّها تارة أخرى .

وأما المسألة الثالثة : فينبني عليها أيضاً ما إذا حلف لا يتكلم فقال مثلاً : النار حارة ، والسماء فوق الأرض ، ونحو ذلك . ويؤيد عدم تسميته كلاماً - عندنا - أنه إذا قال : والله لا أصعدُ السماء ، فإن يمينه لاتنقذ علي الصحيح ، كما قاله الرافعي في كتاب الإيمان ، وفائدته أن الحالف علي أن لا يحلف لا يحنث بذلك ، فترجيحهم عدم الإنعقاد مع تأكيد النسبة بالاسم المعظم إلحاق للذي أتى به بعدم الكلام بالكلية .

مسألة : كما يُطلق الكلام في اللغة علي اللفظ (أي اللساني) يطلق أيضاً علي المعاني النفسانية والصحيح في الإرشاف (١) وغيره أنه إطلاق مجازي : وقيل مشترك بينهما ، وحكي غيره قولاً ثالثاً : إنه حقيقة في النفساني دون اللساني . إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة إذا حلف لا يتكلم أو لا يقرأ أو لا يذكر ، فإنه لا يحنث إلا بما يتكلم به بلسانه دون ما يجريه علي قلبه . ومنها قالوا في حدّ الغيبة إنها ذكر الشخص بما يكرهه ثم قال الغزالي في « الإحياء » وتبعه النووي في « الأذكار » . (٢) إنها تحصل بالقلب كما تحصل باللفظ .

ومنها اختلاف أصحابنا في قوله عليه الصلاة والسلام : (إذا كان يوم صيام أحدكم فلا يرفث ولا يجهل ، فإن امرؤ شاتمة أو قاتله ، فليقل إنني صائم) . (٣)

هل يقول بقلبه أو لسانه ؟ فيه وجهان ، جزم الرافعي (٤) بالأول فقال : قال

(١) كتاب الإرشاف ، مصنفه أبو حيان الأندلسي واسمه (إرشاف الضرب من لسان العرب) حققه الدكتور مصطفى أحمد النحاس ، ط ١ مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

(٢) انظر الغيبة بالقلب في أخبار علوم الدين ، ج ٣ ، ص ١٣ - ١٣٢ والأذكار للنووي ، ص ٣٠٦ .

(٣) انظر الحديث الشريف في صحيح مسلم عن أبي هريرة ، ج ٢ ، ص ٨٠٦ .

(٤) انظر الشرح الكبير للرافعي ، ج ٦ ، ص ٥٤٢١ .

الأئمة كذا وكذا ومناه أنه يذكر نفسه بذلك لينزجر ، فإنه لامعني لذكره باللسان إلا إظهار العبادة ، وهو رياء . وقال النووي في الأذكار وفي لغات التنبيه أظهر الوجهين أنه يقول بلسانه وقال في شرح المذهب إنه الأقوي . قال : فإن جمع بينهما فحسن . وقال إنه يستحب تكراره مرتين أو ثلاثاً ، لأن ذلك أقرب إلي إمساك صاحبه عنه .

وحكى الروياني في البحر ، وجهها استحسنة إنه إن كان صوم رمضان فيقول بلسانه ، وإن كان نقلاً ، فيقول بقلبه وحذف في الروضة مانقله الرافعي عن الأئمة في المسألة . ومنها صحة النذر بدون لفظ بل بالنية وحدها ..

فيه وجهان أصحهما عدم الصحة .

مسألة : يطلق الكلام أيضاً علي الكتابة والإشارة وما يفهم من حال الشيء ، إلا أن الصحيح - كما قاله في الإرثشاف - أنه إطلاق مجازي ، وليس من باب الإشتراك إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا حلف لا يكلمه ، فكاتبه أو أشار إليه ، فإن فيه قولين مشهورين . أصحهما عدم الحنث لما ذكرناه .

ومنها : من له زوجتان إذا قال : أحدهما طالق وأشار إلي واحدة منهما ، فإن الطلاق يقع عليها ، كما ستعرفه بعد هذا في أثناء كلام ننقله عن الرافعي .

ومنها : إذا كان قادراً علي النطق فكتب : زوجتي فلانة طالق ولم ينو ، فالصحيح أن الطلاق لا يقع ، فإن نوي ، فوجوه أصحها وقوعه .

وثالثها : يقع من الغائب دون الحاضر ويجري ما ذكرناه جميعه في البيع

ونحوه» . (١)

(١) الأسنوي (الإمام جمال الدين) الكوكب الدرّي فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع النحوية ، تحقيق د. محمد حسن عواد ، ص ١٩٣ - ٢٠١ .

وفى الباب الثانى فى الأفعال :

مسألة : المضارع فيه خمسة مذاهب : أحدها أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ، والثانى : عكسه ، والثالث : أنه فى الحال حقيقة ، ولا يستعمل فى الاستقبال أصلاً لا حقيقة ، ولا مجازاً ، والرابع : عكسه ، والخامس : قال فى (الارتشاف) وهو المشهور ، وظاهر كلام سيبويه أنه مشترك بينهما .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة ما إذا قال لزوجته : طلقى نفسك ، فقالت: أطلق ، فلا يقع فى الحال شئ ، لأن مطلقة للاستقبال ، فإن قالت : أردت الإنشاء وقع حالاً ، كذا نقله الرافعي عَنْ البوشنجي زاد فى الروضة فقال : هو كما قال ، ولا يخالفه قول النحاة أن الحال أولي به إذا تجرد ، لأنه ليس صريحاً فى الحال وعارضه أصل بقاء النكاح ، هذا كلامه ولا شك فى جريانه فى سائر العقود والفسوخ . وما ذكره النووي كلام ناقص ، لأنه إذا لم يكن صريحاً فى الحال فلا يلزم أن يتعين الاستقبال لأن المشترك لا يتعين أحد محليه إلا بمرجح ، فينبغي الاقتصار على التمسك بأن الأصل بقاء النكاح ، نعم ذكر ابن مالك فى التسهيل ^(١) قريباً من ذلك فإن جعله مشتركاً ومع ذلك صرح بأن الحال يترجع مع التجرد ولقاتل أن يقول : مذهبنا حمل المشترك على جميع معانيه ، وحينئذ يتعين الوقوع فى مسألتنا ومقتضى ذلك أنه لو قال مثلاً : والله لأضربن زيداً ، فلا يَبْرُ إلا بضربه الآن وضربه أيضاً بعده .

الثانى : إذا قال : أقسم بالله لأفعلن ، وأطلق ذلك ، فالأصح أنه يكون ميمناً، ولا يحمل على الوعد .

الثالث : إذا قيل للكافر آمن بالله أو أسلم لله ، فأتى الكافر بصيغة

(١) ابن مالك : التسهيل ، ص ٤٠ .

المضارع فقال : أوْمن أو أسلم فإنه يكون مؤمناً ، ولا يُحْمَلُ أيضاً علي الوعد ، وهو نظير ماسبق في أقسم كذا نقله الرافعي عن منهاج الحلبي وأقره .

الرابع : إذا قال المدعي عليه أنا أقر بما يدّعيه ، وقياس ماسبق أن يقال إن قلنا إن المضارع حقيقة في الحال فقط ، كان إقراراً ، وإن قلنا في المستقبل فقط فلا ، لأنه وعد . فإن قلنا إنه مشترك وحملنا المشترك علي جميع معانيه إذا لم تقم قرينة ، كان أيضاً إقراراً ، وإن قلنا لا يُحْمَلُ ، فإن جَوَزْنَا الاستعمال سئل عن المراد ، وعمل به ، فإن تعذر فلا شئ عليه عملاً بالأصل . إذا علمت ذلك كله فقد حكى الرافعي في المسألة وجهين واقتضي كلامه أن الأكثرين علي أنه ليس بإقرار ، وهو موافق للصحيح ، وهو كونه مشتركاً ، لكن إذا قلنا بأنه لا يحمل علي المعنيين. (١)

(١) الأسنوي : الكوكب الدرّي فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

الخاتمة ونتائج البحث

١ - مصر صاحبة حضارة عظيمة بآثارها وعلمائها وشعبها السمع الذي يمتاز بفطرة دينية وجلد واستقلال بالرأي وعدم التعصب ، هذه الصفات جعلت من شعبها شعباً فريداً .

٢ - كانت مصر ومازالت منارة للعلم وقد كان الجامع الأزهر الحصن الحصين للعلوم الإسلامية والعربية ومازال يؤدي دوراً أساسياً في الدفاع عن الإسلام والحفاظ على التراث وعلوم العربية .

٣ - في ميدان علوم القرآن والقراءات نبغ رجال من علماء مصر كان لهم صيت في العالم الإسلامي مثل (ورش) ومدرسته في القراءات انتشرت شرقاً وغرباً وفي علوم الحديث كان هناك الجهابذة مثل أبي جعفر الطحاوي والحافظ ابن حجر العسقلاني م ٨٥٢ هـ صاحب فتح الباري بشرح صحيح البخاري وهو من أمهات كتب الحديث التي تناولت شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري.

وفي الفقه عرف المصريون مذهب الإمام مالك بن أنس ومذهب الإمام أبي حنيفة ولكن المذهب الغالب عند المصريين هو مذهب الإمام الشافعي الذي استوطن القاهرة ومات بها ونبغ من المصريين في الفقه سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام المتوفي سنة ٦٦٠ هـ . والإمام جمال الدين الأسنوي م سنة ٧٧٢ هـ .

٤ - وفي ميدان اللغة كان للمصريين شأو كبير ومن علماء القرن الخامس الإمام الحوفي صاحب كتاب إعراب القرآن وابن بابشاذ وله كتب وصل إلينا منها شرح المقدمة النحوية وابن برّي م ٥٨٢ م في القرن السادس صاحب الحواشي المعروفة علي صحاح الجوهري .

وفي القرن السابع نبغ علم الدين السخاوي م سنة ٦٤٣ هـ وله جهود في القراءات والتجويد والتفسير وقد عرضنا لنصوص من تفسيره الذي مازال مخطوطاً. ومنهم ابن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦ هـ صاحب التصانيف النفيسة مثل الكافية في النحو والشافية في الصرف والأمالى وقد انتشرت هذه المصنفات في العالم الإسلامي .

وفي القرن الثامن تلقى المرادي المعروف باسم ابن أم قاسم المتوفي سنة ٧٤٩ هـ . وقد عني بدراسة معاني الحروف وله شرح علي تسهيل ابن مالك .

أما ابن هشام الأنصاري المصري المتوفي سنة ٧٠٨ هـ . فهو علم من أعلام النحو في مصر أثري المكتبة اللغوية بمصنفات نفيسة تراعي أحوال الباحثين من مبتدئين فمتقدمين مثل شرح قطر الندي وشرح شذور الذهب الذي يناسب الباحث المبتدئ وفي شرحه علي ألفية ابن مالك وكتابه مغني اللبيب تجد شرحاً يسيراً وعبارة بسيطة وتقسيم جميل يناسب الباحث المتحكن في اللغة.

ومنهم ابن عقيل المتوفي سنة ٧٦٩ هـ صاحب الشرح المعروف علي الألفية.

وفي القرن التاسع نجد ابن الدماميني م سنة ٨٣٧ هـ والشُّمْنِي وابن منظور صاحب لسان العرب .

٥ - وفي علوم البلاغة نبغ من المصريين ابن شيث صاحب كتاب معالم الكتابة ومغانم الإصابة وابن أبي الإصبع العدواني المتوفي سنة ٦٥٤ هـ صاحب كتابي بديع القرآن وتحرير التحبير .

٦ - وفي التاريخ كان من أوائل المؤرخين لمصر ابن عبد الحكم صاحب كتاب فتوح مصر والمغرب ومنه جزء خاص بمصر ومنهم ابن شداد صاحب كتاب النوادر

السلطانية في سيرة السلطان صلاح الدين الأيوبي وفي القرن الثامن يطالعنا الأدفوي المتوفي سنة ٧٤٨ هـ صاحب كتاب (الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعید) ونجد أيضاً من المؤرخين من عني بالسيرة النبوية الشريفة مثل ابن سيد الناس م سنة ٧٣٤ هـ . ومنهم من عني بالطبقات مثل الوزير جمال الدين القفطي م سنة ٦٤٦ هـ . صاحب كتاب إنباء الرواة علي أنباء النحاة.

٧ - وتميز ذلك العصر بتلك المدارس التي أنشأها الأيوبيون والمماليك مثل المدرسة الناصرية والفاضلية والصالحية والظاهرية القديمة والجديدة والمنصورية ومدرسة السلطان حسن وقد عني سلاطين المماليك بإنشاء المدارس وكان لهم ميل إلي العلم والعلماء وكان كثير منهم ولوعاً باقتناء الكتب النادرة . وقد ظهرت موسوعات نفيسة حفظت لنا التراث الإسلامي مثل نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري م سنة ٦٧٧ هـ . وموسوعة ابن فضل الله العمري صاحب مسالك الأبصار في ممالك الأبصار وموسوعة القلقشندي صبح الأعشي في كتابة الانشا . وموسوعة المقرئزي المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار .

٨ - وفي العلوم الطبية والهندسية نبغ جماعة من المصريين مثل ابن البيطار وابن النفيس وابن الشاطر .

- كان للغويين المصريين جهود كبيرة في المستويات اللغوية ففي المستوى النحوي عرض المصريون مسائل النحو بأسلوب يسير وعرض ممتاز نجد ذلك عند ابن بابشاذ وابن هشام وابن عقيل . أما ابن الحاجب فكان يستعمل الجدل وعلم الكلام في شرحه ويتعسف في كثير من المسائل . أما ابن عقيل فكان بارعاً في عرضه لمباحث النحو والصرف ، ونجد هؤلاء العلماء يبرعون في مباحث الصرف ومنهم من صنف فيه كتاباً مستقلاً مثل ابن الحاجب وابن هشام .

١٠ - وفي المستوي الدلالي برع ابن بري في التعقيب علي الجوهري في الصحاح .
أما السخاوي فيأتي تفسيره الذي مازال مخطوطاً ليحبر عن منهج علمي
رائد في العناية بمعاني النحو .

أما ابن هشام فقد عرض للمستوي الدلالي من خلال كتابه مغني اللبيب .
وعني بمعاني النحو ودلالة الألفاظ .

ويأتي الأسنوي بمنهج فريد وهو ربط أصول النحو بفروع الفقه في كتابه
الكوكب الدرّي .

وبعد

فما زالت مصر ثرية بأبنائها وعلمائها وشعبها السمع . وقد نبغ علماء معاصرون
في الدراسات الإسلامية واللغوية منهم العلامة أحمد محمد شاكر والعلامة
محمد محيي الدين عبد الحميد والعلامة محمد عبد الخالق عزيمة والعالم
محمود محمد شاكر . وهناك ثلة من الباحثين المعاصرين يعنون بالتراث
اللغوي ويحاولون ربطه بالعلوم اللغوية الحديثة ومنهم د. رمضان عبد
التواب و د. محمود فهمي حجازي ، و د. مصطفى الجويني ، و د. محمد
عيد ، و د. عبده الراجحي ، و د. عبد الصبور شاهين ، و د. علي أبو
المكارم ، و د. طاهر حموده ، و د. حلمي خليل ، و د. أحمد سلمان ياقوت ،
و د. محمود سليمان ياقوت ، و د. أبو الفتوح شريف ، و د. زين الخويسكي
، و د. محمود نحلة .. ويحاول صاحب البحث أن يلحق بتلك القافلة والله
الهادي إلي الصواب .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

- أحمد جمال العمرى (دكتور) :
- منهج أبي جعفر النحاس في شرح الشعر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢م.
- أحمد مختار عمر (دكتور) :
- تاريخ اللغة العربية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م .
- الإدقوى (كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب) :
- الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلي الصعيد - الطبعة الأولى ، ١٣٢٣ هـ ١٩١٤م .
- الإسنوى (جمال الدين الأسنوى م سنة ٧٧٢هـ) :
- ١ - طبقات الفقهاء الشافعية : تحقيق عبد الله الجبوري ، ط. أولي ، بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م .
- ٢ - الكوكب الدرّي فيما يتخرج علي الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، تحقيق: د. محمد حسن عواد ، دار عمار بالأردن ، ط. أولي ، ١٩٨٥م .
- الأشمونى (نور الدين علي بن محمد) (ت ٩٠٠ هـ) :
- شرح الأشمونى علي ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٥٥م .
- ابن الأنبارى (أبو بكر بن محمد القاسم بن بشار الأنبارى - م ٣٢٨هـ) :
- ١ - الزاهر - تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، بيروت ، ١٩٧٦م .
- ٢ - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله - تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، طبع دمشق ، ١٣٩٠ هـ .

٣ - المذكر والمؤنث ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، الجزء الأول ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي عبد الله بن أبي سعيد الملقب بالكمال - م ٥٧٧ هـ) :

١ - أسرار العربية - طبع بتحقيق سيبولد في ليدن سنة ١٨٨٦م ، ثم طبعه محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م .

٢ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - طبع بتقديم وتحقيق : جوتولد فايل في ليدن ، ١٩١٣م - وأعاد طبعه بالقاهرة : محمد محيي الدين عبد الحميد ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف ، ط . ١٩٥٣م . - المكتبة التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الرابعة ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م .

٣ - البيان في غريب إعراب القرآن - تحقيق : د. طه عبد الحميد طه - مراجعة مصطفى السقا - دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠م ، مصر .

٤ - لمع الأدلة في أصول النحو : نشره سعيد الأفغاني مع كتاب الاغراب في جدل الاعراب للمؤلف نفسه - مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م ، وهي نشرة يعتورها النقص ونشرها تامة : د. عطية عامر ، بيروت ، ١٩٦٣م .

٥ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء - طبع بالقاهرة عام ١٢٩٤ هـ ، وحققه : ابراهيم السامرائي في بغداد ، ١٩٥٩ - ونشره : د. عطية عامر في استكهولم عام ١٩٦٢م - وحققه : محمد أبو الفضل ابراهيم - مطبعة دار نهضة مصر ، ١٩٦٠ (طبعة أولي) ، ١٩٦٧م (طبعة ثانية) .

- البخاري (محمد بن اسماعيل المتوفى ٢٥٦ هـ) :

١ - التاريخ الصغير : طبع الهند ، ١٣٢٥ هـ .

- ٢ - التاريخ الكبير : طبعة حيدر آباد الدكن ، ١٣٦١ هـ .
- ٣ - الجامع الصحيح : طبع بولاق ١٩١١ م بهامشه . فتح الباري شرح صحيح البخاري (لابن حجر العسقلاني وطبع بدار الطباعة العامرة استانبول ١٣١٥ هـ ، وطبع بشرح الزركشي - المطبعة المصرية - الطبعة الأولى ١٩٣٤ م ، وقد نشر (ل . كريل) (١٨٢٥ - ١٩٠١ م) ثلاثة أجزاء من الجامع الصحيح - ليدن ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م ، ونشر جوانبول الجزء الرابع - ليدن ١٩٠٨ م ، ولكنها ليست طبعة ممتازة ونشره كتاب الشعب بالقاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م وشرحه وحققه : د . مصطفى ديب ، ط . دار العلم ودار الإمام البخاري - دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .
- البغدادى (عبد القادر بن عمر - ١٠٩٣ هـ) (خزانة الأدب) : المطبعة السلفية بالقاهرة ، ١٣٤٧ هـ ، وتحقيق : عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ م ونشرته دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ وبهامشه المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية .
- البغدادى (الخطيب البغدادى) أحمد بن على - ت ٤٣٦ هـ : تاريخ بغداد - مطبعة الخانجي - القاهرة ١٩٣١ م .
- البطلوريوس (ابن السيد) ت ٥٢١ هـ :
- ١ - الحلل في شرح أبيات الجمل - دراسة وتحقيق : د . مصطفى إمام ، طبع الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ - القاهرة ، توزيع مكتبة المتنبي بالقاهرة .
- ٢ - الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل - تحقيق : د . عبد الكريم سعودي - العراق - ١٩٨٥ .

٣ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة ، طبع بيروت ١٩٠١م ، بمراجعة عبد الله البستاني ، ونشر وتحقيق : د. حامد عبد المجيد ، ومصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١م ، القاهرة .

- الجنابي (أحمد نصيف الجنابي) (الدكتور) :

الدراسات اللغوية في مصر منذ نشأتها حتي نهاية القرن الرابع الهجري - ساعدت الجامعة المستنصرية في بغداد علي نشره ، ١٩٧٣م ، نشر مكتبة التراث بالقاهرة .

- ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري) م ٨٣٣هـ :

١ - تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ، حققه وعلق عليه : عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي ، طبع وكالة الصحف العالمية (فرع مطبعة النهضة الجديدة) بالقاهرة ، ونشر دار الوعي بحلب ، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .

٢ - تقريب النشر في القراءات العشر ، تحقيق : ابراهيم عطوة عوض (الطبعة الأولى) ١٣٨١هـ .

٣ - غاية النهاية في طبقات القراء - نشر باعتناء برجستراسر وأعد فهارسه أوتوبرتسل ، مطبعة السعادة ، ١٩٢٣م - ١٣٥٢هـ ، والطبعة الثانية - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠هـ ، والطبعة الثالثة - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٤ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين - تحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوي - الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .

٥ - النشرفي القراءات العشر - تصحيح ومراجعة محمد الضباع مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، وحققه الدكتور محمد سالم محيسن ، ط. مكتبة القاهرة .

- ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى) م ٣٩٢ هـ :

١ - الخصائص - تحقيق : محمد علي النجار في ثلاثة أجزاء - طبع دار الكتب ١٩٥٢ - ١٩٥٥ م ، والطبعة الثالثة في الهيئة المصرية العامة للكتاب (مزيدة ومنقحة) ١٩٨٦ م.

٢ - سر صناعة الإعراب - تحقيق : مصطفى السقا ومحمد الزقزاق وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٤ هـ ، الجزء الأول فقط وحقق بقية الأجزاء الدكتور حسن هنداوي - دار القلم - دمشق ، ط. ١٩٨٩ م.

٣ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، الدكتور عبد الحليم النجار ، الدكتور عبد الفتاح شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .

٤ - المنصف شرح كتاب التصريف للمازني - تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، طبعة أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- ابن حجر (أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلانى المصرى - القاهرى - م ٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م) :

فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق ومراجعة : إبراهيم عطوة ، طبع مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٩ م ، وقرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً : عبد العزيز بن عبد الله بن باز وقام بإخراجه وتحقيقه : محب الدين الخطيب ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه وصحح تجاربه وأشرف علي طبعه : قصي محب الدين الخطيب ، طبع المكتبة السلفية ، القاهرة ١٣٨٠ هـ ، ووثق نصوصه وحقق أصوله وضبط أحاديثه ووضع فهرسه : طه عبد

الرموف سعد - نشر دار الغد العربي ، القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٢م -
١٩٩٣م / ١٤١٢ - ١٤١٣ هـ .

- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي
ت ٧٤٥ هـ) :

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب - تحقيق الدكتور مصطفى النماس - مكتبة
الخارجي - طبعة أولى ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

٢ - البحر المحيط ، طبع دار السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ - وطبع دار الفكر
للطباعة والنشر ، طبعة ثانية ، ١٩٧٨ م .

- الخضرى (محمد الدمياطى الشافعى - م ١٢٨٧ هـ) :

حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - مطبعة مصطفى الحلبي -
الطبعة الأخيرة ، ١٩٤٠م .

- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر
- م ٦٨١ هـ) :

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،
ط. نهضة مصر ، طبعة أولى ١٣٦٧ هـ - وتحقيق : د. إحسان عباس ، دار
صادر - بيروت ، د . ت .

- الرازى (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على
التميمى البكرى الرازى الشافعى - م ٦٠٦ هـ) :

مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) المطبعة الشرفية ، القاهرة ، ١٣٠٨ هـ - وطبع
القاهرة ، ١٣٨٩ هـ ، ونشرته دار الغد العربي بالقاهرة ، ١٩٩٣م -
١٤١٣ هـ .

- الرضى الاسترأبأذى (رضى اللىن مءمء بن الءسن - م ٦٨٦هـ) :
- ١ - شرح الكاففة فى النءو (لابن الءابب) ، ءءقق : ء. يوسف ءسن ءمر - منشورات ءامعة قار بونس - لىبىا ١٩٧٨م .
- ٢ - شرح الشاففة فى الصرف (لابن الءابب) ، ءءقق : مءمء نور الءسن ومءمء الزفزاف ومءمء مءبى اللىن عبء الءمفء ، مطبعة السعاءة ، ١٣٥٦ - ١٣٥٨ هـ ، القاهرة ، ونشر ءار الءتب العلمفة ، بفرور ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .
- الزبفءى (أبو بكر مءمء بن الءسن - ء ٣٧٩ هـ) :
- طبقات النءوففن واللغوففن - ءءقق : مءمء أبو الفضل ابراهفم ، طبع ءار المعارف بمصر ١٩٧٣م ، طبعة ءائفة ١٩٨٤م .
- الزءابب (أبو اسءاق ابراهفم بن السرى بن سهل - م ٣١١ هـ) :
- إءراب القرآن (المنسوب إلفه) ءءقق : ابراهفم الإببارف ، المؤسسة المصرفة العامة للءألف والطباعة والنشر ، ١٩٦٤م - ١٩٦٧م .
- الزءاببى (أبو القاسم عبء الرءمن بن اسءاق - ء ٣٣٧ هـ) :
- ١ - الءمل فى النءو - ءءقق : مءمء بن أبف شنب - الءزائر ، ١٩٢٦م ، وءءقق: على ءوففب مءمء ، مؤسسة الرسالة ، بفرور ، طبعة ءائفة ، ١٩٨٥م .
- ٢ - الإفضاء فى علل النءو - ءءقق : الءكءور مازن المبارك ، طبع القاهرة ١٩٥٩م ، طبع بفرور ، ١٩٨٦م .
- ٣ - مءالس العلماء - ءءقق : عبء السلام هارون - مءكبة الءافببى ، وءار الرفاعف بالرفاض ، ط . ٢ ، ١٩٨٣م .

- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمد بن عمر بن أحمد -
م ٥٣٨هـ) :

الكشاف عن حقائق التنزيل - المطبعة العامرة ، ١٣٠٨ هـ ، القاهرة ، ومطبعة
الاستقامة ، ١٣٦٥ هـ ، وطبعة الحلبي ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .

- السخاوي : علم الدين علي بن محمد السخاوي - ت ٦٤٣ هـ) :

- تفسير السخاوي - مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ١٥٩ ، تفسير (مكتبة
تيمور) في (٣٥١ ورقة) .

- جمال القراء وكمال الإقراء - تحقيق : د. علي حسين البواب ، مكتبة مكة
المكرمة - طبعة أولي ، ١٩٨٧ م .

- أبو السعود العمادى (م ٩٥١ م) :

- تفسير أبو السعود (إرشاد العقل الكريم إلي مزايا الكتاب الكريم) دار الفكر،
بيروت ، د. ت .

- السمين الحلبي (أحمد بن يوسف - م ٧٥٦ هـ) :

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار
القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله - م ٥٨١ هـ) :

نتائج الفكر في النحو - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر
والتوزيع ، ط. ٢ السعودية ، ١٩٨٤ م .

- سيديويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - ت ١٨٠ هـ)
(الكتاب) :

طبع بولاق ، ط. أولي ١٣١٦ هـ وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بتحقيق :
عبد السلام هارون ، ١٣٨٥ - ١٣٩٧ هـ / ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م .

- السيرافى (أبو سعيد الحسن بن عبد الله - ت ٣٦٨ هـ) :
- شرح كتاب سيبويه - الجزء الأول - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ،
والدكتور محمود فهمي حجازي ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م ، الجزء الثاني ، تحقيق الدكتور
رمضان عبد التواب - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م .
- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر - ت ٩١١ هـ) :
- ١ - الاتقان في علوم القرآن ، ط. ٢ ، ١٣٥٤ هـ ، القاهرة - والطبعة الثالثة،
طبع الحلبي ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م - وتحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ م - وطبعة ثالثة ، نشر مكتبة
التراث بالقاهرة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٢ - التعبير في علم التفسير ، حققه وقدم له ووضع فهارسه الدكتور فتحي عبد
القادر فريد ، دار المنار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٣ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، طبع الحلبي ، ١٩٦٥ م .
- ٤ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، مطبعة الموسوعات بالقاهرة، د.ت ،
وتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط. دار إحياء الكتب العربية - الطبعة
الأولى ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٥ - مع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، تحقيق الدكتور عبد العال
سالم مكرم وعبد السلام هارون ، ط. الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ
- ١٩٧٧ م .
- أبو شامة (شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل
المعروف بأبى شامة) :
- ١ - الروضتين في أخبار الدولتين - النورية والصلاحية ، دار الجيل ، بيروت .
- ٢ - ذيل الروضتين ، تراجم القرنين السادس والسابع الهجريين ، المعروف بالذيل

علي الروضتين - تقديم وتصحيح محمد زاهد بن الحسين الكوثري ، دار
الجيل ، بيروت ، ١٩٧٤م .

- شرف الدين علي الراجحي (دكتور) :

١ - الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،
١٩٩١م .

٢ - البسيط في علم الصرف ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥م .

٣ - جهود الإمام مكي بن أبي طالب في القراءات القرآنية وإعراب القرآن الكريم ،
الاسكندرية ، ١٩٩٣م .

٤ - شبه الجملة في النحو العربي والقرآن الكريم ، دار أم القري للطباعة ،
الاسكندرية ، ١٩٨٧م .

٥ - الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ،
الاسكندرية ، ١٩٨٨م .

٦ - لغة النص عند الشاعر البحريني علوي الهاشمي ، الناشر مركز الاسكندرية
للجمع التصويري ، ١٩٩٠م .

٧ - مبادئ علم اللسانيات الحديث (بالاشتراك) ، دار المعرفة الجامعية ،
الاسكندرية ، ١٩٩١م .

٨ - محمد بن دريد وكتابه الجمهرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،
١٩٨٥م .

٩ - في المصطلح الصرفي عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) ، دار المعرفة
الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩١م .

١٠ - مصطلح الحديث وأثره في الدرس اللغوي عند العرب ، طبع دار النهضة
العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م .

١١ - المفعول به وأحكامه عند النحويين وشواهد في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٨م.

- الشنقيطي (أحمد بن الأمين الشنقيطي) :

الدرر اللوامع علي همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، (ساعدت جامعة الكويت علي نشره) طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- شوقي ضيف (دكتور) :

المدارس النحوية ، طبع دار المعارف بمصر ، طبعة ثانية ، ١٩٧٢م.

- ابن عبد الحكيم :

فتوح مصر وأخبارها ، نشرة المستشرق (ماسيه) ، القاهرة ، ١٩١٤م . ونشرة المستشرق توري Torrey في نيوهافن ، ١٩٢٢م .

- عبد اللطيف حمزة (الدكتور) :

الحركة الفكرية في مصر (في العصرين الأيوبي والمملوكي) ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧م .

- عبد المجيد عابدين (الدكتور) :

١ - لمحات من تاريخ الحياة الفكرية المصرية قبل الفتح العربي وبعده ، الطبعة الأولى ، مطبعة الشيكشي بالأزهر ، ١٩٦٤م .

٢ - المدخل إلي دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية ، مطبعة الشيكشي ، الطبعة الأولى ، ١٩٥١م .

- عبده الراجحي (الدكتور) :

١ - التطبيق الصرفي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٤م .

٢ - دروس في كتب النحو ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩م .

- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله) :

١ - شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الحلبي ، القاهرة .

٢ - المساعد علي تسهيل الفوائد (شرح تسهيل ابن مالك) نشر جامعة أم القرى ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ .

- العكبري (أبو البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله - م سنة ٦١٣هـ) :

١ - إملاء ما من به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع أي القرآن ، تحقيق : ابراهيم عطوة عوض ، مطبعة الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩م ، القاهرة.

٢ - التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي ، ١٩٨٦م ، القاهرة .

- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد - م سنة ٢٠٧ هـ) :

معاني القرآن ، تحقيق : محمد علي النجار ، الجزء الأول والثاني - الجزء الثالث ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٦ - ١٩٨٠م .

- الفيروزيادي (مجد الدين محمد بن يعقوب - ت ٨١٧ هـ) :

١ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، تحقيق : محمد المصري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث بالكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

٢ - القاموس المحيط ، طبع بولاق ، ١٢٧٢ هـ . ونشرته شركة فن الطباعة بمصر ، ١٩٥٤م .

- القسطلانى (شهاب الدين أحمد بن محمد - م ٩٢٣ م) :
لطائف الإشارات لفنون القراءات ، الجزء الأول ، تحقيق : عامر السيد عثمان
والدكتور عبد الصبور شاهين ، الطبعة الأولى ، المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية ، ١٩٧٢م .
- القفطى (على بن يوسف القفطى الوزير جمال الدين - ت
٦٤٦هـ) :
إنباء الرواة علي أنباء النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار
الكتب المصرية ، ١٩٥٥م ، وطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨١م .
- القلقشندى (أبو العباس أحمد القلقشندى) :
صبح الأعشى في كتابة الانشا ، طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩١٣ -
١٩١٩م في أربعة عشر جزءاً .
- ابن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد - م
٣٢٤هـ) :
كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ،
١٩٨٨م .
- مصطفى الصاوى الجوينى (الدكتور) :
١ - ملامح الشخصية المصرية في الدراسات البيانية ، الهيئة المصرية العامة
للتأليف والنشر ، ١٩٧٠م .
٢ - منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة
الثالثة ، د . ت .

- المقرئى (أبو العباس تقى الدين بن علاء الدين الحسينى - م
٨٤٥هـ) :

١ - البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، تحقيق الدكتور عبد المجيد
عابدين ، وألحق به دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل ، الطبعة
الأولى ، ١٩٦١م ، والطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،
١٩٨٩م.

٢ - الخطط المقرئية ، ط. مطبعة النيل ، ١٣٢٤ هـ ، في أربعة أجزاء .

٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك ، القاهرة ، ١٩٥٦م ، تحقيق الدكتور مصطفى
زيادة أربعة أجزاء .

- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل - ت ٣٣٨ هـ) :

إعراب القرآن ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ.

- النويرى (أبو العباس أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الدايم) :

نهاية الأرب في فنون الأدب ، طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة ، في ثلاثة عشر
جزءاً .

- ابن هشام الأنصارى (عبد الله بن يوسف بن هشام - ت
٧٦١هـ) :

١ - الأعراب عن قواعد الأعراب ، تحقيق الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ،
طبع دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٠م .

٢ - أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد
بيروت ، ١٩٨٠م .

٣ - الجامع الصغير في النحو ، تحقيق دكتور أحمد محمود الهرمبل ، ط.
الخارجي ، ١٤٠٠ هـ .

٤ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، ١٩٦٥ م .

٥ - شرح جمل الزجاجي ، تحقيق الدكتور علي محسن مال الله ، طبع عالم الكتب والنهضة العربية ، بيروت ، ط. ٢ ، ١٩٨٦ م - ١٤٠٦ هـ .

٦ - شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية ، حققه الدكتور هادي نمر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٧ م .

٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، الطبعة الأولى ، المطبعة الشرقية ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ ، وطبع بهامشه شرح الأمير علي المغني ، القاهرة ، ١٣٧٢ هـ ، وطبع بهامشه شرح الدسوقي ، القاهرة ، ١٣٥٨ هـ ، وطبع بدمشق ١٣٨٤ هـ - ١٩١٤ م ، وحققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٨٧ م وحققه وخرّج شواهد الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني ، طبع دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٢ م ، ونشرته دار نشر الكتب الإسلامية ، لاهور ، باكستان ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م .

- ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش - ت ٦٤٣ هـ) :

شرح المفصل ، المطبعة المنيرية ، د. ت .

الفهرست

الصفحة

٥	المقدمة
٦١ - ٧	الفصل الأول:
	الحياة العلمية في مصر
	من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجرى
٦٣	الفصل الثاني:
	المستوى النحوى
٦٥	أ - ابن بابشاذ وكتابه (شرح المقدمة المحتسبة)
٧٨	ب - ابن الحاجب وكتابه (الكافية)
٩٦	ج - ابن هشام وجهوده في تيسير النحو
١٠٧	د - ابن عقيل وشرحه على الألفية
١٢١	الفصل الثالث:
	المستوى الصرفى
١٢٤	أ - ابن بابشاذ
١٢٩	ب - ابن الحاجب في كتابه الشافية
١٤٧	ج - ابن هشام
١٥٥	د - ابن عقيل

المستوى الدلالي

أ - ابن بري وحواشيه علي الصحاح

ب - السخاوي ومعاني النحو في تفسيره

ج - ابن هشام وكتابه مغني اللبيب

د - الأسنوي وكتابه الكوكب الدرّي

الخاتمة ونتائج البحث

المصادر والمراجع

رقم الإيداع

٢٠٠٠ / ١٥٦٥٦

الترقيم الدولي

977-6003-07-4

Bibliotheca Alexandrina



0303012